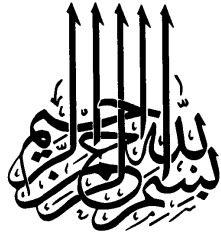


تَحْقِيقُ الْمَوْدِ

لِلْأَبْنِ قَسِيمِ الْجَوَازِيَةِ

تَأَلَّفَ
صَبَاحُ الدِّينِ مُحَمَّدُ السَّعِيدُ

الْمُطْبَعُ
دَارُ الْبَيَانِ الْعَرَبِيِّ



تَحْقِيقُ الْمَوْلَانَا

جميع حقوق الطبع محفوظة للناس

اسم الكتاب : تحفة المودود

اسم المؤلف : الإمام ابن قيم الجوزية

اسم المحقق : صلاح الدين محمود السعيد

مقاس الكتاب : ١٧ X ٢٤

عدد الصفحات : ٢٢٤ صفحة

عدد الأجزاء : جزء واحد

رقم الإيداع : ٨٥٥٥ / ٢٠٠٦ م



دَارُ الْبَيَانِ الْعَرَبِيِّ

الطبعة الأولى: ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: ١٠٢) .

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (النساء: ١) .
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (الأحزاب: ٧٠، ٧١) .

أما بعد :

فإن أصدق الحديث كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار .

وبعد :

فالأطفال هم المستقبل، وهذا شعار حقيقة لا مجاز، واقع لا خيال، فمن ثم ينبغي أن يصرف الهم الأكبر إلى تهيتهم ليكونوا مؤتمنين على مستقبل أمة الإسلام، وينبغي أن نتخلى عن نظرتنا إلى هؤلاء البراعم على أنهم لعبة ملهية تتسلى بها وننسى أن تربية الأطفال مسئولية سنسال عنها يوم القيامة كما روى أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تعالى سائل كل راع عما استرعاه؟ أحفظ ذلك أم ضيعه؟ حتى يسأل الرجل عن أهل بيته» (رواه الترمذي وابن حبان) (١) .

وأول قلعة يتحصن بها الطفل هي الأسرة، أقوى مؤسسة تربوية على الإطلاق، والوالدان بصفة خاصة.

(١) حسن: أخرجه الترمذي / (١٧٠٥) وابن حبان (١٥٦٢) وحسنه الألباني في الصحيحة (١٦٣٦) .

يقول ابن القيم: رحمه الله تعالى: « وإذا اعتبرت الفساد فى الأولاد رأيت عامته من قبل الآباء » ويتأكد الاهتمام بهذه التربية فى زماننا الذى تتناوش فيه أطفالنا وأبناءنا فتن من كل صوب، يذكى لهيبها دعاة على أبواب جهنم، فينبغى على المصلحين أن يصرفوا قدرًا عظيمًا من الجهد فى توجيه الآباء إلى الأساليب العلمية الصحيحة لتربية أولادهم فى شتى مراحل نموهم كي يشبوا أصحاب نفسياً، وإلا فما أفدح الخسائر التى تتكبدها الأمة إذا هى أهملت تربية أبنائها.

من أجل ذلك وقع اختيارى على هذه الدرة من درر ابن القيم - رحمه الله - فقممت بالتعليق على هذا الكتاب وتخريج أحاديثه.

سائلاً الله عز وجل أن ينفعنى والمسلمين به.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

أبو أنس

صلاح الدين محمود السعيد

مصر - دمياط - باب الحرس

ت. م. ١٢٣٩٠٣٠٩٩

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

الحمد لله العلي العظيم، الحليم الكريم، الغفور الرحيم، الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، الذى خلق الإنسان من سلالة من طين، ثم جعله نطفة فى قرار مكين، ثم خلق النطفة علقة سواء للناظرين، ثم خلق العلقة مضغة، وهى قطعة لحم بقدر أكلة الماضغين، ثم خلق المضغة عظاماً مختلفة المقادير والأشكال والمنافع، أساساً يقوم عليه هذا البناء المتين، ثم كسا العظام لحماً، هو لها كالثوب للأبسين، ثم أنشأ خلقاً آخر، فتبارك الله أحسن الخالقين.

فسيحان من شملت قدرته كل مقدور، وجرت مشيئته فى خلقه بتصاريف الأمور، وتفرد بملك السماوات والأرض ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَّآ وَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ﴾ (الشورى: ٤٩) وتبارك العلي العظيم الحليم الكريم السميع البصير العليم ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (آل عمران: ٦).
وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، إلهاً جل عن المثل والنظير، وتعالى عن الشريك والظهير، وتقدس عن شبه خلقه ف ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١).

وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، وخيرته من خلقه وأمينه على وحيه وحجته على عباده، أرسله رحمة للعالمين، وقدوة للعاملين، ومحجة للمساكين، وحجة على العباد أجمعين، فهدى به من الضلال، وعلم به من الجهالة، وكثر به بعد القلة، وأعز به بعد الذلة، وأغنى به بعد العيلة، وفتح برسلته أعياناً وآذاناً صماً، وقلوباً غلفاً، فبلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، حتى وضحت شرائع الأحكام، وظهرت شرائع الإسلام، وعز حزب الرحمن، وذلك حزب الشيطان، فأشرق وجه الدهر حسناً، وأصبح الظلام ضياءً، واهتدى كل حيران، فصلى الله وملائكته وأنبيأه ورسله وعباده المؤمنون عليه، كما وحد الله وعرف به، ودعا إليه، وعليه السلام ورحمة الله وبركاته.

أما بعد :

فإن الله سبحانه نوع أحكامه على الإنسان من حين خروجه إلى هذه الدار إلى حين يستقر في دار القرار، وقبل ذلك وهو في الظلمات الثلاث، كانت أحكامه القدريّة جارية عليه ومنتبهة إليه، فلما انفصل عن أمه تعلق به أحكامه الأمرية، وكان المخاطب بها الأبوين أو من يقوم مقامهما في تربيته والقيام عليه، فلله سبحانه فيه أحكام أمر قيّمه بها ما دام تحت كفالته، فهو المطالب بها دونه حتى إذا بلغ حد التكليف تعلق به الأحكام وجرت عليه الأقلام، وحكم له بأحكام أهل الكفر وأهل الإسلام، وأخذ في التأهب لمنازل السعداء أو دار الأشقياء، فتطوى به مراحل الأيام والليالي إلى الدار التي كتب من أهلها، ويسر في مرحلة تلك لأسبابها واستعمل بعملها، فإذا انتهى به السير إلى آخر مرحلة أشرف منها على المسكن الذي عمر له قبل إيجاده، إما منزل شقوته وإما منزل سعادته، فهناك يضع عصا السفر عن عاتقه، ويستقر نواه، وتصير دار العدل مأواه أو دار السعادة مثواه.

فصل: هذا كتاب، قصدنا فيه ذكر أحكام المولود المتعلقة به بعد ولادته ما دام صغيراً، من عقيقته وأحكامها، وحلق رأسه، وتسميته، وختانه، وبوله، وثقب أذنه، وأحكام تربيته، وأطواره من حين كونه نطفة مستقرة في الجنة أو النار، فجاء كتاباً بديعاً في معناه مشتملاً من الفوائد على ما لا يكاد يوجد في سواه من نكت بديعة من التفسير، وأحاديث تدعو الحاجة إلى معرفتها وعللها، والجمع بين مختلفها، ومسائل فقهية لا يكاد الطالب يظفر بها، وفوائد حكمية تشتد الحاجة إلى العلم بها، فهو كتاب ممتع لقارئه، معجب للناظر فيه يصلح للمعاش والمعاد، ويحتاج إلى مضمونه كل من وهب له شيء من الأولاد، ومن الله أستمّد السداد، وأسأله التوفيق لسبل الرشاد، إنه كريم جواد.

وسميته: «تحفة المودود بأحكام المولود» والله سبحانه المسئول أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، إنه حسبنا ونعم الوكيل.

وجعلته سبعة عشر باباً:

١- الباب الأول: في استحباب طلب الأولاد.

٢- الباب الثاني: في كراهة تسخط ما وهب الله له من البنات.

٣- الباب الثالث: في استحباب بشارة من وُلد له ولد.

٤- الباب الرابع: في استحباب الأذان والإقامة في أذنيه.

- ٥- الباب الخامس : فى استحباب تحنيكه .
- ٦- الباب السادس : فى العقيقة وأحكامها وذكر الاختلاف فى وجوبها، وحجة الطائفتين .
- ٧- الباب السابع : فى حلق رأسه والتصدق بزنة شعره .
- ٨- الباب الثامن : فى ذكر تسميته ووقتها ووجوبها .
- ٩- الباب التاسع : فى ختان المولود وأحكامه .
- ١٠- الباب العاشر : فى ثقب أذن الذكر والأنثى وحكمه .
- ١١- الباب الحادى عشر : فى حكم بول الغلام والجارية قبل أكلهما الطعام .
- ١٢- الباب الثانى عشر : فى حكم ريق الرضيع ولعابه، وهل هو طاهر أو نجس، لأنه لا يغسل فمه مع كثرة قيئه .
- ١٣- الباب الثالث عشر : فى جواز حمل الأطفال فى الصلاة وإن لم يعلم حال ثيابهم .
- ١٤- الباب الرابع عشر : فى استحباب تقبيل الأطفال .
- ١٥- الباب الخامس عشر : فى وجوب تأديب الأولاد وتعليمهم والعدل بينهم .
- ١٦- الباب السادس عشر : فى ذكر فصول نافعة فى تربية الأطفال .
- ١٧- الباب السابع عشر : فى أطوار الطفل من حين كونه نطفة إلى وقت دخوله الجنة أو النار .

أخرجه ابن جرير الطبرى فى تفسيره (١٦٩ / ٢) وابن كثير (٢١٠ / ١) وإسناده مسلسل، الضعفاء والمجاهيل، وأخرجه من طريق آخر ابن أبى حاتم (٣١٧ / ١) وإسناده ضعيف .

الباب الأول:

في استحباب طلب الأولاد

قال الله تعالى: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ وَأَنْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٧) فروى شعبة عن الحكم عن مجاهد، قال: هو الولد، وقاله الحكم وعكرمة والحسن البصري والسدي والضحاك.

وأرفع ما فيه ما رواه محمد بن سعد، عن أبيه، حدثني عمي، حدثني أبي، عن أبيه عن ابن عباس، قال: هو الولد^(١)، وقال ابن زيد: هو الجماع. وقال قتادة: ابتغوا الرخصة التي كتب الله لكم. وعن ابن عباس رواية أخرى، قال: ليلة القدر.

والتحقيق أن يقال: لما خفف الله عن الأمة بإباحة الجماع ليلة الصوم إلى طلوع الفجر، وكان المجامع يغلب عليه حكم الشهوة وقضاء الوطر حتى لا يكاد يخطر بقلبه غير ذلك، أرشدهم سبحانه إلى أن يطلبوا رضاه في مثل هذه اللذة، ولا يباشروها بحكم مجرد الشهوة، بل يبتغوا بها ما كتب الله لهم من الأجر، والولد الذي يخرج من أصلابهم يعبد الله لا يشرك به شيئاً، ويبتغون ما أباح الله لهم من الرخصة بحكم محبته لقبول رخصه، فإن الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يكره أن تؤتى معصيته.

ومما كتب لهم ليلة القدر، وأمرُوا أن يبتغوها، لكن يبقى أن يقال: فما تعلق ذلك بإباحة مباشرة أزواجهم؟ فيقال: فيه إرشاد إلى ألا يشغلهم ما أبيع لهم من المباشرة عن طلب هذه الليلة التي هي خير من ألف شهر، فكانه سبحانه يقول: اقضوا وطركم من نسائكم ليلة الصيام، ولا يشغلكم ذلك عن ابتغاء ما كتب الله لكم من هذه الليلة التي فضلكم بها، والله أعلم.

وعن أنس قال: كان رسول الله ﷺ يأمر بالباء، وينهى عن التبتل نهياً شديداً، ويقول: «تزوجوا الودود الولود فإنني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة»^(٢) رواه الإمام أحمد وأبو حاتم في صحيحه.

(١) ضعيف: أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (١٦٩ / ٢) وابن كثير (٢١٠ / ١) وإسناده مسلسل، الضعفاء والمجاهيل، وأخرجه من طريق آخر ابن أبي حاتم (٣١٧ / ١) وإسناده ضعيف.
(٢) أخرجه أحمد (١٥٨ / ٣) وسعيد بن منصور (٤٩٠) وابن حبان في صحيحه (٤٠٢٨) والطبراني في الأوسط (٥٠٩٩) وابن عدي في الكامل مختصراً (٦٤ / ٣).

وعن معقل بن يسار: قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: «إني أصبت امرأة ذات حسب وجمال، وإنها لا تلد، أفأتزوجها؟ قال: «لا»، ثم أتاه الثانية فنهاه، ثم أتاه الثالثة، فقال: «تزوجوا الودود الولود، فإني مكاثر بكم» (٣) رواه أبو داود والنسائي.

وعن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «انكحوا أمهات الأولاد، فإني أباهي بكم يوم القيامة» (٤) رواه الإمام أحمد.

وعن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «النكاح من سنتي، ومن لم يعمل بسنتي فليس مني، وتزوجوا فإني مكاثر بكم الأمم يوم القيامة» (٥).

وقد روى حماد بن سلمة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إن العبد لترفع له الدرجة، فيقول: أي رب، أني لى هذا؟ فيقول: باستغفار ولدك لك من بعدك» (٦).

فصل: ومما يرغب في الولد، ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي حسان، قال: توفي ابنان لى، فقلت لأبي هريرة: سمعت من رسول الله ﷺ حديثاً تحدثناه تطيب أنفسنا عن موتانا، قال: نعم «صغارهم دعاميص الجنة، يتلقى أحدهم أباه - أو قال أئويه - فيأخذ بناحية ثوبه أو يده، كما أخذ بصنفة ثوبك هذا، فلا يفارقه حتى يدخله الله وأباه الجنة» (٧).

وقال (٨): حدثنا وكيع، حدثنا شعبة، عن معاوية بن قرة، عن أبيه: «أن رجلاً كان يأتى النبي ﷺ ومعه ابن له، فقال له النبي ﷺ: «أتحبه؟» فقال: يا رسول الله، أحبك الله

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٠٥٠) والنسائي (٦٦، ٦٥ / ٦) وابن حبان في صحيحه (٤٠٥٧) وفي الموارد (١٢٢٩) والطبراني في الكبير (٢١٩ / ٢٠) والحاكم (١٦٢ / ٢) يقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذا السياق، وللحديث شواهد كثيرة، ذكرها الحافظ في تلخيص الحبير (١٣٣ / ٣) وفتح الباري (١٣ / ٩) والحديث صححه الألباني في صحيح الجامع (٢٩٤٠).

(٤) ضعيف: أخرجه أحمد (١٧١ / ٢ - ١٧٢) وابن عدى في الكامل (٤٥٠ / ٢) وفيه ابن لهيعة وهو سيئ الحفظ، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (١٣٤٩).

(٥) صحيح: أخرجه ابن ماجه (١٨٤٦) وصححه الألباني في صحيح الجامع (٦٨٠٧) والصحيحة (٢٣٨٣).

(٦) صحيح: أخرجه ابن أبي شيبه (١٢٠ / ٧) وابن ماجه (٣٦٦٠) ولفظه «إن الرجل لترفع...» والحديث صححه الألباني في الصحيحة (١٥٩٨) وصحيح الجامع (١٦١٧).

(٧) صحيح: رواه مسلم (٢٦٣٥) أحمد (٥١٠، ٤٨٨ / ٢) البيهقي (٦٨، ٦٧ / ٤).

(٨) القائل هو الإمام أحمد، رحمه الله.

كما أحبه، ففقدته النبي ﷺ فقال: «ما فعل ابن فلان؟» قالوا: يا رسول الله! مات، فقال النبي ﷺ لأبيه: «أما تحب ألا تأتي باباً من أبواب الجنة، إلا وجدته ينتظرك عليه؟» فقال رجل: أله خاصة يا رسول الله أو لكلنا؟ قال: «بل لكلكم» (٩).

قال أحمد: وحدثنا عبد الصمد، حدثنا عبد ربه بن بارق الحنفي، حدثنا أبو زميل الحنفي، قال: سمعت ابن عباس يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من كان له فرطان (١٠) من أمتي دخل الجنة»، فقالت عائشة رضي الله عنها: بأبي أنت وأمي، فمن كان له فرط؟ فقال: «ومن كان له فرط با موفقة»، قالت: فمن لم يكن له فرط من أمته؟ قال: «فأنا فرط أمتي لم يصابوا بمثلي» (١١).

وفي «الصحيحين» عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال للنساء: «ما منكن امرأة يموت لها ثلاثة من الولد، إلا كانوا لها حجاباً من النار» فقالت امرأة: واثنان؟ فقال ﷺ: «واثنان» (١٢) وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة نحوه (١٣).

ورواه عن النبي ﷺ ابن مسعود، وأبو بزة الأسلمي، وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «ما من مسلم يموت له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث (١٤)، فتمسه النار إلا تحلة القسم» (١٥).

وفي صحيح البخاري من حديث أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من الناس مسلم يموت له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث إلا أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم» (١٦).

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال: أتت امرأة بصبي لها، فقالت: يا نبي الله! ادع

(٩) صحيح: أخرجه أحمد (٤٣٦ / ٣) (٥ / ٣٤ - ٣٥) والطبراني (١٠٧٥) والنسائي باختصار (٢٣ / ٢٢، ٢٣) والطبراني في الكبير (١٩ / ٢٦ - ٣١) والحاكم في المستدرک (١ / ٣٨٤) وصححه الألباني في المشكاة (١ / ٥٥٠).

(١٠) الفرط: ما يتقدم الإنسان من أجر أو عمل.

(١١) ضعيف: أخرجه أحمد (٣٣٤ / ١) الترمذي (١٠٦٢) والخطيب في تاريخه (١٢ / ٢٠٨) والبيهقي في السنن الكبير (٤ / ٦٨) وابن عدي في الكامل (٤ / ١٧٤، ١٧٥) والبيهقي في شرح السنة (٥ / ٤٥٦ - ٤٥٧) وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٥٨٠١).

(١٢) صحيح: أخرجه البخاري (١٠١، ١٢٤٩، ٧٣١٠) ومسلم (٢٦٣٣).

(١٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢٦٣٢، ٢٦٣٦) الترمذي (١٠٦٠) والنسائي (٤ / ٢٥).

(١٤) الحنث: أي أن يبلغوا عمر التكليف فتكتب عليهم المعاصي.

(١٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٥١) ومسلم (٢٦٣٢) الترمذي (١٠٦٠) والنسائي (٤ / ٢٥).

(١٦) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٤٨).

الله له، فلقد دفنت ثلاثة! فقال: «دفنت ثلاثة؟» قالت: نعم، قال لها: «لقد احتظرت (١٧) بحظار شديد من النار» (١٨)، فالولد إنه إن عاش بعد أبويه نفعهما، وإن مات قبلهما نفعهما.

وقد روى مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له» (١٩).

فصل: فإن قيل: ما تقولون في قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا﴾ (النساء: ٣).

قال الشافعي: أن لا تكثر عيالك، فقدل على أن قلة العيال أولى (٢٠).

قيل: قد قال الشافعي، رحمه الله ذلك، وخالفه جمهور المفسرين من السلف والخلف، وقالوا: معنى الآية: ذلك أدنى ألا تجوروا ولا تميلوا، فإنه يقال: عال الرجل يعول عولاً: إذا مال وجار، ومنه عول الفرائض، لأن سهامها زادت، ويقال: عال يعيل عيلة: إذا احتاج، قال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عِيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ (التوبة: ٢٨). وقال الشاعر:

وما يدرى الفقير متى غناه وما يدرى الغنى متى يعيل
أى: متى يحتاج ويفتقر.

وأما كثرة العيال فليس من هذا ولا من هذا، ولكنه من: أفعال، يقال: أعال الرجل يعيل: إذا كثر عياله، مثل: ألين وأتمر: إذا صار ذا لبن وأتمر، هذا هو قول أهل اللغة (٢١).

(١٧) أى: امتنعت بمنايع وثيق، وأصل الخطر المنع وأصل الخطاء بكسر الخاء وفتحها ما يجعل حول البستان وغيره من قضبان وغيرها كالحائط.

(١٨) صحيح: أخرجه مسلم (٢٦٣٦) النسائي (٢٦ / ٤).

(١٩) صحيح: أخرجه مسلم (١٦٣١) أبو داود (٢٨٨٠) الترمذى (١٣٧٦) والنسائي (٢٥١ / ٦).

(٢٠) قال البغوي: قال أبو حاتم: كان الشافعي رحمه الله أعلم بلسان العرب منا فله بلغة، ويقال: هى لغة حمير، وقرأ طلحة بن مصرف «أن لا تعيلوا» وهى حجة الشافعي رضوان الله عليه، تفسير البغوي (٣٩٢ / ١).

(٢١) قال ابن كثير (٤٢٧ / ١): والصحيح قول الجمهور ﴿ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا﴾ أى «لا تجوروا».

قال الواحدى فى «بسيطه»: ومعنى «تعولوا»: تميلوا، وتجوروا، عند جميع أهل التفسير واللغة، وروى ذلك مرفوعاً.

روت عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «ألا تعولوا»: قال: «ألا تجوروا» (٢٢)، وروى «ألا تميلوا».

قال: وهذا قول ابن عباس والحسن وقتادة والربيع والسدى وابن مالك وعكرمة والفراء والزجاج وابن قتيبة وابن الأنباري (٢٣).

قلست: ويدل على تعيين هذا المعنى من الآية، وإن كان ما ذكره الشافعى - رحمه الله - لغة حكاها الفراء عن الكسائي، أنه قال: ومن الصحابة من يقول: عال يعول إذا كثر عياله، قال الكسائي: وهو لغة فصيحة سمعتها من العرب. لكن يتعين الأول لوجه:

أحدها: أنه المعروف فى اللغة الذى لا يكاد يُعرف سواه، ولا يعرف عال يعول إذا كثر عياله، إلا فى حكاية الكسائي (٢٤)، وسائر أهل اللغة على خلافه.

الثانى: أن هذا مروي عن النبي ﷺ، ولو كان من الغرائب فإنه يصلح للترجيح.

الثالث: أنه مروي عن عائشة وابن عباس، ولم يعلم لهما مخالف من المفسرين، وقد قال الحاكم أبو عبد الله: تفسير الصحابي عندنا فى حكم المرفوع.

الرابع: أن الأدلة التى ذكرناها على استحباب تزوج الولود، وإخبار النبي ﷺ أنه يكثر بأتمته الأمم يوم القيامة، يرد هذا التفسير.

الخامس: أن سياق الآية إنما هو فى نقلهم مما يخافون الظلم والجور فيه إلى غيره، فإنه قال فى أولها: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ (النساء: ٣) فدلهم سبحانه على ما يتخلصون به من ظلم اليتامى وهو نكاح ما طاب لهم من النساء البوالغ، وأباح لهم منه، ثم دلهم على ما يتخلصون به من الجور والظلم فى عدم التسوية بينهما، فقال: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُعَدِّلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾

(٢٢) قال السيوطى فى الدر المنثور (٢ / ٤٣٠) وأخرج ابن المنذر وابن أبى حاتم وابن حبان فى صحيحه عن عائشة عن النبي ﷺ «ذلك أذننى ألا تعولوا» قال: أن لا تجوروا، قال أبى: هذا حديث خطأ والصحيح عن عائشة موقوف.

(٢٣) انظر هذه الآثار فى جامع البيان للطبرى (٣ / ٢٣٩ - ٢٤١).

(٢٤) انظر تفسير القرطبي (٥ / ٢٦ - ٢٧) فقد ذكر أن هذا القول أسنده الدارقطنى فى سننه عن زيد ابن أسلم، وهو قول حامد بن زيد.

(النساء: ٣) ثم أخير - سبحانه - أن الواحدة وملك اليمين أدنى إلى عدم الميل والجور، وهذا صريح في المقصود.

السادس: أن لا يلتزم قوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ في الأربع، فانكحوا واحدة أو تسروا ما شئتم بملك اليمين، فإن ذلك أقرب إلى ألا تكثر عيالككم، بل هذا أجنبى من الأول، فتأمل.

السابع: أنه من الممتنع أن يقال لهم: إن خفتم ألا تعدلوا بين الأربع، فلكم أن تتسروا بمائة سرية وأكثر، فإنه أدنى ألا تكثر عيالككم.

الثامن: أن قوله: ﴿ذَلِكَ أَتَى أَلَّا تُعْوِلُوا﴾ (النساء: ٣) تعليل لكل واحد من الحكمين المتقدمين، وهما نقلهم من نكاح اليتامى إلى نكاح النساء البوالغ، ومن نكاح الأربع إلى نكاح الواحدة أو ملك اليمين، ولا يليق تعليل ذلك بقلة العيال.

التاسع: أنه سبحانه قال: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ ولم يقل: وإن خفتم ألا تفتقروا أو تحتاجوا، ولو كان المراد قلة العيال لكان الأنسب أن يقال ذلك.

العاشر: أنه سبحانه إذا ذكر حكماً منهياً عنه وعلل النهي بعلة، أو أباح شيئاً وعلل عدمه بعلة، فلا بد أن تكون العلة مصادفة لضعف الحكم المعلل، وقد علل سبحانه وتعالى بإباحة نكاح غير اليتامى والاقتصار على الواحدة أو ملك اليمين، بأنه أقرب إلى عدم الجور، ومعلوم أن كثرة العيال لا تضاد عدم الحكم المعلل، فلا يحسن التعليل به.

الباب الثاني:

كراهة تسخط البنات

قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِثَاءً وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ ۚ أَوْ يَزْوَجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنِثَاءً وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ (الشورى: ٤٩، ٥٠) فقسم سبحانه حال الزوجين إلى أربعة أقسام اشتمل عليها الوجود، وأخبر أن ما قدره بينهما من الولد فقد وهبهما إياه، وكفى بالعبد تعرضاً لمقتته أن يتسخط ما وهبه، وبدأ سبحانه بذكر الإناث، فقليل: جبراً لهن لاجل استقبال الوالدين لمكانهن، وقيل: هو أحسن: إنما قدمهن لأن سياق الكلام أنه فاعل ما يشاء، لا ما يشاء الأبوان، فإن الأبوين لا يريدان إلا الذكور غالباً، وهو سبحانه قد أخبر أنه يخلق ما يشاء، فبدأ بذكر الصنف الذي يشاء ولا يريد الأبوان.

وعندى وجه آخر: وهو أنه سبحانه قدم ما كانت تؤخره الجاهلية من أمر البنات حتى كانوا يعدوهن (٢٥)، أى: هذا النوع المؤخر عندكم مقدم عندى فى الذكر، وتأمل كيف نكّر سبحانه الإناث وعرف الذكور فجبر نقص الأنوثة بالتقديم وجبر نقص التأخير بالتعريف، فإن التعريف تنويه كأنه قال: ويهب لمن يشاء الفرسان الاعلام المذكورين الذين لا يخفون عليكم، ثم لما ذكر الصنفين معاً، قدم الذكور إعطاء لكل من الجنسين حقه من التقديم والتأخير، والله أعلم بما أراد من ذلك.

والمقصود: أن التسخط بالإناث من أخلاق الجاهلية، الذين ذمهم الله سبحانه فى قوله: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ (النحل: ٥٨، ٥٩) وقال: بُشِّرْ بِهِ أُمُّسَكَّةُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ (النحل: ٥٨، ٥٩) وقال: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ (الزخرف: ١٧) ومن ههنا عبر بعض المعبرين لرجل قال له: رأيت كان وجهى أسود، فقال له: ألك امرأة حامل؟ قال: نعم، قال: تلد لك أنثى.

وفى «صحيح مسلم» من حديث أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «من عال جاريتين حتى تبلغا، جاء يوم القيامة أنا وهو هكذا» (٢٦)، وضم أصبعيه.

(٢٥) الواد: هو دفن البنت فى قبرها حية. (٢٦) صحيح: أخرجه مسلم (٢٦٣١).

وروى عبد الرزاق: أخبرنا معمر، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة قالت: جاءت امرأة ومعهما ابنتان لها تسالني، فلم تجد عندي شيئاً غير تمر واحدة، فأعطيتها إياها، فأخذتها فشقتها بين ابنتيها، ولم تأكل منها شيئاً، ثم قامت، فخرجت هي وابنتها، فدخل رسول الله ﷺ على تفيضة ذلك (٢٧) فحدثته حديثها، فقال رسول الله ﷺ: «من ابتلى من هذه البنات بشيء فأحسن إليهن، كن له ستراً من النار» (٢٨) رواه ابن المبارك عن معمر، عن الزهري، عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عروة، وهو في الصحيح (٢٩)، والحديث في مسند أحمد (٣٠).

وفيه أيضاً من حديث أيوب بن بشير الأنصاري عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يكون لأحد ثلاث بنات أو ثلاث أخوات، أو بنتان أو أختان، فيتقى الله فيهن ويحسن إليهن إلا دخل الجنة» (٣١) ورواه الحميدي عن سفيان، عن سهيل بن أبي صالح، عن أيوب بن بشير، عن سعيد الأعشى، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ: «من كان له ثلاث بنات، أو ثلاث أخوات، أو ابنتان، أو أختان، فأحسن صحبتتهن وصبر عليهن واتقى الله فيهن دخل الجنة» (٣٢).

وقال محمد بن عبد الله الأنصاري: عن ابن جريح، حدثني أبو الزبير، عن عمر بن نيهان، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «من كانت له ثلاث بنات فصبر على لاوائهن» (٣٣) وعلى ضرائهن دخل الجنة» وفي رواية، فقال رجل: يا رسول الله؟ واثنين؟ قال «واثنين»، قال: يا رسول الله؟ وواحدة؟ قال «وواحدة» (٣٤).

(٢٧) أي: على أثر ذلك.

(٢٨) صحيح: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٩٦٩٣).

(٢٩) صحيح: أخرجه البخاري (١٤١٨) مسلم (٢٦٢٩) الترمذي (١٩١٥).

(٣٠) صحيح: أخرجه أحمد (٦٦ / ٦) وعبد الرزاق (١٩٦٩٣) وابن حبان (٢٩٣٩).

(٣١) ضعيف: أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٧٩) وابن أبي شيبة (١٠٣ / ٦) وأخرجه أيضاً من طريق آخر أحمد في مسنده (٩٧ / ٢) وأبو داود (٥١٤٦، ٥١٤٧) وأيضاً الترمذي (١٩١٦).

وابن حبان (٤٤٦) والحديث ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٥٨٠٨).

(٣٢) انظر الحديث السابق.

(٣٣) أي: شدتهن.

(٣٤) ضعيف: أخرجه أحمد (٣٣٥ / ٢) وابن أبي شيبة (١٠٤ / ٦) والحميدي (٣٢٣ / ٣) والحاكم

(١٧٦ / ٤) والبيهقي في الشعب (٨٦٧٨) وفيه: عمر بن نيهان، والحديث ضعفه الألباني في

السلسلة الضعيفة (٤٠٧).

وقال البيهقي: حدثنا أحمد بن الحسن حدثنا الأصم حدثنا الحسن بن مكرم، حدثنا عثمان بن عمر، أنبا النهاس، عن شداد أبي عمار، عن عوف بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «من كان له ثلاث بنات يتفق عليهن حتى يبن أو يمتن كن له حجاباً من النار» (٣٥).

وقال علي بن المديني: حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا النهاس بن قهم، حدثنا شداد وأبو عمار، عن عوف بن مالك الأشجعي قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من عبد يكون له ثلاث بنات فينفق عليهن حتى يبن أو يمتن إلا كن له حجاباً من النار».

فقالت امرأة: يا رسول الله؛ وابنتان؟ قال: «وابنتان» (٣٦).

قال: وقال أبو عمار: عن عوف بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا وامرأة سفهاء الخدين» (٣٧) كهاتين في الجنة» (٣٨).

وروى فطر بن خليفة، عن شرحبيل بن سعد، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ «ما من مسلم يكون به ابنتان فيحسن إليهما ما صحبهما وصحبته إلا أدخلناه الجنة» (٣٩).

وقال عبد الرزاق: أنبانا معمر، عن ابن المنكدر أن النبي ﷺ قال: «من كانت له ثلاث بنات أو أخوات، فكفهن وآواهن وزوجهن دخل الجنة»، قالوا: وابنتان؟ قال: «وابنتان» حتى ظننا أنهم لو قالوا: أو واحدة، قال: أو واحدة (٤٠)، هذا مرسل.

وقال عبد الله بن المبارك: عن حرملة بن عمران، قال: سمعت أبا عشانة قال: سمعت عقبة بن عامر الجهني يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من كانت له ثلاث بنات فصبر

(٣٥) ضعيف: أخرجه أحمد (٢٧ / ٦ - ٢٩) والبيهقي في الشعب (٨٦٧٩) والطبراني في الكبير (٥٦ / ١٨) وفيه النهاس من جهم، وهو ضعيف، انظر مجمع الزوائد للبيهقي (١٣٤٩٤) وضعفه الألباني في الضعيفة (١١٢٢).

(٣٦) انظر الحديث السابق.

(٣٧) وهي التي تغير لون بشرتها وذلك لتركها الزينة وسعيها على أولادها.

(٣٨) ضعيف: أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١٤١) وأبو داود (٥١٤٩) والطبراني في الكبير (٥٧ / ١٨) والبيهقي في الشعب (٨٦٨٠) وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (١٣٢٣).

(٣٩) حسن: أخرجه ابن ماجه (٣٦٧٠) والبخاري في الأدب المفرد (٧٧) أحمد (٢٣٥ / ١) وابن حبان في صحيحه (٢٩٤٥) والحاكم في المستدرک (١٧٨ / ٤) والبيهقي في الشعب (٨٦٨٣) والحديث حسنه الألباني في صحيح ابن ماجه (٢٩٦٠).

(٤٠) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (١٩٦٩٧) وعن البيهقي في الشعب (٨٦٨٤).

عليهن، فاطعنهن وسقاهن وكساهن من جدته (٤١)، كن له حجاً من النار (٤٢) رواه الإمام أحمد في مسنده.

وقد قال تعالى في حق النساء: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ (النساء: ١٩)، وهكذا البنات أيضاً قد يكون للعبد فيهن خير في الدنيا والآخرة، ويكفي في قبح كراهتهن أن يكره ما رضى الله وأعطاه عبده.

وقال صالح بن أحمد: كان أبي إذا وُلد له ابنة يقول: الأنبياء كانوا آباء بنات، ويقول: قد جاء في البنات ما قد علمت.

وقال يعقوب بن بختان: ولد لي سبع بنات، فكننت كلما ولد لي ابنة دخلت على أحمد بن حنبل، فيقول لي: يا أبا يوسف؛ الأنبياء آباء بنات، فكان يذهب قوله هـى.

(٤١) لى: من سعتة.

(٤٢) صحيح أخرجه أحمد (١٥٤ / ٤) والبخارى في الأدب المفرد (٧٦) وفي التاريخ الكبير (٨ / ٤٤٠، ٤٤١) وابن ماجه (٣٦٦٩) والبيهقى في الشعب (٨٦٨٨، ٨٦٨٩) وصححه الألبانى في صحيح الجامع (٦٤٨٨).

الباب الثالث:

في استحباب بشارة من ولد له ولد وتهنئته

قال الله تعالى في قصة إبراهيم عليه السلام: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشْرِىِّ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ ﴿٦٩﴾ فَلَمَّا رَأَى أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٠﴾ وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَتَبَسَّرْنَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾ قَالَتْ يَا وَيْلَتَى أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴿٧٢﴾ قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحِمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ ﴿٧٣﴾ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبَشْرِىُّ يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٤﴾﴾ (هود: ٦٩ - ٧٤).

وقال تعالى في سورة الصافات: ﴿فَبَشِّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾ (الآية: ١٠١) وقال في الذاريات: ﴿وَبَشِّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾ (الآية: ٢٨)، وقال في سورة الحجر: ﴿وَنَبِّئُهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ ﴿٥١﴾ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجُلُونَ ﴿٥٢﴾ قَالُوا لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ﴿٥٣﴾ قَالَ أَبَشِرْتُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فِيمَ تَبَشِّرُونَ ﴿٥٤﴾ قَالُوا بَشِّرْنَاكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْقَانِطِينَ ﴿٥٥﴾ قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴿٥٦﴾﴾ (الآيات: ٥١ - ٥٦) وقال تعالى: ﴿يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَحْيَى لَمْ نَجْعَلْ لَهُ مِنْ قَبْلُ سَمِيًّا﴾ (مريم: ٧) وقال تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى﴾ (آل عمران: ٣٩).

ولما كانت البشارة تسر العبد وتفرحه، استحسب للمسلم أن يبادر إلى مسرة أخيه وإعلامه بما يفرحه.

ولما ولد النبي ﷺ بشرت به ثوية عمه أبا لهب، وكان مولاه، وقالت: قد ولد الليلة لعبد الله ابن، فاعتقها أبو لهب سروراً به، فلم يضيع الله ذلك له، وسقاه بعد موته في النقرة، التي في أصل إبهامه (٤٣)، فإن فاتته البشارة استحسب له تهنئته، والفرق بينهما أن البشارة إعلام به بما يسره، والتهنئة دعاء له بالخير فيه بعد أن علم به.

(٤٣) مرسل: أخرجه البخاري مرسلًا (٥١٠١).

ولهذا لما أنزل الله توبة كعب بن مالك وصاحبيه، ذهب إليه البشير، فبشره، فلما دخل المسجد جاء الناس فهنؤوه (٤٤).

وكانت الجاهلية يقولون في تهنتهم بالنكاح: بالرفاء والبنين (٤٥).
والرفاء: الالتحام والاتفاق، أى: تزوجت زوجاً بحصل به الاتفاق والالتحام بينكما، والبنون: فيهنئون بالبنين سلفاً وتعجيلاً.

ولا ينبغي للرجل أن يهنئ بالابن ولا يهنئ بالبنت، بل يهنئ بهما أو يترك التهنية بهما ليتخلص من سنة الجاهلية، فإن كثيراً منهم كانوا يهنئون بالابن وبوفاة البنت دون ولادتها.
وقال أبو بكر بن المنذر فى الأوسط: روينا عن الحسن البصرى: أن رجلاً جاء إليه، وعنده رجل قد وُلد له غلام، فقال له: يهنئك الفارس، فقال له الحسن: ما يدريك فارس هو أم حمّار؟ قال: فكيف نقول؟ قال: قل: بُورك لك فى الموهوب، وشكرت الواهب، وبلغ أشده ورزقت بره، والله أعلم.

(٤٤) صحيح: أخرجه البخارى (٤٤١٨) مسلم (٢٧٦٩) أبو داود (٢٢٠٢) الترمذى (٣١٠٢) النسائى (١٥٢ / ٦).

(٤٥) ذكر الألبانى رحمه الله فى آداب الزفاف (ص ١٧) النهى عن هذه التهنية.

الباب الرابع:

في استحباب التأذين في أذنه اليمنى

والإقامة في اليسرى

وفي هذا الباب أحاديث:

أحدها: ما رواه أبو عبد الله الحاكم، حدثنا أبو جعفر محمد بن دحيم، حدثنا أحمد ابن حازم بن أبي غرزة، حدثنا عبد الله بن موسى أنا سفيان بن سعيد، عن عاصم بن عبيد الله، أخبرني عبيد الله بن أبي رافع، عن أبي رافع، قال: «رأيت رسول الله ﷺ أذن في أذن الحسن بن علي حين ولدته فاطمة» (٤٦)، رواه أبو داود والترمذي وقال، حديث صحيح.

الثاني: ما رواه البيهقي في «الشعب» من حديث الحسين بن علي (رضي الله عنه)، عن النبي ﷺ قال: «من ولد له مولود فأذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى، رفعت عنه أم الصبيان» (٤٧)، (٤٨).

والثالث: ما رواه أيضاً من حديث أبي سعيد، عن ابن عباس أن النبي ﷺ «أذن في أذن الحسن بن علي يوم ولد، وأقام في أذنه اليسرى» قال: وفي إسنادهما ضعف (٤٩).

وسر التأذين، والله أعلم: أن يكون أول ما يقرع سمع الإنسان كلماته المتضمنة لكبرياء الرب وعظمته، والشهادة التي أول ما يدخل بها في الإسلام، فكان ذلك كالتلقين

(٤٦) ضعيف: أخرجه أحمد (٦/ ٩ - ٣٩١، ٣٩٢) وأبو داود (٥١٠٥) والترمذي (١٥١٤) وعبد الرزاق (٧٩٨٦) والطبراني (٩٧٠) والطبراني في الكبير (٢٥٧٨) والحاكم (١٧٩ / ٣) والبيهقي في السنن الكبير (٩ / ٣٠٥) وفي الشعب (٨٦١٧) والبيهقي في شرح السنة (١١ / ٢٧٣) وضعفه الألباني في الضعيفة (١ / ٤٩٣).

(٤٧) ربح تصيب الصبيان فتسبب لهم المرض.

(٤٨) موضوع: أخرجه أبو يعلى (٦٧٨٠) وابن السنن في عمل اليوم والليلة (٦٢٣) وابن عدي في الكامل (٧ / ١٩٨) والبيهقي في الشعب (٨٦١٩) وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (٣٢١) عزاه ابن القيم في تحفة المودود للبيهقي، ثم قال: (إسناده ضعيف).

قلت: «القائل الألباني» فيه تساهل لا يخفى.

(٤٩) موضوع: أخرجه البيهقي في الشعب (٨٦٢٠) وقال الألباني في الضعيفة (١ / ٤٩٤) موضوع، وضعيف الجامع (٥٨٨١).

تنبيه: والألباني، رحمه الله، حسن الحديث ثم رجع عن تحسينه، انظر المصدر المذكور.

له شعار الإسلام عند دخوله إلى الدنيا، كما يلقي كلمة التوحيد عند خروجه منها، وغير مستنكر وصول أثر التأذين إلى قلبه وتأثره به وإن لم يشعر، مع ما في ذلك من فائدة أخرى، وهي هروب الشيطان من كلمات الأذان، وهو كان يرصده حتى يولد، فيقارنه للمحنة التي قدرها الله وشاءها، فليسمع شيطانه ما يضعفه ويغيظه أول أوقات تعلقه به .

وفيه معنى آخر : وهو أن تكون دعوته إلى الله وإلى دينه الإسلام وإلى عبادته سابقة على دعوة الشيطان؛ كما كانت فطرة الله التي فطر عليها سابقة على تغيير الشيطان لها، ونقله عنها؛ ولغير ذلك من الحكم .

الباب الخامس:

في استحباب تحنيكه

في «الصحيحين» من حديث أبي بردة، عن أبي موسى، قال: «وُلِدَ لِي غُلَامٌ فَأَتَيْتُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ، فَسَمَاهُ إِبْرَاهِيمَ، وَحَنَكُهُ» (٥٠) بِتَمْرَةٍ زَادَ الْبُخَارِيُّ: «وَدَعَا لَهُ بِالْبِرْكَ» وَدَفَعَهُ إِلَيَّ، وَكَانَ أَكْبَرَ وَلَدِ أَبِي مُوسَى (٥١).

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ لَآبِي طَلْحَةَ يَشْتَكِي، فَخَرَجَ أَبُو طَلْحَةَ، فَقُبِضَ الصَّبِيُّ، فَلَمَّا رَجَعَ أَبُو طَلْحَةَ، قَالَ: مَا فَعَلَ الصَّبِيُّ؟ قَالَتْ أُمُّ سَلِيمٍ: هُوَ أَسْكَنَ مِمَّا كَانَ، فَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ الْعِشَاءَ، فَتَعَشَّى، ثُمَّ أَصَابَ مِنْهَا، فَلَمَّا فَرَّغَ، قَالَتْ: وَارُؤَا الصَّبِيُّ، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَبُو طَلْحَةَ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَخَبَرَهُ، فَقَالَ: أَعْرَسْتُمْ (٥٢) اللَّيْلَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لِهَمَا»، فَوَلَدَتْ غُلَامًا، فَقَالَ لِي أَبُو طَلْحَةَ: احْمِلْهُ، حَتَّى تَأْتِيَ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ وَبَعَثْ بِهِ بِتَمْرَاتٍ، فَاخْذَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «أَمَعَهُ شَيْءٌ؟» قَالُوا: نَعَمْ، تَمْرَاتٍ، فَاخْذَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَمَضَغَهَا ثُمَّ أَخَذَهَا مِنْ فِيهِ، فَجَعَلَهَا فِي فِي الصَّبِيِّ، ثُمَّ حَنَكَهُ وَسَمَاهُ عَبْدُ اللَّهِ (٥٣).

وَرَوَى أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَسْمَاءَ، أَنَّهَا حَمَلَتْ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ، قَالَتْ: فَخَرَجْتُ وَأَنَا مُتِمٌّ (٥٤)، فَأَتَيْتُ الْمَدِينَةَ، فَنَزَلْتُ بِقَبَاءَ، فَوَلَدَتْهُ بِقَبَاءَ، ثُمَّ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَوَضَعْتُهُ فِي حَجْرِهِ، فَدَعَا بِتَمْرَةٍ، فَمَضَغَهَا، ثُمَّ تَقَلَّ فِي فِيهِ، فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ دَخَلَ جَوْفَهُ رِيقَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: ثُمَّ حَنَكُهُ بِالتَّمْرِ، ثُمَّ دَعَا لَهُ وَبَرَّكَ عَلَيْهِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَوْلُودٍ وَلَدَ فِي الْإِسْلَامِ لِلْمُهَاجِرِينَ بِالْمَدِينَةِ، قَالَتْ: فَفَرَحُوا بِهِ فَرَحًا شَدِيدًا، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ قِيلَ لَهُمْ: إِنَّ الْيَهُودَ قَدْ سَحَرْتَكُمْ، فَلَا يُولَدُ لَكُمْ (٥٥).

(٥٠) التحنيك: هو وضع الشيء بعد مضغه في فم الطفل، وذلك ليتمرن على الأكل ويقوى عليه، وهو متفق عليه بين العلماء للمولود عند ولادته.

(٥١) صحيح: أخرجه البخاري (٥٤٦٧) ومسلم (٢١٤٥).

(٥٢) أي: جامعتم الليلة؟.

(٥٣) صحيح: أخرجه البخاري (٥٤٧٠) مسلم (٢١٤٤).

(٥٤) أي: دنت وقربت ولادتها.

(٥٥) صحيح: أخرجه البخاري (٥٤٦٩) مسلم (٢١٤٦).

وقال الخلال: أخبرني محمد بن علي، قال: سمعت أم ولد أحمد بن حنبل: تقول: لما أخذ بي الطلق كان مولاي نائماً، فقلت له: يا مولاي هو ذا أموت! فقال: يفرج الله، فما هو إلا أن قال: يفرج الله، حتى ولدت سعيداً، فلما ولدته قال: هاتوا ذلك التمر، لتمر كان عندنا من تمر مكة، فقال لام علي: امضغي هذا التمر وحنكيه، ففعلت، والله أعلم.

الباب السادس:

فى العقيقة^(٥٦) وأحكامها

وفيه (٢٢) اثنان وعشرون فصلا:

الفصل الأول: فى بيان مشروعيتهما.

الفصل الثانى: فى ذكر حجة من كرهها.

الفصل الثالث: فى أدلة الاستحباب.

الفصل الرابع: فى الجواب عما احتجوا به.

الفصل الخامس: فى اشتقاق اسمها ومن أى شىء أخذ؟.

الفصل السادس: هل تُكره تسميتها عقيقة أم لا؟.

الفصل السابع: فى ذكر الخلاف فى وجوبها واستحبابها وحجج الفريقين.

الفصل الثامن: فى الوقت الذى تستحب فيه العقيقة.

الفصل التاسع: فى أنها أفضل من الصدقة.

الفصل العاشر: فى تفاصيل الذكر والأنثى فيها.

الفصل الحادى عشر: فى ذكر الغرض من العقيقة وحكمها وفوائدها وإحياء سنة

رسول الله ﷺ.

الفصل الثانى عشر: فى أن طبخ لحمها أفضل من التصديق به نيئاً.

الفصل الثالث عشر: فى كراهة كسر عظامها.

الفصل الرابع عشر: فى السن المجزئ فيها.

الفصل الخامس عشر: فى أنه لا يجزئ عن الرأس إلا الرأس ولا يصح اشتراك السبعة

فيها فى البدنة والبقرة.

الفصل السادس عشر: هل تجزئ العقيقة بغير الغنم من الإبل والبقرة؟.

(٥٦) العقيقة: هى الذبيحة التى تذبح عن المولود وهى مأخوذة من العنق، وهو: الشق والقطع.

الفصل السابع عشر: في بيان مصرفها، وما يتصدق به منها ويهديه واستحباب الهدية منها للقبيلة.

الفصل الثامن عشر: في حكم اجتماع العقيقة والأضحية، وهل يجزئ أحدهما عن الآخر أم لا؟.

الفصل التاسع عشر: في حكم من لم يعق عنه أبواه هل يعق عن نفسه إذا بلغ؟.

الفصل العشرون: في حكم جلدتها وسواقتها هل يجوز بيعه، أم حكمه حكم الأضحية.

الفصل الحادى والعشرون: فيما يقال عند ذبح العقيقة.

الفصل الثانى والعشرون: في حكمة اختصاصها باليوم السابع، والرابع عشر، والحادى والعشرين.

الفصل الأول:

فى بيان مشروعيّتها

قال مالك: هذا الأمر الذى لا اختلاف فيه عندنا (٥٧).

وقال يحيى بن سعيد الأنصارى: أدركت الناس وما يدعون العقيقة عن الغلام والجارية. قال ابن المنذر: وذلك أمر معمول به بالحجاز قديماً وحديثاً يستعمله العلماء، وذكر مالك: أنه الأمر الذى لا اختلاف فيه عندهم.

قال: وممن كان يرى العقيقة عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وعائشة، أم المؤمنين، وروينا ذلك عن فاطمة بنت رسول الله ﷺ.

وعن بريدة الأسلمى، والقاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وعطاء بن أبى رباح والزهرى، وأبى الزناد، وبه قال مالك وأهل المدينة، والشافعى وأصحابه، وإسحاق وأبو ثور، وجماعة يكثرون عددهم من أهل العلم، متبعين فى ذلك سنة رسول الله ﷺ، وإذا ثبتت السنة، وجب القول بها، ولم يضرها من عدل عنها.

قال: وأنكر أصحاب الرأى أن تكون العقيقة سنة، وخالفوا فى ذلك الأخبار الثابتة عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه وعن روى عنه ذلك فى التابعين. انتهى.

الفصل الثالث:

في أدلة الاستحباب

فأما أهل الحديث قاطبة، وفقهاؤهم، وجمهور أهل العلم، فقالوا: هي من سنة رسول الله ﷺ، واحتجوا على ذلك مما رواه البخاري في صحيحه عن سلمان بن عمار الضبي، قال: قال رسول الله ﷺ: «مع الغلام عقيقة، فأهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى» (٦٣).

وعن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: «كل غلام رهينة بعقيقته، تذبح عنه يوم سابعه ويسمى فيه ويحلق رأسه» (٦٤)، رواه أهل السنن كلهم، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وعن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «عن الغلام شاتان متكافئتان وعن الجارية شاة»، رواه الإمام أحمد والترمذي، وقال: حديث صحيح (٦٥).

وفي لفظ «أمرنا رسول الله ﷺ أن نعق عن الجارية شاة وعن الغلام شاتين» رواه الإمام أحمد في مسنده (٦٦).

وعن أم كرز الكعبية، أنها سألت رسول الله ﷺ عن العقيقة، فقال: «عن الغلام شاتان وعن الأنثى واحدة، ولا يضركم ذكرنا كن أو إناثاً»، رواه الإمام أحمد والترمذي وقال: هذا حديث صحيح (٦٧).

(٦٣) صحيح: أخرجه البخاري معلقاً (٥٤٧٢) ووصله الطحاوي في مشكل الآثار (٤٠٩ / ١).

(٦٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٨٣٨) الترمذي (١٥٢٢) النسائي (١٦٦/٧) والطحاوي في مشكل الآثار (٤٥٤/١) وابن ماجه (٣١٦٥) وأحمد (٥/٧-١٢-١٧-١٨) والدارمي (١٩٦٩) وابن أبي شيبة (٥٣٠/٥) والطبراني في الكبير (٦٨٢٧) (٦٨٢٨) (٦٨٢٩) (٦٨٤٠) (٦٨٣١) (٦٨٣٢) والطيالسي في مسنده (٩٠٩) وأبو نعيم في الحلية (١٩١/٦) والحاكم (٢٣٧/٤) والبيهقي في الكبير (٢٩٩/٩-٣٠٣) وفي الشعب (٨٦٣٠) وابن عبد البر في التمهيد (٣١٩، ٣٠٧/٤) والاستذكار ٣٧٢/١٥ وصححه الألباني في صحيح الجامع ٤١٨٤.

(٦٥) صحيح: أخرجه أحمد (٣١/٦، ١٥٨، ٢٥١) والترمذي (١٥١٣) وابن ماجه (٣١٦٣) وابن أبي شيبة (٥٣١/٥) ابن حبان في صحيحه (٥٣١٠) والبيهقي في الكبير (٣٠١/٩) وصححه الألباني في صحيح الجامع (٤١٠٥-٤١٠٦).

(٦٦) انظر الحديث السابق.

(٦٧) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٨٣٥) ابن ماجه (٣١٦٢) أحمد (٢٨١/٦) وابن أبي شيبة =

وقال الضحاك بن مخلد: أنبأنا أبو حفص سالم بن تميم، عن أبيه، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إن اليهود تعق عن الغلام ولا تعق عن الجارية، فعقوا عن الغلام شاتين، وعن الجارية شاة»، ذكره البيهقي (٦٨).

وعن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ «عق عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً»، رواه أبو داود والنسائي (٦٩) فقط، ولفظ النسائي: بكبشين كبشين.

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن رسول الله ﷺ أمر بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الأذى عنه والعق»، قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب (٧٠).

وعن بريدة الأسلمي قال: «كنا في الجاهلية إذا ولد لأحدنا غلام ذبح شاة ولطخ رأسه بدمها، فلما جاء الله بالإسلام، كنا نذبح شاة ونحلق رأسه ونلطخه بزعفران» رواه أبو داود (٧١).

وروى ابن المنذر من حديث يحيى بن يحيى، أنبأنا هشيم عن عبيدة بن عبد الرحمن، عن أبيه، أن أبا بكر ولد له ابنه عبد الرحمن، وكان أول مولود ولد بالبصرة، فنحر عنه جزوراً، فاطعم أهل البصرة، وأنكر بعضهم ذلك، وقال: أمر رسول الله ﷺ بشاتين عن الغلام وعن الجارية بشاة (٧٢).

وعن الحسن، عن سمرة، أن النبي ﷺ قال في العقيقة: «كل غلام مرتين بعقيقته، تذبح عنه يوم سابعه ويحلق ويدمى» قال أبو داود: فكان قتادة إذا سئل عن الدم، كيف

= (٥٣٠ / ٥) وابن حبان في صحيحه (٥٣٢١) والطحاوي في مشكل الآثار (٤٥٧ / ١) والطبراني في الكبير (١٦٧ / ٢٧) والحاكم في المستدرک (٢٣٧ / ٤) وابن عبد البر في التمهيد (٤ / ٣١٥) وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٢٥٢٣ - ٢٥٢٦).

(٦٨) ضعيف: أخرجه البيهقي في الكبير (٩ / ٣٠١ - ٣٠٢) أو ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (١٨١٤).

(٦٩) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٨٤١) والطحاوي في مشكل الآثار (٤٥٦ / ١ - ٤٥٧) والطبراني في الكبير (٢٥٦٧) والبيهقي في الكبير (٩ / ٢٩٩) وابن عبد البر في التمهيد (٤ / ٣١٤) وصححه الألباني في صحيح أبي داود.

(٧٠) حسن: أخرجه الترمذي (٢٨٣٢) وحسنه الألباني في الإرواء (٤ / ٣٩٩ - ٤٠٠).

(٧١) صحيح: أخرجه أبو داود (٢٨٤٣) والطحاوي في المشكل (٤٥٦ / ١) والحاكم (٤ / ٢٣٨) والبيهقي (٩ / ٣٠٢ - ٣٠٣) وصححه الألباني في صحيح أبي داود.

(٧٢) لم أقف على من أخرجه، وهذا الإسناد فيه تدليس هشيم، وقد ضعفه، وفيه أيضاً انقطاع، فالحديث ضعيف.

يصنع به، قال: إذا ذبحت العقيدة، أخذت منها صوفة فاستقبلت بها أوداجها، ثم توضع على يافوخ الصبى حتى يسيل على رأسه مثل الخيط، ثم يغسل رأسه ويحلق.

قال أبو داود: وهذا وهم من همام بن يحيى، يعنى «ويدمى»، ثم ساقه من طريق أخرى، قال: «كل غلام رهينة بعقيقته، تذبح عنه يوم سابعه ويحلق رأسه ويسمى»، قال أبو داود: «ويسمى» أصح.

وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه، وقال الترمذى: حديث حسن صحيح. وهذا الحديث قد سمعه الحسن من سمرة، فذكره البخارى فى صحيحه عن حبيب ابن الشهيد، قال: قال لى ابن سيرين: سل الحسن ممن سمع حديث العقيدة؟ فسألته، فقال: من سمرة بن جندب.

وقد ذكر البيهقى عن سلمان بن شرحبيل، حدثنا يحيى بن حمزة، قال: قلت لعطاء الخراسانى: ما «مرتة بعقيقته؟» قال: يحرم شفاعته ولده.

وقال إسحاق بن هانىء: سألت أبا عبد الله عن حديث النبى ﷺ «الغلام مرتة بعقيقته» ما معناه؟ قال: نعم، سنة النبى ﷺ أن يعق عن الغلام شاتان، وعن الجارية شاة، فإذا لم يعق عنه فهو محتبس بعقيقته، حتى يعق عنه.

وقال الأثرم: قال أبو عبد الله: ما فى هذه الأحاديث أوكد من هذا، يعنى فى العقيدة، «كل غلام مرتة بعقيقته».

وقال يعقوب بن يختان: سئل أبو عبد الله عن العقيدة، فقال: ما أعلم فيه شيئاً أشد من هذا الحديث، «الغلام مرتة بعقيقته».

وقال حنبل: قال أبو عبد الله: ولا أحب لمن أمكنه وقدر ألا يعق عن ولده ولا يدعه لأن النبى ﷺ قال: «الغلام مرتة بعقيقته»، وهو أشد ما روى فيه، وإنما كره النبى ﷺ من ذلك الاسم، وأما الذبح، فالنبى ﷺ قد فعل ذلك.

وقال أحمد بن القاسم: قيل لأبى عبد الله: العقيدة واجبة هي؟ فقال: أما واجبة فلا أدري، لا أقول واجبة، ثم قال: أشد شئ فيه أن الرجل مرتة بعقيقته.

وقد قال أحمد فى موضع آخر: مرتة عن الشفاعة لوالديه.

وأما قوله «ويدمى»، فقد اختلف فى هذه اللفظة، فرواها همام عن يحيى عن قتادة،

فقال: ويدمى، وفسرها قتادة بما تقدم حكايته، وخالفه في ذلك أكثر أهل العلم وقالوا: هذا من فعل الجاهلية، وكرهه الزهري ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق.

قال أحمد: أكره أن يدمى رأس الصبي، هذا من فعل الجاهلية.

وقال عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن العقيقة، تذيب ويدمى رأس الصبي أو الجارية؟ فقال أبي: لا يدمى.

وقال الخلال: أخبرني العباس بن أحمد، أن أبا عبد الله سئل عن تلطبخ رأس الصبي بالدم، فقال: لا أحبه إنه من فعل الجاهلية، قيل له: فإن هماماً كان يقول: يدميه فذكر أبو عبد الله عن رجل قال كان يقول: «يسميه» ولا أحب قول همام في هذا.

وأخبرنا أحمد بن هشام الأنطاكي قال: قال أحمد: اختلف همام وسعيد في العقيقة، قال أحدهما: يدمى، وقال الآخر: «يسمى».

وعن أحمد رواية أخرى أن التدمية سنة.

قال الخلال: أخبرني عصمة بن عصام، قال: حدثنا حنبل قال: سمعت أبا عبد الله يقول: يحلق رأس الصبي.

وأخبرني محمد بن علي، حدثنا صالح، أنبا أحمد بن محمد بن حازم، حدثنا إسحاق كلهم يذكرون عن أبي عبد الله، قال: الدم مكرره، لم يُرو إلا في حديث سمره.

أخبرني محمد بن الحسين، أن الفضل حدثهم، أنه قال لأبي عبد الله: فيحلق رأسه؟ قال: نعم! قلت: فيدمى، قال: لا، هذا من فعل الجاهلية.

قلت: فحديث قتادة عن الحسن، كيف هو «ويدمى»، فقال: أما همام، فيقول: و «يدمى»، وأما سعيد فيقول: «ويسمى».

وقال في رواية الأثرم: قال ابن أبي عروبة: «ويسمى»، وقال همام: و «يدمى»، وما أراه إلا خطأ.

وقد قال أبو عبد الله بن ماجه في «سننه»: حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب، حدثنا عبد الله بن وهب، حدثني عمرو بن الحارث، عن أيوب بن موسى، أنه حدثه عن يزيد بن عبد - المزني، أن النبي ﷺ قال: «يعق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم» (٧٤).

(٧٤) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٣١٦٦) والطحاوي في المشكل (١ / ٤٦٠) وصححه الألباني في الصحيحة (٢٤٥٢) والإرواء (٤ / ٣٨٨، ٣٨٩).

وقد تقدم حديث بريدة، كنا في الجاهلية، إذا ولد لأحدنا غلام، ذبح شاة ولطخ رأسه بدمها، فلما جاء الإسلام كنا نذبح شاة، ونحلق رأسه، ونلطخه بزعفران.

وقد روى البيهقي وغيره من حديث ابن جريج، عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة، قالت: كان أهل الجاهلية يجعلون قطنة في دم العقيقة ويجعلونه على رأس الصبي، فأمر النبي ﷺ أن يجعل مكان الدم خلوقاً (٧٥).

قال ابن المنذر: ثبت أن النبي ﷺ قال: «أهريقوا عليه دماً، وأميطوا عنه الأذى» (٧٦) والدم أئى فإذا كان النبي ﷺ قد أمرنا بإماطة الأذى عنه، والدم أذى، وهو من أكبر الأذى، فغير جائز أن ينجس رأس الصبي بالدم.

(٧٥) صحيح: أخرجه ابن حبان في صحيحه (٥٣٠٨) والبيهقي (٣٠٣ / ٩) والبخاري في الزوائد

(١٢٣٩) وصححه الألباني في الإرواء (٣٨٩ / ٤).

(٧٦) صحيح: أخرجه البخاري (٥٤٧١).

الفصل الرابع عشر:

في الجواب عن حجج من كرهها

قال الإمام أحمد: في رواية حنبل وقد حكى عن بعض من كرهها أنها من أمر الجاهلية، قال: هذا لقلة علمهم وعدم معرفتهم بالأخبار، والنبى ﷺ قد علق عن الحسن والحسين، وفعله أصحابه، وجعلها هؤلاء من أمر الجاهلية، والعقيقة سنة عن رسول الله ﷺ وقد قال: «الغلام مرتين بعقيقته»، وهو إسناد جيد يرويه أبو هريرة عن النبى ﷺ.

وقال في رواية الأثرم: في العقيقة أحاديث عن النبى ﷺ مسندة، وعن أصحابه وعن التابعين، وقال هؤلاء: هي من أعمال الجاهلية!؟ وتبسم كالمعجب.

وقال الميموني: قلت لأبى عبد الله: يثبت عن النبى ﷺ في العقيقة شيء؟ فقال: إى والله، غير حديث عن النبى ﷺ «عن الغلام شاتين، وعن الجارية شاة»، قلت له: فتلك الأحاديث التى يعترض فيها، فقال: ليست بشيء لا يعاب بها.

وأما أحاديث عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده، أن رسول الله ﷺ قال: «لا أحب العقوق»، فسياق الحديث من أدلة الاستحباب، فإن لفظه هكذا: سئل رسول الله ﷺ عن العقيقة، فقال: «لا أحب العقوق»، وكأنه كره الاسم فقالوا: يا رسول الله إنما نسالك عن أحدنا يولد له ولد فقال: «من أحب منكم أن ينسك عن ولده، فليفعل عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة».

وأما حديث أبى رافع فلا يصح، وقد قال الإمام أحمد: في هذه الأحاديث المعارضة لأحاديث العقيقة ليست بشيء لا يعاب بها وقد استفاضت الأحاديث بأن النبى ﷺ علق عن الحسن والحسين.

فروى أيوب عن عكرمة عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ علق عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً، ذكره أبو داود.

وقد ذكر جرير بن حازم، عن قتادة، عن أنس، أن النبى ﷺ علق عن الحسن والحسين بكبشين كبشين.

وذكر يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة قالت: «علق رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين يوم السابع».

ولو صح قوله: «لا تعقَى عنه»، لم يدل ذلك على كراهة العقيدة، لأنه ﷺ أحب أن يتحمل عنها العقيدة، فقال لها: «لا تعقَى»، وعق هو ﷺ عنهما وكفاها المؤونة.

وأما قولهم: إنها من فعل أهل الكتاب، فالذى من فعلهم تخصيص الذكر بالعقيدة دون الأنثى، كما دل عليه لفظ الحديث، فإنه قال: «إن اليهود تعق عن الغلام، ولا تعق عن الجارية، فعقوا عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة» (٧٧).

(٧٧) سبق تخريج هذه الأحاديث.

الفصل الخامس:

فى اشتقاقها ومن أى شىء أخذت؟

قال أبو عمر: فأما العقيقة فى اللغة، فذكر أبو عبيد عن الأصمعى وغيره، أن أصلها: الشعر الذى يكون على رأس الصبى حين يولد، وإنما سميت الشاة التى تذبح عنه عقيقة، لأنه يحلق عنه ذلك الشعر عنه الذبح، قال: ولهذا قال: «أميطوا عنه الأذى»، يعنى بذلك الشعر، قال أبو عبيد: وهذا مما قلت لك: إنهم ربما سمو الشىء باسم غيره، إذا كان معه أو من سببه، فسميت الشاة عقيقة الشعر، وكذلك كل مولود من البهائم، فإن الشعر الذى يكون عليه حين يولد عقيقة وعقة، قال زهير: يذكر حمار وحش:

أذلك أم أقب البطن جـأب

عليه من عقيقته عفاء

قال: يعنى صغار الوبر.

وقال ابن الرقاع يصف حماراً:

تحسرت عقة عنه فأنسلها

واجتاب أخرى جديداً بعدما ابتقلا

قال: يريد أنه لما فطم من الرضاع وأكل البقل، ألقى عقيقته واجتاب أخرى، قال أبو عبيدة: العقيقة والعقة فى الناس والحمر، ولم يسمع فى غير ذلك. انتهى كلام أبى عبيد. وقد أنكر الإمام أحمد تفسير أبى عبيد هذا للعقيقة، وما ذكره عن الأصمعى وغيره فى ذلك وقال: إنما العقيقة الذبح نفسه، وقال: ولا وجه لما قال أبو عبيدة.

قال أبو عمر: احتج بعض المتأخرين لأحمد بن حنبل فى قوله هذا، بأن ما قال أحمد من ذلك: فمعروف فى اللغة: لأنه يقال: عق: إذا قطع، ومنه عق والديه: إذا قطعهما.

قال أبو عمر: ويشهد لقول أحمد بن حنبل قول الشاعر:

بلاد بها عق الشباب تماثمي

وأول أرض مس جلدى ترايها

يريد أنه لما شب قطعت عنه تماثمه، ومثل هذا قول ابن ميادة:

بلاد بها نيطت على تماثمي

وقطعن عني حين أدركني عقلي

وقال أبو عمر: وقول أحمد في معنى العقيدة في اللغة أولى من قول أبي عبيد، وأقرب وأصوب والله أعلم. انتهى كلام أبي عمر.

وقال الجوهري: عَقَّ عن ولده يعق عَقًّا: إذا ذبح يوم أسبوعه، وكذلك إذا حلق عقيقته، فجعل العقيدة لأمرين وهذا أولى، والله أعلم.

وأما قوله في الحديث «لا أحب العقوق»، فهو تنبيه على كراهة ما تنفر عنه القلوب من الأسماء، وكان رسول الله ﷺ شديد الكراهية لذلك جداً، حتى كان يغير الاسم القبيح بالحسن، ويترك النزول في الأرض القبيحة الاسم، والمرور بين الجبلين القبيح اسمهما، وكان يحب الاسم الحسن والقال الحسن.

وفي «الموطأ»: أن رسول الله ﷺ قال للفتحة تحلب: «من يحلب هذه؟» فقام رجل، فقال رسول الله ﷺ «ما اسمك؟» فقال له الرجل: مرة، فقال له رسول الله ﷺ: «اجلس»، ثم قال: «من يحلب هذه؟» فقام رجل آخر، فقال له رسول الله ﷺ: «ما اسمك؟» فقال: حرب، فقال له: «اجلس»، ثم قال: «من يحلب هذه؟» فقام رجل، فقال له رسول الله ﷺ: «ما اسمك؟» فقال: يعيش، فقال له النبي ﷺ: «احلب»، رواه مرسل في «موطأ» (٧٨).

وأسنده ابن وهب في جامعه، فقال: حدثني ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن عبد الرحمن بن جبير، عن يعيش الغفاري، قال: «دعا النبي ﷺ يوماً بناقة، فقال: من يحلبها؟» فقام رجل، فقال: «ما اسمك؟» قال: مرة، قال: «اقعد»، فقام آخر، فقال: «ما اسمك؟» قال: جمرة، قال: «اقعد»، ثم قام رجل، فقال: «ما اسمك؟» قال: يعيش، قال: «احلبها» (٧٩).

قال أبو عمر: هذا من باب الفال الحسن، لا من باب الطيرة.

وعندى فيه وجه آخر، وهو أن بين الاسم والمسمى علاقة ورابطة تناسبه، وقلمما يتخلف ذلك، فالألفاظ قوالب للمعاني، والأسماء أقوال للمسميات.

(٧٨) ضعيف: أخرجه مالك في الموطأ (٨٧٨) ويحيى بن سعيد لم يسمع من أحد من الصحابة غير أنس بن مالك.

(٧٩) انظر الحديث السابق.

وقل إن أبصرت عينك ذا لقب

إلا ومعناه إن فكرت في لقبه

فقبح الاسم عنوان قبح المسمى، كما أن قبح الوجه عنوان قبح الباطن، ومن ههنا، والله أعلم، أخذ عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما ذكره مالك، أنه قال لرجل ما اسمك؟ فقال: جمرة، فقال ابن من؟ قال: ابن شهاب، قال: ممن؟ قال: من الحرقة، قال: أين مسكنك؟ قال: بحرة النار، قال: بأيتها؟ قال: بذات لظى، فقال عمر: أدرك أهلك، فقد احترقوا، فكان كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه (٨٠).

وقد ذكر ابن أبي خيثمة من حديث بريدة: كان رسول الله ﷺ لا يتطير، فركب بريدة في سبعين راكباً من أهل بيته من بني أسلم، فلقى النبي ﷺ ليلاً، فقال له النبي ﷺ: «من أنت؟» قال: أنا بريدة، فالتفت إلى أبي بكر وقال: «يا أبا بكر! برد أمرنا وصلاح»، ثم قال: «ممن؟» قلت: من أسلم، قال لأبي بكر: «الآن سلمنا»، ثم قال: «ممن؟»، قال: من سهم، قال: «خرج سهمك» (٨١).

ولما رأى سهيل بن عمرو مقبلاً يوم صلح الحديبية، قال: «سهل أمركم» (٨٢). وانتهى في مسيره إلى جبلين، فسأل عن اسمهما، فقال: مخز وفاضح، فعدل عنهما ولم يسلك بينهما.

وغير اسم عاصية بجميلة، واسم أصرم بزرعة.

قال أبو داود في السنن: وغير النبي ﷺ، اسم العاص، وعزيز، وعتلة، وشيطان والحكم وعراب وشهاب، فسماه هشاماً وسمى حرباً أسلم، وسمى المضطجع المنبعث، وأرض عفرة سماها خضرة، وشعب الضلالة سماه شعب الهدى، وبنو الزنية سماهم بني الرشدة (٨٣)، وهذا باب عجيب من أبواب الدين، وهو العدول عن الاسم الذي تستقيحه العقول وتنفر منه النفوس إلى الاسم الذي هو أحسن منه والنفوس إليه أميل، وكان النبي

(٨٠) إسناده منقطع: أخرجه مالك (١٨٢٠) وفيه يحيى بن سعيد لم يسمع من عمر رضي الله عنه.

(٨١) ضعيف: أخرجه ابن عدي في الكامل (٤١٠ / ١) وابن عبد البر في التمهيد (٧٣ / ٢٤) والاستذكار (٢٣٥ / ٢٧) وقال الألباني في «أوس ضعيف تفاقوله ثابت في غير ما حديث» الصحيحة (٧٦٢).

(٨٢) صحيح: أخرجه البخاري (٢٧٣١، ٢٧٣٢).

(٨٣) انظر سنن أبي داود (٢٩١ / ٤).

شديد الاعتناء بذلك حتى قال: «لا يقل أحدكم: خبثت نفسى، ولكن ليقل: لقست نفسى» (٨٤).

فلما كان اسم العقيدة بينه وبين العقوق تناسب وتشابه، كرهه عليه السلام، وقال: «إن الله لا يحب العقوق» ثم قال: «من ولد له مولود فأحب أن ينسك عنه فليفعل» (٨٥).

(٨٤) صحيح: أخرجه البخارى (٦١٧٩) ومسلم (٢٢٥٠).
(٨٥) سبق تخريجها.

الفصل السادس:

في هل تكره تسميتها عقيقة؟

اختلف فيه: فكرهت ذلك طائفة، واحتجوا بأن رسول الله ﷺ كره الاسم، فلا ينبغي أن يطلق على هذه الذبيحة الاسم الذي كرهه، قالوا: فالواجب بظاهر هذا الحديث أن يقال لها: نسيكة ولا يقال لها عقيقة، وقالت طائفة أخرى: لا يكره ذلك، ورأوا إباحته واحتجوا بحديث سمرة، «الغلام مرتين بعقيقته» (٨٦)، وبحديث سلمان بن عامر: «مع الغلام عقيقته» (٨٧)، ففي هذين الحديثين لفظ العقيقة، فدل على الإباحة لا على الكراهة. قال أبو عمر: فدل ذلك على الكراهة في الاسم، وعلى هذا كتب الفقهاء في كل الأمصار ليس فيها إلا العقيقة لا النسيكة.

قال علي: إن حديث مالك، هذا ليس فيه التصريح بالكراهة، وكذلك حديث عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جده إنما فيهما كأنه كره الاسم، وقال: «من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل» (٨٨).

قلت: ونظير هذا اختلافهم في تسمية العشاء بالعتمة، وفيها روايتان عن الإمام أحمد، والتحقيق في الموضعين، كراهة هجر الاسم المشروع من العشاء والنسيكة، والاستبدال به اسم العقيقة والعتمة، فأما إذا كان المستعمل هو الاسم الشرعي، ولم يعجز وأطلق الاسم الآخر أحياناً فلا بأس بذلك، وعلى هذا تتفق الأحاديث، وبالله التوفيق.

(٨٦)، (٨٧)، (٨٨) سبق تخريجهم.

الفصل السابع:

في ذكر الخلاف في وجوبها واستحبابها وحجج الطائفتين

قال ابن المنذر: واختلفوا في وجوب العقيدة:

فقال طائفة: العقيدة واجبة، لأن النبي ﷺ أمر بذلك، وأمره على الفور.

روينا عن الحسن البصري أنه قال في رجل لم يعق عنه، قال: يعق عن نفسه، وكان لا يرى على الجارية عقيدة^(٨٩).

قال: وروى عن بريدة: أن الناس يعرضون يوم القيامة على العقيدة كما يعرضون على الصلوات الخمس.

قال إسحاق بن راهويه: حدثنا يعلى بن عبيد، قال: حدثنا صالح بن حيّان عن ابن بريدة، عن أبيه، أن الناس يعرضون يوم القيامة على العقيدة كما يعرضون على الصلوات الخمس، فقلت لابن بريدة: وما العقيدة؟ قال: المولود يولد في الإسلام ينبغي أن يعق عنه^(٩٠).

وقال أبو الزناد: العقيدة من أمر المسلمين الذين كانوا يكرهون تركه.

قال: وروينا عن الحسن البصري أنه قال: العقيدة عن الغلام واجبة يوم سابعه.

وقال أبو عمر: وأما اختلاف العلماء في وجوبها، فذهب أهل الظاهر إلى أن العقيدة واجبة فرضاً، منهم داود وغيره، قالوا: إن رسول الله ﷺ أمر بها وعمل بها، وقال: «الغلام مرتين بعقيقته»، و«مع الغلام عقيقته»، وقال: «عن الجارية شاة وعن الغلام شاتان»، ونحو هذا من الأحاديث، وكان بريدة الأسلمي يوجبها ويشبهاها بالصلوة، وكان الحسن البصري يذهب إلى أنها واجبة عن الغلام يوم سابعه، فإن لم يعق عنه، عق عن نفسه.

وقال الليث بن سعد: يعق عن المولود أيام سابعه في أيها شاءوا، فإن لم يتهيا لهم العقيدة في سابعه، لا بأس أن يعق عنه بعد ذلك، وليس بواجب أن يعق عنه بعد سبعة أيام، فكان الليث بن سعد يذهب إلى أنها واجبة في السبعة الأيام، وكان مالك يقول: هي سنة

(٨٩) ضعيف جداً: أخرجه عبد الرزاق (٧٩٦٨) وإسناده ضعيف فيه مبهم.

(٩٠) لم أقف عليه، لكن صالح بن حبان القرشي ضعفه جمهور الأئمة.

واجبة يجب العمل بها، وهو قول الشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق وأبي ثور والطبري، هذا كلام أبي عمر (٩١).

قلت: والسنة الواجبة عند أصحاب مالك ما تأكد استحبابه وكره تركه، فيسمونه واجباً وجوب السنن، ولهذا قالوا: غسل الجمعة سنة واجبة، والأضحية سنة واجبة، والعقيقة سنة واجب.

وقد حكى أصحاب أحمد عنه في وجوبها روايتين، وليس عنه نص صريح في الوجوب، ونحن نذكر نصوصه.

قال الخلال في «الجامع»: ذكر استحباب العقيقة وأنها غير واجبة:

أخبرنا سليمان بن الأشعث، قال: سمعت أبا عبد الله، سئل عن العقيقة، ما هي؟ قال: الذبيحة، وأنكر قول الذي يقول: هي حلق الرأس.

أخبرني محمد بن الحسين أن الفضل حدثهم، قال: سألت أبا عبد الله عن العقيقة واجبة هي؟ قال: لا، ولكن من أحب أن ينسك فلينسك.

قال: وسألت أبا عبد الله عن العقيقة، أتوجبها؟ قال: لا.

ثم ذكر عن أحمد بن القاسم أن أبا عبد الله قيل له في العقيقة: واجب هي؟ قال: أما واجبة فلا أدري، ولا أقول: واجبة، ثم قال: أشد شيء فيه أن الرجل مرتين بعقيقته.

وقال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: العقيقة واجبة؟ قال: لا، وأشد شيء روي فيها حديث «الغلام مرتين بعقيقته» هو أشدها.

وقال أحمد بن حنبل: قال أبو عبد الله: لا أحب لمن أمكنه، وقدر ألا يعق عن ولده ولا يدعه، لأن النبي ﷺ قال: «الغلام مرتين بعقيقته» فهو أشد ما روي في العقيقة.

وقال أبو الحارث: سألت أبا عبد الله عن العقيقة، واجبة هي على الغني والفقير، إذا ولد له أن يعق عنه؟ قال أبو عبد الله: قال الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ «كل غلام رهينة بعقيقته حتى يذبح عنه يوم سابعه ويحلق رأسه»، هذه سنة رسول الله ﷺ وإني لأحب أن تحيي هذه السنة، أرجو أن يخلف الله عليه.

وقال إسحاق بن إبراهيم: سألت أبا عبد الله عن حديث النبي ﷺ ما معناه، «الغلام

مرتبه بعقيقته؟ قال: نعم! سنة النبى ﷺ، أن يعق عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة، فإذا لم يعق عنه فهو محتبس بعقيقته حتى يعق عنه.

وقال جعفر بن محمد: قيل لأبى عبد الله فى العقيقة: فإن لم تكن عنده؟ قال: ليس عليه شىء.

وقال أبو الحارث: قيل لأبى عبد الله فى العقيقة: فإن لم يكن عنده، يعنى ما يعق؟ قال: إن استقرض رجوت أن يخلف الله عليه، أحيا سنة.

وقال صالح، قلت لأبى: يولد للرجل وليس عنده ما يعق، أحب إليك أن يستقرض ويعق عنه، أم يؤخر ذلك حتى يوسر؟ فقال: أشد ما سمعت فى العقيقة، حديث الحسن، عن سمرة، عن النبى ﷺ: «كل غلام رهينة بعقيقته» وإنى لأرجو أن استقرض أن يعجل الله له الخلف، لأنه أحيا سنة من سنن رسول الله ﷺ واتبع ما جاء به.

فهذه نصوصه كما ترى، ولكن أصحابه فرعوا على القول بالوجوب ثلاثة فروع.

أحدها: هل هى واجبة على الصبى من ماله أو على أبيه؟.

الثانى: هل تجب الشاة على الذكر أو الشاتان؟.

الثالث: إذا لم يعق عنه أبوه هل تسقط أو يجب عليه أن يعق عن نفسه إذا بلغ؟ فأما الفرع الأول، فحكوا فيه وجهين:

أحدهما: يجب على الأب، وهو المنصوص عن أحمد.

قال إسماعيل بن سعيد الشالنجى: سألت أحمد عن الرجل يخبره والده أنه لم يعق عنه، هل يعق عن نفسه؟ قال: ذلك على الأب.

والثانى: من مال الصبى.

وحجة من أوجبها على الأب، أنه هو المأمور بها، كما تقدم، واحتج من أوجبها على الصبى بقوله: «الغلام مرتبه بعقيقته».

وهذا الحديث يحتج به الطائفتان، فإن أوله الإخبار عن ارتهان الغلام بالعقيقة، وآخره الأمر بأن يراق عنه الدم.

قال الموجبون: ويدل على الوجوب قوله: «عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة» وهذا يدل على الوجوب لأن المعنى: يجزئ عن الجارية شاة وعن الغلام شاتان.

واحتجوا بحديث البخاري عن سليمان بن عامر عن النبي ﷺ قال: «مع الغلام عقيقته فأهريقوا عنه دماً وأميطوا عنه الأذى».

قالوا: وهذا يدل على الوجوب من وجهين:

أحدهما: قوله: «مع الغلام عقيقته»، وهذا ليس إخباراً عن الواقع بل عن الواجب، ثم أمرهم بأن يخرجوا عنه هذا الذي معه، فقال: «أهريقوا عنه دماً».

قالوا: ويدل عليه أيضاً حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أن رسول الله ﷺ أمر بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الأذى عنه والعق.

قالوا: وروى الترمذي: حدثنا يحيى بن خلف، حدثنا بشر بن المفضل، حدثنا عبد الله ابن عثمان بن خثيم، عن يوسف بن ماهك، أنهم دخلوا على حفصة بنت عبد الرحمن، فسألوها عن العقيقة، فأخبرتهم، «أن عائشة رضي الله عنها أخبرتهم، أن رسول الله ﷺ أمرهم عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة» قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وقال أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا عفان، حدثنا حماد بن سلمة، حدثنا عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن يوسف بن ماهك، عن حفصة بنت عبد الرحمن عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ، أن نعق عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة».

قال أبو بكر: حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب، حدثنا عبد الله بن وهب، قال: حدثني عمرو بن الحارث، عن أيوب بن موسى أنه حدثه، أن يزيد بن عبد المزني حدثه، أن النبي ﷺ قال: «يعق عن الغلام، ولا يمس رأسه بدم» (٩٢).

قالوا: وهذا خبر بمعنى الأمر.

قال أبو بكر: وحدثنا ابن فضيل، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، قال: كان يأمر بالعقيقة ولو بعصفور.

قال القائلون بالاستحباب: لو كانت واجبة لكان وجوبها معلوماً من الدين، لأن ذلك مما تدعو الحاجة إليه وتعم به البلوى، فكان رسول الله ﷺ يبين وجوبها للأمة بياناً عاماً كافياً تقوم به الحجة وينقطع معه العذر.

قالوا: وقد علقها بمحبة فاعلها، فقال: «من ولد له ولد، فأحب أن ينسك عنه فليفعل».

قالوا: وفعله ﷺ لها لا يدل على الوجوب، وإنما يدل على الاستحباب.

قالوا: وقد روى أبو داود من حديث عمرو بن شعيب، أن النبي ﷺ سئل عن العقيدة، فقال: «لا يحب الله العقوق»، كأنه كره الاسم، وقال: «من ولد له ولد فأحب أن ينسك عنه، فليفعل عن الغلام شاتان مكافئتان، وعن الجارية شاة»، وهذا مرسل، وقد رواه مرة عن عمرو عن أبيه، قال: أراه عن جده.

وروى مالك عن زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ سئل عن العقيدة؟ فقال: «لا أحب العقوق»، فكأنه إنما كره الاسم، وقال «من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل».

قال البيهقي: وإذا انضم إلى الأول قويا.

قلت: وحديث عمرو بن شعيب قد جوده عبد الرزاق، فقال أخبرنا داود بن قيس قال: سمعت عمرو بن شعيب، يحدث عن أبيه عن جده قال: سئل النبي ﷺ عن العقيدة... فذكر الحديث.

الفصل الثاني:—

في الوقت الذي تستحب فيه العقيقة

قال أبو داود في كتاب (المسائل): سمعت أبا عبد الله يقول: العقيقة تذبح يوم السابع.

وقال صالح بن أحمد: قال أبي في العقيقة: تذبح يوم السابع، فإن لم يفعل ففي أربعة عشر، فإن لم يفعل ففي أحد وعشرين.

وقال الميموني: قلت لأبي عبد الله: متى يعق عنه؟ قال: أما عائشة فتقول: سبعة أيام، وأربعة عشر، ولأحد وعشرين.

وقال أبو طالب: قال أحمد: تذبح العقيقة لأحد وعشرين يوماً. انتهى.

والحجة على ذلك حديث سمرة المتقدم، «الغلام مرتين بعقيقته، تذبح عنه يوم السابع ويسمى»، قال الترمذي: حديث صحيح (٩٤).

وقال عبد الله بن وهب: أخبرني محمد بن عمرو، عن ابن جريج، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة بنت عبد الرحمن، عن عائشة قالت: علق رسول الله ﷺ عن حسن وحسين يوم السابع وسماههما، وأمر أن يماط عن رؤوسهما الأذى (٩٥).

وقال أبو بكر بن المنذر: حدثنا محمد بن إسماعيل الصانع، قال: حدثني أبو جعفر الرازي حدثنا أبو زهير عبد الرحمن بن مغراء، حدثنا محمد بن إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: أمرنا رسول الله ﷺ حين سابع المولود، بتسميته وعقيقته ووضع الأذى عنه (٩٦).

وهذا قول عامة أهل العلم، ونحن نحكي ما بلغنا من أقوالهم، وأرفع من روى عنه ذلك: عائشة أم المؤمنين، كما حكاه أحمد عنها في رواية الميموني، وكذلك قال الحسن البصري وقتادة: يعق عنه يوم سابعه.

وقال أبو عمر: وكان الحسن البصري يذهب إلى أنها واجبة عن الغلام يوم سابعه فإن لم يعق عنه علق عن نفسه.

(٩٤)، (٩٥)، (٩٦) سبق تخريجهم.

وقال الليث بن سعد: يعق عن المولود فى أيام سابعه، فإن لم يتهياً لهم العقيدة فى سابعه، فلا بأس أن يعق عنه بعد ذلك، وليس بواجب أن يعق عنه بعد سبعة أيام. قال أبو عمر: وكان الليث يذهب إلى أنها واجبة فى السبعة الأيام. وقال عطاء: إن أخطأهم أمر العقيدة يوم السابع، أحببت أن يؤخره إلى اليوم السابع الآخر، وكذلك قال أحمد وإسحاق والشافعى ولم يزد مالك على السابع الثانى. وقال ابن وهب: لا بأس أن يعق عنه فى السابع الثالث، وهو قول عائشة وعطاء وأحمد وإسحاق. قال مالك: ولا يعد اليوم الذى ولد فيه، إلا أن يولد قبل الفجر من ليلة ذلك اليوم. والظاهر أن التقييد بذلك استحباب، وإلا فلو ذبح عنه فى الرابع أو الثامن أو العاشر أو ما بعده أجزأت، والاعتبار بالذبح، لا بيوم الطبخ والأكل.

الفصل التاسع:

في أن العقيقة أفضل من التصديق بئمنها ولو زاد

قال الخلال: باب ما يستحب من العقيقة وفضلها على الصدقة:

أخبرنا سليمان بن الأشعث قال: سئل أبو عبد الله - وأنا أسمع - عن العقيقة، أحب إليك أو يدفع ثمنها للمساكين؟ قال: العقيقة.

وقال في رواية أبي الحارث، وقد سئل عن العقيقة إن استقرض؟ رجوت أن يخلف الله عليه، أحيا سنة.

وقال له صالح ابنه: الرجل يولد له، وليس عنده ما يعق، أحب إليك أن يستقرض ويعق عنه أم يؤخر ذلك حتى يوسر؟ قال: أشد ما سمعنا في العقيقة حديث الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ: «كل غلام رهينة بعقيقته» وإنى لأرجو إن استقرض أن يعجل الله الخلف، لأنه أحيا سنة من سنن رسول الله ﷺ وأتبع ما جاء عنه. انتهى.

وهذا لأنه سنة ونسيكة مشروعة بسبب تجدد نعمة الله على الوالدين، وفيها سر بديع موروث عن فداء إسماعيل بالكبش، الذي ذبح عنه وفداه الله به، فصار سنة في أولاده بعده: أن يفدى أحدهم عند ولادته بذبح، ولا يستنكر أن يكون هذا حرزاً له من الشيطان بعد ولادته، كما كان ذكر اسم الله عنه وضعه في الرحم حرزاً له من ضر الشيطان (٩٧)، ولهذا قل من يترك أبواها العقيقة عنه إلا وهو تخبط من الشيطان، وأسرار الشرع أعظم من هذا، ولهذا كان الصواب أن الذكر والأنثى يشتركان في مشروعية العقيقة، وإن تفاضلا في قدرها.

وأما أهل الكتاب، فليست العقيقة عندهم للأنثى، وإنما هي للذكر خاصة، وقد ذهب إلى ذلك بعض السلف، قال أبو بكر بن المنذر: وفي هذا الباب قول ثالث: قاله الحسن وقتادة: كانا لا يريان عن الجارية عقيقة.

وهذا قول ضعيف لا يلتفت إليه، والسنة تخالفه من وجوه كما سيأتي في الفصل الذي بعد هذا.

(٩٧) صحيح: رواه البخاري (١٤١) مسلم (١٤٣٤).

فكان الذبيح في موضعه أفضل من الصدقة بثمنه، ولو زاد كالهدايا والأضاحي، فإن نفس الذبيح وإراقة الدم مقصود، فإنه عبادة مقرونة بالصلاة كما قال تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحِرْ﴾ (الكوثر: ٢)، وقال: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الأنعام: ١٦٢).

ففي كل ملة صلاة ونسيكة لا يقوم غيرهما مقامهما، ولهذا لو تصدق عن دم المتعة والقرآن بأضعاف أضعاف القيمة لم يقيم مقامه - وكذلك الأضحية، والله أعلم.

الفصل العشرون:

في تفاضل الذكر والأنثى فيها واختلاف الناس في ذلك

وفيه مسائلتان:

المسألة الأولى: العقيقة سنة عن الجارية، كما هي سنة عن الغلام، هذا قول جمهور أهل العلم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وقد تقدم ما حكاه ابن المنذر عن الحسن وقتادة، أنهما كانا لا يريان عن الجارية عقيقة، ولعلهما تمسكا بقوله: «مع الغلام عقيقته»، وهذا الحديث رواه الحسن وقتادة من حديث سمرة، والغلام اسم الذكر دون الأنثى.

ويرد هذا القول حديث أم كرز، أنها سألت رسول الله ﷺ عن العقيقة، فقال «عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة، لا يضرركم ذكراناً كن أم إناثاً»، وهو حديث صحيح صححه الترمذي وغيره (٩٨)، وحديث عائشة: أمرنا ﷺ، أن نعق عن الغلام بشاتين وعن الجارية شاة، رواه ابن أبي شيبة، وقد تقدم إسناده.

وقال أبو عاصم: حدثنا سالم بن تميم، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إن اليهود تعق عن الغلام ولا تعق عن الجارية، فعقوا عن الغلام شاتين، وعن الجارية شاة»، رواه البيهقي من هذا الطريق (٩٩).

وقال مالك: يذبح عن الغلام شاة واحدة، وعن الجارية شاة، والذكر والأنثى في ذلك سواء، واحتج لهذا القول بما رواه أبو داود في سننه، حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا أيوب عن عكرمة عن أبي عباس، أن رسول الله ﷺ عاق عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً (١٠٠).

قال أبو عمر: وروى جعفر بن محمد عن أبيه، أن فاطمة ذبحت عن حسن وحسين كبشاً كبشاً.

وقال: وكان عبد الله بن عمر يعق عن الغلمان والجوارى من ولده شاة شاة.

وبه قال أبو جعفر محمد بن علي بن حسين ﷺ أجمعين كقول مالك سواء.

(٩٨)، (٩٩)، (١٠٠)، سبق تخريجها.

قال أبو عمر: وقال ابن عباس وعائشة وجماعة من أهل الحديث: عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة، ثم ذكر طرف حديث أم كرز، وحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده يرفعه: «من أحب أن ينسك عن ولده فليفعل، عن الغلام شاتان، وعن الجارية شاة» (١٠١)، ولا تعارض بين أحاديث التفضيل بين الذكر والأنثى وبين حديث ابن عباس في عقيدة الحسن والحسين، فإن حديثه قد روى بلفظين. أحدهما: أنه علق عنهما كبشاً كبشاً. والثاني: أنه علق عنهما كبشين (١٠٢).

ولعل الراوى أراد كبشين عن كل واحد منهما، فاقصر على قوله كبشين، ثم روى بالمعنى كبشاً كبشاً، وذبحت أمهما عنهما كبشين، والحديثان كذلك رويًا، فكان أحد الكبشين من النبي ﷺ، والثاني من فاطمة، واتفقت جميع الأحاديث. وهذه قاعدة الشريعة، فإن الله سبحانه فاضل بين الذكر والأنثى، وجعل الأنثى على النصف من الذكر في الموارث والديات والشهادات والعتق والعقيقة، كما رواه الترمذى، وصححه من حديث أمانة عن النبي ﷺ قال: «أيما امرئ مسلم أعتق مسلماً، كان فكاكه من النار، يجزئ كل عضو منه عضواً منه، وأيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاكه من النار، يجزئ كل عضو منهما عضواً منه».

وفي مسند الإمام أحمد من حديث مرة بن كعب السلمى، عن النبي ﷺ «أيما رجل أعتق رجلاً مسلماً كان فكاكه من النار، يجزئ بكل عضو من أعضائه عضواً من أعضائه، وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكاكها من النار، يجزئ بكل عضو من أعضائها عضواً من أعضائها»، رواه أبو داود في السنن، فجرت المفاضلة في العقيدة هذا المجرى لو لم يكن فيها سنة، كيف! والسنن الثابتة صريحة بالتفضيل.

(١٠١) سبق تخريجه.

(١٠٢) سبق تخريجه.

الفصل الحادي عشر:

في ذكر الغرض من العقيدة وحكمها وفوائدها

قال الخلال في «جامعه»: باب ذكر الغرض في العقيدة، وما يؤمل لإحياء السنة من الخلف، ثم ذكر رواية أبي الحارث أنه قال لأبي عبد الله في العقيدة: فإن لم يكن عنده ما يعق؟ قال: إن استقرض، رجوت أن يخلف الله عليه، أحيا سنة.

ومن رواية صالح عن أبيه: إني لأرجو إن استقرض أن يجعل الله له الخلف، أحيا سنة من سنن رسول الله ﷺ واتبع ما جاء عنه.

ومن فوائدها: أنه قربان يقرب به عن المولود في أول أوقات خروجه إلى الدنيا، والمولود ينتفع بذلك غاية الانتفاع، كما ينتفع بالدعاء له وإحضاره مواضع المناسك والإحرام عنه وغير ذلك.

ومن فوائدها: أنها تفك رهان المولود، فإنه مرتين بعقيقته.

قال الإمام أحمد: مرتين عن الشفاعة لوالديه.

وقال عطاء بن أبي رباح: مرتين بعقيقته، قال: يحرم شفاعته ولده.

ومن فوائدها: أنها فدية يفدى بها المولود، كما فدى الله سبحانه إسماعيل الذبيح بالكيش، وقد كان أهل الجاهلية يفعلونها ويسموننها عقيقة، ويلطخون رأس الصبي بدمها، فآقر رسول الله ﷺ الذبيح، وأبطل اسم العقوق، ولطخ رأس الصبي بدمها، فقال: «لا أحب العقوق»، وقال: «لا يمس رأس المولود بدم»، وأخبر ﷺ: أن ما يذبح عن المولود، إنما ينبغي أن يكون على سبيل النسك كالأضحية والهدى، فقال: «من أحب أن ينسك عن ولده فليفعله»، فجعلها على سبيل الأضحية التي جعلها الله نسكاً وفداء لإسماعيل، عليه السلام وقربة إلى الله عز وجل، وغير مستبعد في حكمة الله في شرعه وقدره، أن يكون سبباً لحسن إنبات الولد ودوام سلامته وطول حياته في حفظه من ضرر الشيطان حتى يكون كل عضو منها فداء كل عضو منه، ولهذا يستحب أن يقال عليها ما يقال على الأضحية.

قال أبو طالب: سألت أبا عبد الله إذا أراد الرجل أن يعق كيف يقول؟ قال، يقول: باسم الله، ويذبح على النية، كما يضحي ببنته، يقول: هذه عقيقة فلان ابن فلان، ولهذا يقول فيها: اللهم منك ولك.

ويستحب فيها ما يستحب في الأضحية من الصدقة وتفريق اللحم، فالذبيحة عن الولد فيها معنى القربان والشكران والفداء والصدقة وإطعام الطعام عند حوادث السرور العظام، شكرًا لله وإظهارًا لنعمته التي هي غاية المقصود من النكاح، فإذا شرع الإطعام للنكاح الذي هو وسيلة إلى خروج هذه النسمة، فلان يشرع عند الغاية المطلوبة أولى وأحرى.

وشرع بوصف الذبح المتضمن لما ذكرناه من الحكم، فلا أحسن ولا أحلى في القلوب من مثل هذه الشريعة في المولود، وعلى نحو هذا جرت سنة الولايم في المناكح وغيرها، فإنها إظهار للفرح والسرور بإقامة شرائع الإسلام وخروج نسمة مسلمة يكثر بها رسول الله ﷺ الأمم يوم القيامة، تعبدًا لله وبراغم عدوه.

ولما أقر رسول الله ﷺ العقيدة في الإسلام وأكد أمرها، وأخبر أن الغلام مرتين بها، نهاهم أن يجعلوا على رأس الصبي من الدم شيئًا، وسن لهم أن يجعلوا عليه شيئًا من الزعفران، لأنهم في الجاهلية إنما كانوا يلطخون رأس المولود بدم العقيدة تبركًا به، فإن دم الذبيحة كان مباركًا عندهم، حتى كانوا يلطخون منه آلهتهم تعظيمًا لها وإكرامًا، فأمروا بترك ذلك لما فيه من التشبه بالمشركين، وعرضوا عنه بما هو أنفع للأبوين وللمولود وللمساكين، وهو حلق رأس الطفل والتصدق بزنة شعره ذهبًا أو فضة، وسن لهم أن يطلخوا الرأس بالزعفران الطيب الرائحة، الحسن اللون، بدلًا من الدم الخبيث الرائحة، النجس العين، والزعفران من أطيب الطيب وألطفه وأحسنه لونًا، وكان حلق رأسه إمالة الأذى عنه وإزالة الشعر الضعيف، ليخلفه شعر أقوى وأمكن منه وأنفع للرأس، مع ما فيه من التخفيف عن الصبي، وفتح مسام الرأس ليخرج البخار منها بيسر وسهولة، وفي ذلك تقوية بصره وشمه وسمعه.

وشرع في المذبوح عن الذكر أن يكون شاتين إظهارًا لشرفه وإباحة لمحلله، الذي فضله الله به على الأنثى، كما فضله في الميراث والدية والشهادة، وشرع أن تكون الشاتان مكافئتين، قال أحمد في رواية أبي داود: مستويتان أو متقاربتان، وقال في رواية الميموني: مثلان، وفي رواية جعفر بن الحارث: تشبه إحداهما الأخرى، لأن كل شاة منهما كانت بدلًا وفداء، وجعلت الشاتان مكافئتين في الجنس والسن، فجعلنا كالشاة الواحدة، والمعنى: أن الفداء لو وقع بالشاة الواحدة لكان ينبغي أن تكون فاضلة كاملة، فلما وقع بالشاتين لم يؤمن أن يتجاوز في إحداهما وبهون أمرها إذ كان قد حصل الفداء بالواحدة، والأخرى كأنها تنمة غير مقصودة، فشرع أن تكونا متكافئتين دفعًا لهذا التوهم.

وفى هذا تنبيه على تهذيب العقيدة من العيوب التي لا يصح بها القربان من الاضاحي وغيرها.

ومنها: فك رهان المولود، فإنه مرتهن بعقيقته، كما قال النبي ﷺ، وقد اختلف في معنى هذا الحبس والارتهان، فقالت طائفة: هو محبوس مرتهن عن الشفاعة لوالديه، كما قاله عطاء، وتبعه عليه الإمام أحمد، وفيه نظر لا يخفى، فإن شفاعة الولد في الوالد ليست بأولى من العكس، وكونه والدًا له ليس للشفاعة فيه، وكذا سائر القرابات والأرحام، وقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ وَأَخْشَوْا يَوْمًا لَا تَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَارٌ عَنْ وَالِدِهِ شَيْئًا﴾ (لقمان: ٣٣) وقال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقِيلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ﴾ (البقرة: ٤٨) وقال تعالى: ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ﴾ (البقرة: ٢٥٤)، فلا يشفع أحد لأحد يوم القيامة، إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى، فإذا سبحانه في الشفاعة موقوف على عمل المشفوع له من توحيده وإخلاصه، ومرتبة الشافع من قربه عند الله، ومنزلته ليست مستحقة بقرابة ولا بنوة ولا أبوة، وقد قال سيد الشفعاء وأوجههم عند الله لعمه ولعمته وابنته: «لا أغنى عنكم من الله شيئاً» وفي رواية: «لا أملك لكم من الله شيئاً» (١٠٥)، وقال في شفاعة العظمى: لما يسجد بين يدي ربه ويشفع، «فيحد لي حداً فأدخلهم الجنة» (١٠٦)، فشفاعته في حد محدود، يحددهم الله سبحانه له، لا تتجاوزهم شفاعته.

فمن أين يقال: إن الولد يشفع لوالده، فإذا لم يعق عنه حبس عن الشفاعة له؟! ولا يقال لمن يشفع لغيره: إنه مرتهن، ولا في اللفظ ما يدل على ذلك، والله سبحانه يخبر عن ارتهان العبد بكسبه، كما قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ (المدثر: ٣٨) وقال تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا﴾ (الأنعام: ٧٠).

فالمرتحن هو المحبوس، إما بفعل منه أو بفعل من غيره، وأما من لم يشفع لغيره فلا يقال له: مرتحن على الإطلاق، بل المرتحن هو المحبوس عن أمر كان يصدد نبيله وحصوله، ولا يلزم من ذلك أن يكون بسبب منه، بل يحصل ذلك تارة بفعله وتارة بفعل غيره. وقد جعل الله سبحانه النسيكة عن الولد سبباً لفك رهانه من الشيطان الذي يعلق به

(١٠٥) صحيح: أخرجه البخاري (٢٧٥٣) مسلم (٢٠٤).

(١٠٦) صحيح: أخرجه البخاري (٤٤٧٦) مسلم (١٩٣).

من حين خروجه إلى الدنيا وطعن فى خاصرته، فكانت العقبة فداء وتخليصاً له من حبس الشيطان له، وسجنه فى أسره، ومنعه له من سعيه فى مصالح آخرته التى إليها معاده، فكانه محبوس لذبح الشيطان له بالسكين التى أعدها لاتباعه وأوليائه، وأقسم لربه أنه ليستأصل ذرية آدم إلا قليلاً منهم، فهو بالمرصاد للمولود من حين يخرج إلى الدنيا، فحين يخرج يتدبره عدوه ويضمه إليه ويحرص على أن يجعله فى قبضته وتحت أسره، ومن جملة أوليائه وحزبه فهو أحرص شئ على هذا، وأكثر المولودين من أقطاعه وجنده، كما قال تعالى: ﴿وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ﴾ (الإسراء: ٦٤) وقال: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ﴾ (سبا: ٢٠)، فكان المولود يصدد هذا الارتهان، فشرع الله سبحانه للوالدين أن يفكاه رهانه بذبح يكون فداءه، فإذا لم يذبح عنه بقى مرتهاً به، فلهذا قال ﷺ: «الغلام مرتين بعقيقته فأريقوا عنه الدم وأميطوا عنه الأذى» (١٠٧)، فأمر بإراقة الدم عنه الذى يخلص به من الارتهان، ولو كان الارتهان يتعلق بالأبوين لقال: فأريقوا عنكم الدم لتخلص إليكم شفاعة أولادكم، فلما أمر بإزالة الأذى الظاهر عنه وإراقة الدم الذى يزيل الأذى الباطن بارتھانه علم أن ذلك تخليص للمولود من الأذى الباطن والظاهر، والله أعلم بمراده ورسوله.

الفصل الثاني عشر:

في استحباب طبخها دون إخراج لحمها نيئاً

قال الخلال في جامعة: باب ما يستحب من ذبح العقيقة:

أخبرني عبد الملك الميموني أنه قال لأبي عبد الله: العقيقة تُطبخ؟ قال: نعم، وأخبرني محمد بن علي، قال: حدثنا الأثرم أن أبا عبد الله قال في العقيقة: تطبخ جداول.

وأخبرني أبو داود أنه قال لأبي عبد الله: تطبخ العقيقة؟ قال: نعم، قيل له: إنه يشتد عليهم طبخه، قال: يتحملون ذلك.

وأخبرني محمد بن الحسين، أن الفضل بن زياد حدثهم: أن أبا عبد الله قيل له في العقيقة تطبخ بماء وملح؟ قال: يستحب ذلك، قيل له: فإن طبخت بشيء آخر؟ قال: ما ضر ذلك.

وهذا لأنه إذا طبخها، فقد كفى المساكين والجيران مؤنة الطبخ، وهو زيادة في الإحسان وشكر هذه النعمة، ويتمتع الجيران والأولاد والمساكين بها هنيئة مكفية المؤونة، فإن من أهدى له لحم مطبوخ مهيباً للأكل مطيب، كان فرحه وسروره به أتم من فرحه بلحم نيئ يحتاج إلى كلفة وتعب، فلهذا قال الإمام أحمد: يتحملون ذلك، وأيضاً فإن الأطعمة المعتادة التي تجرى مجرى الشكران كلها سبيلها الطبخ.

ولها أسماء متعددة:

فالقرى: طعام الضيفان. والمأذبة: طعام الدعوة.

والتحفة: طعام الزائر. والوليمة: طعام العرس.

والخرس: طعام الولادة.

والعقيقة: الذبح عنه يوم حلق رأسه في السابع.

والغديرة: طعام الختان. والوضيمة: طعام الماتم.

والنقعة: طعام القادم من سفره. والوكيرة: طعام الفراغ من البناء.

فكان الإطعام عنده هذه الأشياء أحسن من تفريق اللحم.

الفصل الثالث عشر:

في كراهة كسر عظامها

قال الخلال في جامعه: باب كراهة كسر عظم العقيدة وأن تقطع آراباً. أخبرني عبد الملك بن عبد الحميد، أنه سمع أبا عبد الله يقول في العقيدة: لا يكسر عظمها، ولكن يقطع كل عظم من مفصله، فلا تكسر العظام. أخبرنا عبد الله بن أحمد قال: قلت لأبي: كيف يصنع بالعقيدة؟ قال: تفصل أعضاؤها ولا يكسر لها عظم.

ثم ذكر عن صالح وحنبل والفضل بن زياد وأبي الحارث وأبي طالب، أن أبا عبد الله قال في العقيدة: تفصل تفصيلاً، ولا يكسر لها عظم وتفصل جداول.

وقد ذكر أبو داود في كتاب المراسيل عن جعفر بن محمد عن أبيه، أن النبي ﷺ قال في العقيدة التي عقتها فاطمة عن الحسن والحسين أن: «ابعثوا إلى القابلة منها برجل، وكلوا وأطعموها، ولا تكسروا منها عظماً» (١٠٨)، وذكر البيهقي من حديث عبد الوهاب عن عامر الاحول، عن عطاء، عن أم كرز قالت: قال رسول الله ﷺ «عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة»، وكان عطاء يقول: تقطع جدول، ولا يكسر لها عظم، أظنه قال: وتطبخ.

رواه ابن جريج عن عطاء وقال: تقطع آراباً وتطبخ بماء وملح وتهدي في الجيران (١٠٩).

وروى في ذلك عن جابر بن عبد الله قوله: وعن عائشة أم المؤمنين (١١٠)، فروى ابن المنذر عن عطاء عن أبي كرز وأم كرز قالا: قالت امرأة من أهل عبد الرحمن بن أبي بكر لما ولدت امرأة عبد الرحمن: نحرنا جزوراً فقالت عائشة: لا بل السنة شاتان مكافئتان يتصدق بهما عن الغلام، وشاة عن الجارية، ولا يكسر لها عظم، فتأكل وتطعم وتتصدق

(١٠٨) مرسل: أخرجه أبو داود في المراسيل (١٩٧ص) وابن أبي شيبة في المصنف (٥٣٣ / ٥) والبيهقي (٣٠٢ / ٩) محمد بن علي بن الحسين لن يسمع جده على ﷺ.

(١٠٩) رواه البيهقي في السنن الكبير (٣٠٢ / ٩).

(١١٠) أخرجه ابن أبي شيبة (٥٣٣ / ٥).

ويكون ذلك في السابع، فإن لم يفعل ففي الرابع عشر، فإن لم يفعل ففي إحدى وعشرين (١١١).

قال ابن المنذر: وقال الشافعي رحمته الله: العقيقة سنة واجبة، ويتقى فيها من العيوب ما يتقى في الضحايا، ولا يباع لحمها ولا إهابها ولا يكسر عظامها، وياكل أهلها منها ويتصدقون، ولا يمس الصبي بشيء من دمها.

وقال أبو عمر: وقول مالك مثل الشافعي، إلا أنه قال: يكسر عظامها ويطعم منها الجيران، ولا يدعى الرجال كما يفعل بالوليمة.

قال: وقال ابن شهاب: لا بأس بكسر عظامها، وهو قول مالك والذين رأوا تكسير عظامها قالوا: لم يصح شيء في المنع من ذلك ولا في كراهته سنة يجب المصير إليها، وقد جرت العادة بكسر عظام اللحم، وفي ذلك مصلحة أكله وتماص الانتفاع به، ولا مصلحة تمنع من ذلك، والذين كرهوا كسر عظامها تمسكوا بالآثار التي ذكرناها عن الصحابة والتابعين، وبالحديث المرسل الذي رواه أبو داود، وذكروا في ذلك وجوهاً في الحكمة.

أحدها: إظهار شرف هذا الإطعام، وخطره، إذا كان يقدم للآكلين ويهدى إلى الجيران، ويطعم للمساكين، فاستحب أن يكون قطعاً، كل قطعة تامة في نفسها، لم يكسر من عظامها شيء، ولا نقص العضو منها شيئاً، ولا ريب أن هذا أجل موقعاً، وأدخل في باب الجود من القطع الصغار.

المعنى الثاني: أن الهدية إذا شرفت وخرجت عن حد الحقارة وقعت موقعاً حسناً عند المهدي إليه، ودلت على شرف نفس المهدي وكبر همته، وكان في ذلك تفاؤلاً بكبر نفس المولود، وعلو همته، وشرف نفسه.

المعنى الثالث: أنها لما جرت مجرى الفداء، استحب ألا تكسر عظامها تفاؤلاً بسلامة أعضاء المولود وصحتها وقوتها، وبما زال من عظام فدائه من الكسر وجري كسر عظامها عند من كرهه مجرى تسميتها عقيقة، فهذه الكراهة في الكسر نظير، تلكم الكراهة في الاسم، والله أعلم.

(١١١) ضعيف: أخرجه الحاكم في المستدرک (٤/ ٢٣٨، ٢٣٩) والبيهقي في شرح السنة (١١/ ٢٦٨) وابن قدامة في المغني (١١/ ١٢٤) وضعفه الألباني في الإرواء (٤/ ٣٩٦).

الفصل الرابع عشر:

في السن المجزئ فيها

قال الخلال في الجامع: باب ما يستحب من الأسنان في العقيدة:

ثم ذكر مسائل أبي طالب، أنه سأل أبا عبد الله عن العقيدة، تجزئ بنعجة أو حمل كبير؟ قال: فحل خير، وقد روى «ذكرنا وإناثا»، فإن كانت نعجة فلا بأس، قلت فالحمل؟ قال: الأسن خير، وفي قول النبي ﷺ: «من ولد له مولود فأحب أن ينسك عنه فليفعل» فالدليل على أنه إنما يجزئ فيها ما يجزئ في النسك سواها من الضحايا والهدايا، ولأنه ذبح مسنون إما وجوباً وإما استحباباً، يجرى مجرى الهدى والأضحية في الصدقة والهدية والأكل والتقرب إلى الله، فاعتبر فيها السن الذي يجزئ فيهما، ولا شرع بوصف التمام والكمال، ولهذا شرع في حق الغلام شاتان وشرع أن تكونا متكافئتين لا ينقص إحداهما عن الأخرى، فاعتبر أن يكون سنهما سن الذبائح المأمور بها، ولهذا جرت مجراها في عامة أحكامها.

قال أبو عمر ابن عبد البر: وقد أجمع العلماء أنه لا يجوز في العقيدة إلا ما يجوز في الضحايا من الأزواج الثمانية إلا من شذ ممن لا يعد قوله خلافاً، وأما ما رواه مالك في الموطأ عن ربيعة بن أبي ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن محمد بن إبراهيم التيمي أنه قال: سمعت أبي يقول: تستحب العقيدة ولو بعصفور، فإنه كلام خرج على التقليل والمبالغة، كقول رسول الله ﷺ لعمر في الفرس: «لا تأخذه ولو أعطاكه بدرهم» (١١٢)، وكقوله في الجارية: «إذا زنت فبيعوها ولو بضيفير» (١١٣).

وقال مالك: العقيدة بمنزلة النسك والضحايا، ولا يجوز فيها عوراء ولا عجفاء ولا مكسورة ولا مريضة، ولا يباع من لحمها شيء ولا جلدها، ويكسر عظامها ويأكل أهلها منها ويتصدقون (١١٤).

(١١٢) صحيح: رواه البخاري (٢٦٢٣) مسلم (١٦٢٠).

(١١٣) صحيح: رواه البخاري (٢٥٥٥) (٢٥٥٦) مسلم (١٧٠٣).

(١١٤) الموطأ (ص: ٤٠).

الفصل الخامس عشر:

في أنه لا يصح الاشتراك فيها ولا يجزئ الرأس إلا عن رأس

هذا مما تخالف فيه العقبة، الهدى والأضحية.

قال الخلال في جامعه: باب حكم الجزور عن سبعة.

أخبرني عبد الملك بن عبد الحميد، أنه قال لأبي عبد الله: تعق جزوراً؟ فقال: ليس قد عتق بجزور؟ قلت: يعق بجزور عن سبعة؟ قال: لم أسمع في ذلك بشيء، ورأيت لا ينشط لجزور عن سبعة في العقوق.

قلت: لما كانت هذه الذبيحة جارية مجرى فداء المولود، كان المشروع فيها دماً كاملاً لتكون نفس فداء نفس، وأيضاً فلو صح فيها الاشتراك لما حصل المقصود من إراقة الدم عن الولد، فإن إراقة الدم تقع عن واحد، ويحصل لباقي الأولاد إخراج اللحم فقط، والمقصود نفس الإراقة عن الولد، وهذا المعنى بعينه هو الذي لحظه من منع الاشتراك في الهدى والأضحية، ولكن سنة رسول الله ﷺ أحق وأولى أن تتبع، وهو الذي شرع الاشتراك في الهدايا، وشرع في العقبة عن الغلام دمين مستقلين، لا يقوم مقامهما جزور ولا بقرة، والله أعلم.

الفصل السادس عشر:

هل تشرع العقيدة بغير الغنم كالإبل والبقر أم لا؟

وقد اختلف الفقهاء : هل يقوم غير الغنم مقامها فى العقيدة؟.

قال ابن المنذر : واختلفوا فى العقيدة بغير الغنم .

فروينا عن أنس بن مالك ، أنه كان يعق عن ولده الجزور .

وعن أبى بكر أنه نحر عن ابنه عبد الرحمن جزوراً ، فاطعم أهل البصرة .

ثم ساق عن الحسن ، قال : كان أنس بن مالك يعق عن ولده الجزور (١١٥) .

ثم ذكر من حديث يحيى بن يحيى : أنبأنا هشيم ، عن عيينة بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، أن أباً بكر ولد له ابنه عبد الرحمن ، وكان أول مولود ولد فى البصرة ، فنحر عنه جزوراً ، فاطعم أهل البصرة .

وأنكر بعضهم ذلك ، وقال : أمر رسول الله ﷺ بشاتين عن الغلام ، وعن الجارية بشاة (١١٦) ، ولا يجوز أن يعق بغير ذلك .

روينا عن يوسف بن ماهك ، أنه دخل مع ابن أبى مليكة على حفصة بنت عبد الرحمن ابن أبى بكر ، وولدت للمنذر بن الزبير غلاماً ، فقلت : هلا عقيت جزوراً؟ فقال : معاذ الله ، كانت عمى تقول : عن الغلام شاتان ، وعن الجارية شاة (١١٧) .

وقال مالك : الضأن فى العقيدة أحب إلى من البقر ، والغنم أحب إلى من الإبل والبقر ، والإبل فى الهدى أحب إلى من الغنم ، والإبل فى الهدى أحب إلى من البقر .

قال ابن المنذر : ولعل حجة من رأى أن العقيدة تجزئ بالإبل والبقر قول النبى ﷺ : « مع الغلام عقيقته ، فأهريقوا عنه دماً » (١١٨) ولم يذكر دماً دون دم ، فما ذبح عن المولود على ظاهر هذا الخبر يجزئ .

قال : ويجوز أن يقول قائل : إن هذا مجمل ، وقول النبى ﷺ : « عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة » (١١٩) مفسر ، والمفسر أولى من المجمل .

(١١٥) إسناده حسن : أخرجه ابن أبى شيبه (٥ / ٥٣٤) . (١١٦) سبق تخريجه .

(١١٧) سبق تخريجه . (١١٨) ، سبق تخريجه .

(١١٩) سبق تخريجه .

الفصل السابع عشر:

في بيان مصرفها

قال الخلال في جامعه: في باب ذكر ما يتصدق به من العقيقة ويهدى، أخبرنا عبد الله ابن أحمد أن أباه قال: العقيقة تؤكل ويهدى منها.

أخبرنا عصمة بن عصام حدثنا حنبل قال: سمعت أبا عبد الله يسأل عن العقيقة كيف يصنع بها؟ قال: كيف شئت، قال: وكان ابن سيرين يقول: اصنع ما شئت، قيل له: ياكلها أهلها؟ قال: نعم، ولا تؤكل كلها، ولكن ياكل ويطعم، وكذلك قال في رواية الأثرم.

وقال في رواية ابن الحارث وصالح ابنه: ياكل ويطعم جيرانه.

وقال به ابنه عبد الله: كم يقسم من العقيقة؟ قال: ما أحب.

وقال الميموني: سألت أبا عبد الله: يؤكل من العقيقة؟ قال: نعم، يؤكل منها، قلت: كم؟ قال: لا أدري، أما الأضاحي فحديث ابن مسعود وابن عمر، ثم قال لى: ولكن العقيقة يؤكل منها، قلت: يشبهها في أكل الأضحية؟ قال: نعم يؤكل منها.

وقال الميموني: قال أبو عبد الله: يهدى ثلث الأضحية إلى الجيران، قلت: الفقراء من الجيران؟ قال: بلى، فقراء الجيران، قال: تشبه العقيقة به؟ قال: نعم، من شبهه به فليس ببعيد.

قال الخلال: وأخبرني محمد بن علي، حدثنا الأثرم أن أبا عبد الله قيل له في العقيقة: يدخر منها مثل الأضاحي؟ قال: لا أدري.

أخبرني منصور أن جعفرًا حدثهم قال: سمعت أبا عبد الله يسأل عن العقيقة؟ قيل: يبعث منها إلى القابلة بشيء؟ أراه قال: نعم.

وأخبرني عبد الملك، أنه سمع أبا عبد الله يقول: ويهدى إلى القابلة منها، يحكى أنه أهدى إلى القابلة حين علق عن الحسين، يعني النبي ﷺ.

قال الخلال: أخبرنا محمد بن أحمد قال: حدثني أبي، حدثنا حفص بن غياث، حدثنا جعفر بن محمد، عن أبيه، أن النبي ﷺ أمرهم: أن يبعثوا إلى القابلة برجل من العقيقة (١٢٠).

ورواه البيهقى من حديث حسين بن زيد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن على، أن رسول الله ﷺ أمر فاطمة، فقال: «زنى شعر الحسين وتصدقى بوزنه فضة، وأعطى القابلة رجل العقيدة» (١٢١) رواه الحميدى عن حسين، عن جعفر بن محمد، عن أبيه أن عليا أعطى القابلة رجل العقيدة (١٢٢).

واختلف هل يدعى إليها الناس كما يفعل بالوليمة، أو يهدى ولا يدعى الناس إليها؟ فقال: أبو عمر ابن عبد البر قول مالك: إنه يكسر عظامها ويطعم منها الجيران، ولا يدعى الرجال كما يفعل بالوليمة، ولا أعرف غيره كره ذلك، والله أعلم.

(١٢١) ضعيف: أخرجه البيهقى فى الكبير (٣٠٤ / ٩) وضعفه الألبانى فى ضعيف الجامع (٣١٧٥).
(١٢٢) انظر التخرىج السابق.

الفصل الثامن عشر:

في حكم اجتماع العقيقة والأضحية

قال الخلال: باب ما روى أن الأضحية تجزئ عن العقيقة:

أخبرنا عبد الملك الميموني، أنه قال لأبي عبد الله: يجوز أن يضحي عن الصبي مكان العقيقة؟ قال: لا أدري، ثم قال: غير واحد يقول به، قلت: من التابعين؟ قال: نعم.

وأخبرني عبد الملك في موضع آخر، قال: ذكر أبو عبد الله أن بعضهم قال: فإن ضحى أجزاً عن العقيقة.

وأخبرنا عصمة بن عصام حدثنا حنبل، أن أبا عبد الله قال: أرجو أن تجزئ الأضحية عن العقيقة إن شاء الله تعالى لمن لم يعق.

وأخبرني عصمة بن عصام، في موضع آخر، قال: حدثنا حنبل أن أبا عبد الله قال: فإن ضحى عنه أجزأت عنه الأضحية من العقوق.

قال: ورأيت أبا عبد الله اشترى أضحية ذبحها عنه وعن أهله، وكان ابنه عبد الله صغيراً فذبحها، أراه أراد بذلك العقيقة والأضحية، وقسم اللحم وأكل منها.

أخبرنا عبد الله بن أحمد قال: سألت أبي عن العقيقة يوم الأضحية تجزئ أن تكون أضحية وعقيقة؟ قال: إما أضحية وإما عقيقة على ما سمى.

وهذا يقتضى ثلاث روايات عن أبي عبد الله:

إحداها: إجزاؤها عنهما. والثانية: وقوعها عن أحدهما.

والثالثة: التوقف.

ووجه عدم وقوعها عنهما: أنهما ذبحان بسببين مختلفين، فلا يقوم الذبح الواحد عنهما كدم المتعة ودم الفدية، ووجه الإجزاء: حصول المقصود منها بذبح واحد، فإن الأضحية عن المولود مشروعة كالعقيقة عنه، فإذا ضحى ونوى أن تكون عقيقة وأضحية وقع ذلك عنهما، كما لو صلى ركعتين ينوي بهما تحية المسجد والسنة المكتوبة، أو صلى بعد الطواف فرضاً أو سنة مكتوبة، وقع عنه وعن ركعتي الطواف، وكذلك لو ذبح المتمتع والقارن شاة يوم النحر أجزأه عن دم المتعة وعن الأضحية، والله أعلم.

الفصل التاسع عشر:

في حكم من لم يعق عنه أبواه

هل يعق عن نفسه إذا بلغ؟

قال الخلال: باب ما يستحب لمن لم يعق عنه صغيراً أن يعق عن نفسه كبيراً: ثم ذكر من مسائل إسماعيل بن سعيد الشالنجي، قال: سألت أحمد عن الرجل يخبره والده، أنه لم يعق عنه، هل يعق عن نفسه؟ قال: ذلك على الأب. ومن مسائل الميموني قال: قلت لأبي عبد الله: إن لم يعق عنه صغيراً، يعق عنه كبيراً؟ فذكر شيئاً، يروى عن الكبير ضعفه، ورأيته يستحسن، إن لم يعق عنه صغيراً أن يعق عنه كبيراً، وقال: إن فعله إنسان لم أكرهه. قال: وأخبرني عبد الملك في موضع آخر، أنه قال لأبي عبد الله: فيعق عنه كبيراً؟ قال: لم أسمع في الكبير شيئاً، قلت: أبوه كان معسراً ثم أيسر، فأراد ألا يدع ابنه حتى يعق عنه، قال: لا أدري! ولم أسمع في الكبير شيئاً، ثم قال لي: ومن فعله فحسن، ومن الناس من يوجب.

قال الخلال: أخبرني أبو المثنى العنبري، أن أبا داود حدثهم، قال: سمعت أحمد يحدث بحديث الهيثم بن جميل، عن عبد الله بن المثنى، عن ثمامة عن أنس، أن النبي ﷺ عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ (١٢٣).

قال أحمد: عبد الله بن المحرر عن قتادة عن أنس، أن النبي ﷺ عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ؛ منكر وضعف عبد الله بن محرز (١٢٤).

قال الخلال: أنبأنا محمد بن عوف الحمصي حدثنا الهيثم بن جميل حدثنا عبد الله ابن المثنى عن رجل من آل أنس، أن النبي ﷺ عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ بعد ما جاءته النبوة. وفي «مصنف عبد الرزاق»، أنبأنا عبد الله بن محرز عن قتادة عن أنس، أن النبي ﷺ عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ بعد النبوة، قال عبد الرزاق: إنما تركوا ابن محرز لهذا الحديث.

(١٢٣) صحيح: أخرجه الطبراني في الأوسط (٩٤٤) وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٧٢٦).

(١٢٤) ضعيف جداً: أخرجه عبد الرزاق (٧٩٦٠) والبخاري (١٢٣٧) كشف الإستناد، وابن عدى في الكامل (٤ / ١٣٣) والبيهقي (٩ / ٣٠٠).

الفصل العشرون:

في حكم جلدها وسواقطها

قال الخلال: أخبرني عبد الملك الميموني، أن أبا عبد الله قال له إنسان في العقيقة: الجلد والرأس والسقط يباع ويتصدق به؟ قال: يتصدق به.

قال عبد الله بن أحمد: حدثنا أبي، حدثنا يزيد، حدثنا هشام عن الحسن أنه قال: يكره أن يعطى جلد العقيقة والأضحية، على أن يعمل به.

قلت: معناه يكره أن يعطى في أجرة الجازر والطباخ، وقد تقدم قوله في رواية حنبل: اصنع بها ما شئت، وقوله في رواية عبد الله: يقسم منها ما أحب.

وقال أبو عبد الله بن حمدان في رعايته: ويجوز بيع جلودها وسواقطها ورأسها، والصدقة بثمن ذلك، نص عليه.

وقيل: يحرم البيع ولا يصح.

وقيل: ينقل حكم الأضحية إلى العقيقة وعكسه، فيكون فيهما روايتان بالنقل والتخريج، والتفرقة أشهر وأظهر.

قلت: النص الذي ذكره هو ما ذكرناه من مسائل الميموني، وهو محتمل لما ذكرناه ومحتمل لعكسه، أنه يتصدق به دون ثمنه، فتأمل، إلا أن يكون عنه نص آخر صريح بالبيع، وقد قال في رواية جعفر بن محمد، وقد سئل عن جلد البقرة في الأضحية، فقال: قد روى عن ابن عمر أنه قال: يبيعه ويتصدق به، وهو مخالف لجلد الشاة يتخذ منه مصلى، وهذا لا ينتفع به في البيت، قال: إن جلد البقرة يبلغ كذا.

قال الخلال: وأخبرني عبد الملك بن عبد الحميد، أن أبا عبد الله قال: إن ابن عمر باع جلد البقرة وتصدق بثمنه، قال: وهذا لا يباع، لأن جلد البعير والبقرة ليس ينتفع به أحد يتخذه في البيت يجلس عليه، ولا يصلح ههنا لشيء، إنما يباع ويتصدق بثمنه، وجلد الشاة يتخذ لضروب.

وقال الأثرم: سمعت أبا عبد الله، وذكر قول ابن عمر: أنه كان يقول في جلد البقرة: يباع ويتصدق به وكأنه يذهب إلى أن ثمنه كثير.

وقال أبو الحارث: سئل أبو عبد الله عن جلد البقرة إذا ضحى بها؟ فقال: ابن عمر يروى عنه يبيعه ويتصدق به (١٢٥).

وقال إسحاق بن منصور: قلت لأبي عبد الله: جلود الأضاحي ما يصنع بها؟ قال: ينتفع بها ويتصدق بثمنها، قلت: تباع ويتصدق بثمنها؟ قال: نعم، حديث ابن عمر. وقال المروزي: مذهب أبي عبد الله أن لا تباع جلود الأضاحي وأن يتصدق بها، واحتج بحديث النبي ﷺ أنه أمر أن يتصدق بجلودها وأجلتها (١٢٦).

وقال في رواية حنبل: لا بأس أن يتخذ من جلود الأضحية وطء يقعد عليه، ولا يباع إلا أن يتصدق به؟ فقال: لا ينتفع بجلود الأضاحي، قيل له يأخذه لنفسه ينتفع به؟ قال: ما كان واجباً أو كان عليه نذراً وما أشبه هذا فإنه يبيعه ويتصدق بثمنه، وما كان تطوعاً فإنه ينتفع به في منزله إن شاء.

قال: وقال في رواية جعفر بن محمد: يتصدق بجلد الأضحية ويتخذ منه في البيت إهاباً ولا يبيعه.

وفي رواية أبي الحارث، يتصدق به ويتخذ منه إهاباً أو مصلى في البيت.

وفي رواية أبي منصور، يتصدق بجلودها وينتفع بها ولا يبيعه، وفي رواية الميموني: لا يباع ويتصدق به، قالوا له: فيبيعه ويتصدق بثمنه؟ قال: لا! يتصدق به كما هو.

وقال أحمد بن القاسم: إن أبا عبد الله قال في جلد الأضحية: يستحب أن يكون ثمنها في المنخل أو الشيء مما يستعمل في البيت، ولا يعطى أجر الجزار.

قال أبو طالب: سألت أبا عبد الله عن جلود الأضاحي، قال: الشعبي وإبراهيم يقولان: لا يبتاع به غربال أو منخل.

قال: يقولون يبتاع بالجلد غربال أو منخل ولا يبيعه ويشترى به.

قلت: يعاوض به؟ قال: نعم، قلت: يعجبك هذا؟ قال: إنما يجعله لله ولا يبيعه، لأن النبي ﷺ أمر علياً أن يتصدق بالجلال والجلود (١٢٧)، قلت: فيعطى الذي يذبح؟ قال:

(١٢٥) صحيح: أخرجه البخاري معلقاً (٣ / ١٦٤٢)، ووصله مالك في الموطأ (ص ٣٠).

(١٢٦) صحيح: أخرجه البخاري (١٧٠٧) مسلم (١٣١٧).

(١٢٧) انظر التخریج السابق.

لا، قلت: أبيعته وأتصدق به؟ قال: لا! كان ابن عمر يدفعه إليهم فيبيعونه لأنفسهم، قلت: أبيعته بثلاثة دراهم، أعطيه ثلاثة مساكين؟ قال: اجمعهم وأدفعه إليهم.
قال: وكان مسروق وعلقمة يتخذونه مصلى أو شيئاً في البيت، هذا أرخص ما يكون فيه أن يتخذه في بيته.

وقال حرب: قلت لأحمد: رجل أخذ جلد أضحية فقومه وتصدق بثمانه وحبس الجلد، قال: لا بأس أن يبيع جلد الأضحية.

وقال الخلال: باب استحبابه لبيع جلد البقرة ويتصدق بثمانه.

أخبرني منصور بن الوليد: أن جعفر بن محمد حدثهم أن أبا عبد الله، قيل له: جلد البقرة؟ قال: قد روى عن ابن عمر أنه قال: يبيعه ويتصدق به، وهو مخالف لجلد الشاة تتخذ منه مصلى، وهذا لا ينتفع به في البيت، قال: إن جلد البقرة يبلغ كذا.
قال أبو الحارث: إن أبا عبد الله سئل عن جلد البقرة إذا ضحى بها، قال: ابن عمر يروى عنه أنه قال: يبيعه ويتصدق به.

وقال مهنا: سألت أحمد عن الرجل، يشتري البقرة يضحى بها، يبيع جلدتها بعشرين درهماً وأكثر من عشرين، فيشتري بثمان الجلد أضحية يضحى بها، ما ترى في ذلك؟ فقال: يروى فيه عن ابن عمر مثل هذا.

وقال إسحاق بن منصور: قلت لأبي عبد الله: جلود الأضاحي ما يصنع بها؟ قال: ينتفع بها ويتصدق بها، وتباع ويتصدق بثمانها؟ قلت: تباع ويتصدق بثمانها؟ قال: نعم، حديث ابن عمر.

فهذه نصوصه في جلود العقيقة والأضحية وفي الواجب والمستحب، كما ترى، والله أعلم.

الفصل الحادى والعشرون:

فيما يقال عند ذبحها؟

قال ابن المنذر: ذكر تسمية من يعق عنه:

حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا أبى، حدثنا هشام عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة، قالت: قال النبى ﷺ: «اذبحوا على اسمه فقولوا: باسم الله اللهم لك وإليك، هذه عقبة فلان» (١٢٨).

قال ابن المنذر: وهذا حسن، وإن نوى العقبة ولم يتكلم به أجزأه، إن شاء الله.

وقال الخلال: باب ما يقال عند ذبح العقبة:

حدثنا أحمد بن محمد بن مطر وزكريا بن يحيى أن أبا طالب حدثهم، أنه سأل أبا عبد الله: إذا أراد الرجل أن يعق كيف يقول؟ قال يقول: بسم الله، ويدبح على النية كما يضحي بنيته، يقول: هذه عقبة فلان ابن فلان، وظاهر هذا أنه اعتبر النية واللفظ جميعاً، كما يلبي ويحرم عن غيره بالنية واللفظ، فيقول: لبيك اللهم عن فلان - أو إحرامى عن فلان - ويؤخذ من هذا أنه إذا أهدى له ثواب عمل، أن ينويه عنه، ويقول: اللهم هذا عن فلان أو اجعل ثوابه لفلان.

وقد قال بعضهم: ينبغي أن يعلقه بالشرط فيقول: اللهم إن كنت قبلت منى هذا العمل فاجعل ثوابه لفلان، لأنه لا يدري أقبِل منه أم لا.

وهذا لا حاجة إليه، والحديث يردّه، فإن النبى ﷺ لم يقل لمن سمعه يلبي عن شبرمة قل: اللهم إن كنت قبلت إحرامى، فاجعله عن شبرمة، ولا قال لأحد ممن سأل أن يحج عن قريب ذلك، ولا فى حديث واحد ألبتة، وهدية أولى ما اتبع، ولا يحفظ عن أحد من السلف ألبتة أنه علق الإهداء والأضحية والعقبة عن الغير بالشرط، بل المنقول عنهم: اللهم هذا عن فلان ابن فلان، وهذا كاف، فإن الله سبحانه - إنما يوصل إليه ما قبله من العمل، شرطه المهدى أو لم يشرطه، والله أعلم.

(١٢٨) ضعيف: ذكره البيهقى فى السنن الكبير (٣٠٣/٩) وضعفه الهيثمى فى مجمع الزوائد (٦١٨٩).

الفصل الثامن والعشرون:

فى حكم اختصاصها بالأسابيع

ههنا أربعة أمور تتعلق بالسابع: عقيقته، وحلق رأسه، وتسميته، وختانه.
فالأولان مستحبان فى اليوم السابع اتفاقاً، وأما تسميته وختانه فيه، فمختلف فيهما
كما سنذكره، إن شاء الله تعالى.

وقد تقدمت الآثار بذيح العقيقة يوم السابع، وحكمة هذا - والله أعلم - أن الطفل حين
يولد يكون أمره متردداً بين السلامة والعطب، ولا يدرى هل هو من أهل الحياة أم لا، إلى
أن تأتى عليه مدة يستدل بما يشاهد من أحواله فيها على سلامة بنيته وصحة خلقته، وأنه
قابل للحياة، وجعل مقدار تلك المدة أيام الأسبوع، فإنه دور يومى، كما أن السنة دور
شهري.

هذا هو الزمان الذى قدره الله يوم خلق السماوات والأرض، وهو سبحانه خص أيام
تخليق العالم بستة أيام، وكنى كل يوم منها اسماً يخصه به، وخص كل يوم منها بصنف
من الخليقة أوجده فيها، وجعل يوم إكمال الخلق واجتماعه، وهو يوم اجتماع الخليقة
مجمعاً وعيداً للمؤمنين، يجتمعون فيه لعبادته وذكره والثناء عليه وتحميده وتمجيده
والتفرغ من أشغال الدنيا لشكره والإقبال على خدمته، وذكر ما كان فى ذلك اليوم من
المبدأ، وما يكون فيه من المعاد، وهو اليوم الذى استوى فيه الرب تبارك وتعالى على
عرشه، واليوم الذى خلق الله فيه أبانا آدم، واليوم الذى أسكنه فى الجنة، واليوم الذى أخرجه
فيه منها، واليوم الذى ينقضى فيه أجل الدنيا وتقوم الساعة، وفيه يجيء الله سبحانه وتعالى
ويحاسب خلقه، ويدخل أهل الجنة منازلهم، وأهل النار منازلهم.

والمقصود أن هذه الأيام أول مراتب العمر، فإذا استكملها المولود، انتقل إلى المرتبة
الثانية، وهى الشهور، فإذا استكملها انتقل إلى الثالث وهى السنين، فما نقض عن هذه
الأيام فغير مستوفٍ للخلقة، وما زاد عليها فهو مكرر يعاد عند ذكره اسم ما تقدم من
عدده، فكانت السنة غاية لتمام الخلق، وجمع فى آخر اليوم السادس منها، فجعلت تسمية
المولود وإمالة الأذى عنه وفديته وفك رهانه فى اليوم السابع، كما جعل الله سبحانه اليوم

السابع من الأسبوع عيداً لهم، يجتمعون فيه مظهرين شكره وذكره ﴿فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ (آل عمران: ١٧٠) من تفضيله لهم على سائر الخلائق المخلوقة في الأيام قبله.

فإن الله سبحانه أجرى حكمته بتغير حال العبد في كل سبعة أيام وانتقاله من حال إلى حال، فكان السبعة طوراً من أطواره وطبقاً من أطباقه، ولهذا تجد المريض تتغير أحواله في اليوم السابع، ولا بد إما إلى قوة وإما إلى انحطاط، ولما اقتضت حكمته سبحانه ذلك، شرع لعباده كل سبعة أيام يوماً يرغبون فيه إليه، يتضرعون إليه، ويدعونه، فيكون ذلك من أعظم الأسباب في صلاحهم وفي معاشهم ومعادهم، ودفع كثير من الشرور عنهم، فسبحان من بهرت حكمته العقول في شرعه وخلقه، والله أعلم.

الباب السابع:

في حلق رأسه والتصدق بوزن شعره

قال أبو عمر ابن عبد البر: أما حلق رأس الصبي عند العقيقة، فإن العلماء كانوا يستحبون ذلك، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال في حديث العقيقة «ويحلق رأسه ويسمى».

وقال الخلال في «جامعه»: ذكر حلق رأس الصبي والصدقة بوزن شعره:

أخبرني محمد بن علي، حدثنا صالح أن أباه قال: يستحب أن يحلق يوم سابعه، روى الحسن، عن سمرة، عن النبي ﷺ: «يحلق رأسه» وروى سلمان بن عامر عن النبي ﷺ: «أميطوا عنه الأذى»، قال: وسئل الحسن عن قوله ﷺ؟ «أميطوا عنه الأذى» قال: يحلق رأسه، وقال حنبل: سمعت أبا عبد الله يقول: يحلق رأس الصبي.

وقال الفضل بن زياد: قلت لأبي عبد الله: يقول يحلق رأس الصبي؟ قال: نعم، قلت: فيدمي؟ قال: لا، هذا من فعل الجاهلية.

وقال صالح بن أحمد: قال أبي: ويقال: إن فاطمة ؓ حلفت رأس الحسن والحسين وتصدقت بوزن شعرهما ورقاً.

وقال حنبل: سمعت أبا عبد الله قال: لا بأس أن يتصدق بوزن شعر الصبي.

وقد روى مالك في «موطئه» عن جعفر بن محمد عن أبيه، قال: وزنت فاطمة شعر حسن وحسين وزينب وأم كلثوم، فتصدقت بزنة ذلك فضة (١٢٩).

وفي «الموطأ» أيضاً عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن محمد بن علي بن حسين أنه قال: وزنت فاطمة بنت رسول الله ﷺ شعر حسن وحسين، فتصدقت بزنته فضة (١٣٠).

وقال يحيى بن بكير: حدثنا ابن لهيعة، عن عمارة بن غريفة، عن ربيعة بن أبي عبد

(١٢٩) ضعيف: أخرجه مالك (ص ٣٩٩) والبيهقي (٩ / ٣٠٤) وفيه انقطاع، محمد بن علي لم يدرك فاطمة ؓ.

(١٣٠) ضعيف: أخرجه مالك (ص ٤٠٠) والبيهقي (٩ / ٣٠٤) وفيه انقطاع، محمد بن علي لم يدرك فاطمة ؓ.

الرحمن عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ أمر بحلق رأس الحسن والحسين يوم سابعهما فحلقا وتصدق بوزنه فضة (١٣١).

وقال عبد الرزاق: أخبرنا ابن جريج، قال: سمعت محمد بن على يقول: كانت فاطمة بنت رسول الله ﷺ لا يولد لها ولد إلا أمرت بحلق رأسه وتصدقت بوزن شعره ورقا (١٣٢). قال أبو عمر: قال عطاء: يبدأ بالحلق قبل الذبح.

قلت: وكأنه والله أعلم، قصد بذلك تمييزه عن مناسك الحاج، وأن لا يشبه به، فإن السنة فى حقه أن يقدم النحر على الحلق، ولا أحفظ عن غير عطاء فى ذلك شيئا.

وقد ذكره ابن إسحاق عن عبد الله بن أبى بكر عن محمد بن على بن الحسين بن على، قال: عرق رسول الله ﷺ عن الحسن شاة، وقال: «يا فاطمة، احلقى رأسه وتصدقى بزنة شعره فضة، فوزنته فكان وزنه درهما أو بعض درهم» (١٣٣).

وقد ذكر البيهقى من حديث ابن عقيل عن ابن الحسين عن أبى رافع، أن حسنا حين ولدته أمه، أرادت أن تعق عنه بكبش عظيم، فأنت النبى ﷺ فقال: «لا تعق عنه بشيء، ولكن احلقى شعر رأسه، ثم تصدقى بوزنه من الورق فى سبيل الله، أو على ابن السبيل»، وولدت الحسين من العام المقبل، فصنعت مثل ذلك.

قال البيهقى: إن صح فكانه أراد أن يتولى العقيقة عنها بنفسه كما روينا (١٣٤).

فصل: ويتعلق بالحلق مسألة القزع، وهى حلق بعض رأس الصبى وترك بعضه.

وقال: أخرجها فى «الصحيحين» من حديث عبيد الله بن عمر عن عمر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر قال: نهى رسول الله ﷺ عن القزع - والقزع: أن يحلق بعض رأس الصبى ويترك بعضه (١٣٥).

قال شيخنا: وهذا من كمال محبة الله ورسوله للعدل، فإنه أمر به حتى فى شأن الإنسان

(١٣١) ضعيف: أخرجه الطبرانى فى الأوسط (١٢٧) والبخارى (١٢٣٨) وفيه ابن لهيعة سبى الحفظ، وضعفه الألبانى فى الإرواء (٤ / ٤٠٥).

(١٣٢) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (٧٩٧٣) وفيه محمد بن على لم يدرك فاطمة رضيها.

(١٣٣) صحيح: أخرجه الترمذى (١٥١٩) والبيهقى (٣٠٤ / ٩) وصححه الألبانى فى الشواهد فى إرواء الغليل (٤ / ٣٨٤) وصحيح الجامع (٧٩٦٠).

(١٣٤) سبق تخريجه.

(١٣٥) صحيح: أخرجه البخارى (٥٩٢٠، ٥٩٢١) مسلم (٢١٢٠).

مع نفسه، فنهاه أن يحلق بعض رأسه ويترك بعضه، لأنه ظلم للرأس حيث ترك بعضه كاسياً وبعضه عارياً، ونظير هذا أنه نهى عن الجلوس بين الشمس والظل (١٣٦)، فإنه ظلم لبعض بدنه، ونظيره: نهى أن يمشى الرجل في نعل واحدة بل إما أن ينعلهما أو يحففيهما (١٣٧). والقزع أربعة أنواع:

أحدها: أن يحلق من رأسه مواضع من ها هنا وها هنا، مأخوذ من تَقَزَع السحاب وهو تقطعه.

الثاني: أن يحلق وسطه ويترك جوانبه، كما يفعله شمامسة النصارى.

الثالث: أن يحلق جوانبه ويترك وسطه، كما يفعله كثير من الأوباش والسفلى.

الرابع: أن يحلق مقدمه ويترك مؤخره، وهذا كله من القزع، والله أعلم.

(١٣٦) صحيح: أخرجه أحمد (٤١٣ / ٣) والحاكم (٢٧١ / ٤) وقال: صحيح الإسناد عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٨٣٨).
(١٣٧) صحيح: أخرجه مسلم (٢٠٩٧).

الباب الثامن:

في ذكر تسميته وأحكامها ووقتها

وفيه عشرة فصول:

الفصل الأول: في وقت التسمية.

الفصل الثاني: فيما يستحب من الأسماء وما يحرم منها وما يكره

الفصل الثالث: في استحباب تغيير الاسم إلى غيره لمصلحة.

الفصل الرابع: في جواز تكنية المولود بأبي فلان.

الفصل الخامس: في أن التسمية حق للاب دون الأم.

الفصل السادس: في الفرق بين الاسم، والكنية واللقب.

الفصل السابع: في حكم التسمية باسم نبينا ﷺ والتكني بكنيته إفراداً وجمعاً، وذكر

الأحاديث في ذلك.

الفصل الثامن: في جواز التسمية بأكثر من اسم واحد.

الفصل التاسع: في بيان ارتباط معنى الاسم بالمسمى والمناسبة التي بينهما.

الفصل العاشر: في بيان أن الخلق يدعون يوم القيامة بأبائهم لا بأمهاتهم.

الفصل الأول:

في وقت التسمية

قال الخلال في جامعہ: باب ذكر تسمية الصبي:

أخبرني عبد الملك بن عبد الحميد قال: تذاكرنا لكم يسمى الصبي؟ فقال لنا أبو عبد الله: أما ثابت فروى عن أنس: أنه يسمى لثلاثة، وأما سمرة فيسمى يوم السابع، يعني حديث سمرة، فيقتضي التسمية يوم السابع.

أخبرني جعفر بن محمد أن يعقوب بن بختان حدثهم، أن أبا عبد الله قال: حديث أنس يسمى لثلاثة، وحديث سمرة قال: يسمى يوم سابعه. حدثنا محمد بن علي، حدثنا صالح أن أباه قال: كان يستحب أن يسمى يوم السابع، وذكر حديث سمرة.

وقال ابن المنذر في الأوسط: ذكر تسمية المولود يوم سابعه، جاء الحديث عن النبي ﷺ أنه أمر أن يسمى يوم سابعه، وقد ذكرنا إسناداه من حديث عبد الله بن عمرو.

قلت: أراد حديث (١٣٨) أبي إسحاق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أمر رسول الله ﷺ حين سابع المولود: بتسميته وعقيقته ووضع الأذى عنه، وقد تقدم ذكره وذكر حديث سمرة (١٣٩).

وقال البيهقي في «سننه»: باب تسمية المولود حين يولد، وهو أصح من السابع، ثم روى من حديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال: ذهبت بعبد الله بن أبي طلحة إلى رسول الله ﷺ حين ولد، ورسول الله يهنأ بهيراً (١٤٠) له، فقال «هل معك تمر؟» قلت: نعم، فناولته تمرات. فالتقاهن في فيه، فلاكهن ثم فغر فم الصبي فمجه في فيه، فجعل الصبي يتلمظه (١٤١)، فقال النبي ﷺ: «حب الأنصار التمر» أخرجاه في «الصحاحين» من حديث أنس بن سيرين، عن أنس بن مالك (١٤٢)، وذكر حديث بريد بن عبد الله عن

(١٣٨) الصواب ابن وليس أبي.

(١٣٩) سبق تخريجه.

(١٤٠) أي: يطلبه بالقار للعلاج من الجرب.

(١٤١) أي: يحرك لسانه ليتنفع ما فيه من آثار التمر.

(١٤٢) صحيح: أخرجه البخاري (٥٤٦٧) مسلم (٢١٤٥).

أبى بردة عن أبى موسى، قال ولد لى غلام فأتيت به النبى ﷺ فسماه إبراهيم ونحن به بتمرات (١٤٣).

قلت: وفى «الصحيحين» من حديث سهل بن سعد الساعدى، قال: أتى بالمنذر بن أبى أسيد إلى رسول الله ﷺ حين وُلد، فوضعه النبى ﷺ على فخذه وأبو أسيد جالس، فلها النبى ﷺ بشىء بين يديه فأمر أبو أسيد بابنه، فاحتُمِل من على فخذه النبى ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «أين الصبى؟» فقال أبو أسيد: قلبناه يا رسول الله! فقال: ما اسمه؟ قال: فلان، قال: «لا، ولكن اسمه المنذر» (١٤٤).

وفى صحيح مسلم من حديث سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ «وُلد لى الليلة غلام، فسميته باسم أبى إبراهيم ...» (١٤٥) وذكر باقى الحديث فى قصة موته.

وقال أبو عمر ابن عبد البر فى الاستيعاب: وولدت له مارية القبطية - سريته - إبراهيم فى ذى الحجة سنة ثمان، وذكر الزبير عن أشياخه أن أم إبراهيم ولدته بالعالية، وعق عنه بكبش يوم سابعه، وحلق رأسه، حلقه أبو هند، فتصدق بزنة شعره فضة على المساكين، وأمره بشعره فدفن فى الأرض، وسماه يومئذ، هكذا قال الزبير: وسماه يوم سابعه، والحديث المرفوع أصح من قوله وأولى.

ثم ذكر حديث أنس، وكانت قابلتها سلمى مولاة رسول الله ﷺ، فخرجت إلى زوجها أبى رافع، فأخبرته أن مارية ولدت غلاماً، فجاء أبى رافع إلى رسول الله ﷺ فبشره، فوهب له عبداً.

قلت: وفى قصة مارية وإبراهيم أنواع من السنن:

أحدها: استحباب قبول الهدية.

الثانى: هدية أهل الكتاب.

الثالث: قبول هدية الرقيق.

الرابع: جواز التسرى.

(١٤٣) صحيح: أخرجه البخارى (٥٤٦٧) مسلم (٢١٤٥).

(١٤٤) صحيح: أخرجه البخارى (٦١٩١) مسلم (٢١٤٩).

(١٤٥) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣١٥).

الخامس: البشارة لمن ولد له مولود بولده.

السادس: استحباب إعطاء البشير بشراه.

السابع: العقيقة عن المولود.

الثامن: كونها يوم سابعه.

التاسع: حلق رأسه.

العاشر: التصديق بزينة شعره ورقاً.

الحادي عشر: دفن الشعر في الأرض ولا يلقي تحت الأرجل.

الثاني عشر: تسمية المولود يوم ولادته.

الثالث عشر: جواز دفع الطفل إلى غير أمه ترضعه وتحضنه.

الرابع عشر: عيادة الوالد ولده الطفل، فإن النبي ﷺ لما سمع بوجعه انطلق إليه، يعود في بيت أبي سيف القين، فدعا به وضمه إليه وهو يكيد بنفسه، فدمعت عيناه وقال: «تدمع العين ويحزن القلب، ولا نقول إلا ما يرضى الرب، وإنا بك يا إبراهيم لمحزونون» (١٤٦).

الخامس عشر: جواز البكاء على الميت بالعين.

وقد ذكر في مناقب الفضيل بن عياض، أنه ضحك يوم موت ابنه علي، فسئل عن ذلك، فقال: إن الله تعالى قضى بقضاء، فأحببت أن أرضى بقضائه.

وهدى رسول الله ﷺ أكمل وأفضل، فإنه جمع بين الرضاء بقضاء ربه تعالى وبين رحمة الطفل، فإنه لما قال له سعد بن عباد: ما هذا يا رسول الله؟ قال: «هذه رحمة، وإنما يرحم الله من عباده الرحماء» (١٤٧)، والفضيل ضاق عن الجمع بين الأمرين، فلم يتسع للرضا بقضاء الرب وبكاء الرحمة للمولود، هذا جواب شيخنا سمعته منه.

السادس عشر: جواز الحزن على الميت، وأنه لا ينقص الأجر، ما لم يخرج إلى قول أو عمل لا يرضى الرب، أو ترك قول أو عمل يرضيه.

(١٤٦) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٠٣) مسلم (٢٣١٦).

(١٤٧) صحيح: أخرجه البخاري (١٢٨٤) مسلم (٩٢٣).

السابع عشر: تغسيل الطفل، فإن أبا عمر وغيره ذكروا: أن مرضعته أم بردة امرأة أبي سيف غسلته، وحملته من بيتها على سرير صغير إلى لحدّه.

الثامن عشر: الصلاة على الطفل، قال أبو عمر: وصلى عليه رسول الله ﷺ وكبر عليه أربعاً، هذا قول جمهور أهل العلم، وهو صحيح، وكذلك قال الشعبي: مات إبراهيم ابن النبي ﷺ وهو ابن ستة عشر شهراً، فصلى عليه النبي ﷺ، وروى ابن إسحاق عن عبد الله ابن أبي بكر عن عائشة، أن رسول الله ﷺ دفن ابنه إبراهيم، ولم يصل عليه، قال: وهذا غير صحيح، لأن الجمهور قد أجمعوا على الصلاة على الأطفال، إذا استهلوا وراثة وعملاً مستفيضاً عن السلف والخلف، ولا أعلم أحداً جاء عنه غير هذا إلا عن سمرة بن جندب.

قال: وقد يحتمل أن يكون معنى حديث عائشة: أنه لم يصل عليه في جماعة، وأمر أصحابه فصلوا عليه ولم يحضرهم، فلا يكون مخالفاً لما عليه العلماء في ذلك، وهو أولى ما حمل عليه. انتهى.

وقد قال غيره: إنه شُغل عن الصلاة عليه بأمر الكسوف وصلاته، فإن الشمس كسفت يوم موته، فشُغل بصلاة الكسوف، فإن الناس قالوا: كسفت الشمس لموت إبراهيم، فخطب النبي ﷺ خطبة الكسوف، وقال فيه: «إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله، لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته، ولكن يخوف الله بهما عباده» (١٤٨).

وقد قال أبو داود في «سننه»: باب الصلاة على الطفل، ثم ساق حديث عائشة من طريق محمد بن إسحاق، قال: «مات إبراهيم ابن النبي ﷺ وهو ابن ثمانية عشر شهراً، فلم يصل عليه النبي ﷺ» (١٤٩) ثم ساق في الباب عن البهي، قال: لما مات إبراهيم ابن النبي ﷺ، صلى عليه رسول الله ﷺ في المقاعد (١٥٠)، وهذا مرسل، والبهي: هو أبو محمد عبد الله بن يسار مولى مصعب بن الزبير، تابعي.

ثم ذكر بعده عن عطاء بن أبي رباح، أن النبي ﷺ صلى على ابنه إبراهيم وهو ابن سبعين ليلة (١٥١)، وهذا مرسل أيضاً، وكأنه وهم والله أعلم في مقدار عمره.

(١٤٨) صحيح: أخرجه البخاري (١٠٤١) مسلم (٩١).

(١٤٩) حسن: أخرجه أحمد (٢٦٧/٦) وأبو داود (٣١٨٧) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/

٥٠٧) وحسنه الألباني في أحكام الجنائز (ص٤٠٤).

(١٥٠) ضعيف: أخرجه أبو داود (٣١٨٨) والبيهقي في الكبير (٤٥٧/٣) وضعفه الألباني في ضعيف

أبي داود (٦٩٩).

(١٥١) انظر ما قبله، وضعيف أبي داود (٧٠٠).

وقال البيهقي: هذه الآثار وإن كانت مراسيل فهي تشبه الموصول ويشد بعضها بعضاً. وقد أثبتوا صلاة رسول الله ﷺ على ابنه إبراهيم، وذلك أولى من رواية من روى أنه لم يصل عليه.

والموصول الذي أشار إليه هو حديث البراء بن عازب وقال: «صلى رسول الله ﷺ على ابنه إبراهيم، ومات وهو ابن ستة عشر شهراً، وقال: إن في الجنة مرضعاً تتم رضاعه، وهو صديق» (١٥٢) وهذا حديث لا يثبت لأنه من رواية جابر الجعفي ولا يحتج بحديثه، ولكن هذا الحديث مع مرسل البهي وعطاء والشعبي يقوى بعضها بعضاً (١٥٣)، وكان بعض الناس يقول: إنما ترك الصلاة عليه لاستغنائه عنها بأبوة رسول الله ﷺ، كما استغنى الشهداء عنها بشهادتهم، وهذا من أفسد الأقوال وأبعدها عن العلم، فإن الله سبحانه شرع الصلاة على الأنبياء والصديقين، وقد صلى الصحابة على رسول الله ﷺ، والشهيد: إنما تركت الصلاة عليه، لأنها تكون بعد الغسل وهو لا يغسل.

التاسع عشر: إن الشمس كسفت يوم موته، فقال الناس: كسفت لموت إبراهيم، فخطب النبي ﷺ خطبة الكسوف: وقال «إن الشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته» وفيه رد على من قال: إنه مات عاشر المحرم، فإن الله سبحانه وتعالى أجرى العادة التي أوجبتها حكمته، بأن الشمس إنما تنكسف ليالي السرار (١٥٤)، كما أن القمر إنما ينكسف في الأبدار، كما أجرى العادة بطلوع الهلال أول الشهر، وإيداره في وسطه وإمحاقه في آخره.

العشرون: أن النبي ﷺ أخبر أن له مرضعاً تتم رضاعه في الجنة، وهذا يدل على أن الله تعالى يكمل لأهل السعادة من عبادته بعد موتهم النقص الذي كان في الدنيا، وفي ذلك آثار ليس هذا موضعها، حتى قيل: إن من مات وهو طالب للعلم، كمل له حصوله بعد موته، وكذلك من مات وهو يتعلم القرآن، والله أعلم.

(١٥٢) ضعيف: أخرجه أحمد (٢٨٣ / ٤) والبيهقي (٩ / ٤) وأخرجه عبد الرزاق (٦٦٠٥) وابن أبي شيبه (٢٥٥ / ٣) مختصراً، وضعفه الألباني في الضعيفة (٢٢٠).

(١٥٣) انظر أحكام الجنائز للألباني في (ص ١٠٤) للأهمية.

(١٥٤) السرار: آخر ليلة إذا كان الشهر تسعاً وعشرين، وسراره ليلة ثمان وعشرين (لسان العرب ٣ / ١٩٨٩).

الحادى والعشرون: أن النبي ﷺ أوصى بالقبط خيراً، وقال: «إن لهم ذمة ورحماً» (١٥٥) فإن سريتى الخليلين الكريمين إبراهيم ومحمد عليهما الصلاة والسلام كانتا منهم، وهما: هاجر ومارية، فأما هاجر: فهي أم إسماعيل أبى العرب، فهذا الرحم، وأما الذمة: فما حصل من تسرى النبي ﷺ بمارية وإيلادها إبراهيم، وذلك ذمام يجب على المسلمين رعايته ما لم تضيعه القبط، والله أعلم.

وقد روى البخارى فى صحيحه عن السدى قال: سألت أنس بن مالك كم كان بلغ إبراهيم ابن النبي ﷺ؟ قال: كان قد ملا مهده ولو بقي لكان نبياً، ولكن لم يكن ليبقى، لأن نبيكم آخر الأنبياء (١٥٦).

وقد روى عيسى بن يونس عن ابن أبى خالد قال: قلت لابن أبى أوفى: أرايت إبراهيم ابن النبي ﷺ؟ قال: مات وهو صغير، ولو قدر أن يكون بعد محمد نبى لعاش، ولكنه لا نبى بعد محمد ﷺ (١٥٧).

قال ابن عبد البر: ولا أدري ما هذا، وقد ولد نوح عليه السلام من ليس بنبي، وكما يلد غير النبي نبياً، فكذلك يجوز أن يلد النبي ﷺ غير نبى، ولو لم يلد النبي إلا نبياً لكان كل أحد نبياً، لأنه من ولد نوح، وآدم نبى مكلم، ما أعلم فى ولده لصلبه نبياً غير شيث، والله أعلم.

وهذا فصل معترض يتعلق بوقت تسمية المولود، ذكرناه استطراداً فلنرجع إلى مقصود الباب، فنقول:

إن التسمية لما كانت حقيقتها تعريف الشيء المسمى، لأنه إذا وجد وهو مجهول الاسم لم يكن له ما يقع تعريفه به، فجاز تعريفه يوم وجوده، وجاز تأخير التعريف إلى ثلاثة أيام، وجاز إلى يوم العقيقة عنه، ويجوز قبل ذلك وبعده، والأمر فيه واسع.

(١٥٥) صحيح: أخرجه مسلم (٢٥٤٣).

(١٥٦) صحيح: عزاه الحافظ لأحمد وابن منده، كما فى الفتح (١٠ / ٥٩٥) والإصابة (١ / ١٧٥) وصححه الألبانى فى الضعيفة (١ / ٣٨٨) وليس عند البخارى كما ذكره ابن القيم، رحمه الله.

(١٥٧) صحيح: أخرجه البخارى (٦١٩٤).

الفصل الثاني:

فيما يستحب من الأسماء وما يكره منها

عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وبأسماء آبائكم، فأحسنوا أسماءكم» رواه أبو داود بإسناد حسن (١٥٨).

وعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أحب أسمائكم إلى الله عز وجل، عبد الله، وعبد الرحمن» رواه مسلم في صحيحه (١٥٩).

وعن جابر قال: «وُلد لرجل منا غلام فسماه القاسم، فقلنا: لا نكنيك أبا القاسم، ولا كرامة، فأخبر النبي ﷺ فقال: «سم ابنك عبد الرحمن» متفق عليه (١٦٠).

وعن أبي وهب الجشمي قال: قال رسول الله ﷺ: «تسموا بأسماء الأنبياء، وأحب الأسماء إلى الله: عبد الله وعبد الرحمن، وأصدقها: حارث وهمام، وأقبحها حرب ومرة» (١٦١).

قال أبو محمد بن حزم: اتفقوا على استحسان الأسماء المضافة إلى الله، كعبد الله وعبد الرحمن، وما أشبه ذلك، فقد اختلف الفقهاء في أحب الأسماء إلى الله، فقال الجمهور: أحبها إليه عبد الله وعبد الرحمن، وقال سعيد بن المسيب: أحب الأسماء إليه أسماء الأنبياء، والحديث الصحيح يدل على أن أحب الأسماء إليه: عبد الله وعبد الرحمن.

فصل: وأما المكروه منها والمحرم، فقال أبو محمد بن حزم: اتفقوا على تحريم كل اسم معبد لغير الله: كعبد العزى وعبد هبل، وعبد عمرو، وعبد الكعبة وما أشبه ذلك - حاشا عبد المطلب. انتهى.

(١٥٨) ضعيف: أخرجه أحمد (١٩٤ / ٥) وأبو داود (٤٩٤٨) والدارمي (٢٦٩٤) وابن حبان في صحيحه (٥٨١٨) وأبو نعيم في الحلية (١٥٢ / ٥) (١٥٢ / ٥) (٥٩ / ٩) والبيهقي في الكبير (٣٠٦ / ٩) والبيهقي في شرح السنة (٣٢٦ / ١٢) وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٢٠٣٦).

(١٥٩) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٣٢).

(١٦٠) صحيح: أخرجه البخاري (٦١٨٦) ومسلم (٢١٣٣).

(١٦١) ضعيف: أخرجه أحمد (٢٤٥ / ٤) وأبو داود (٤٩٥٠) والبخاري في الأدب المفرد (٨١٤) والنسائي (٢١٩ / ٦) والبيهقي في الكبير (٣٠٦ / ٩) والبيهقي في شرح السنة (١٢ / ١٢) وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٢٤٣٥).

فلا تحل التسمية بـ «عبد علي»، ولا «عبد الحسين» ولا «عبد الكعبة».

وقد روى ابن أبي شيبه حديث يزيد بن المقدم بن شريح، عن المقدم بن شريح عن أبيه عن جده هاني بن يزيد قال: «وفد على النبي ﷺ قوم، فسمعهم يسمون: عبد الحجر، فقال له: ما اسمك؟ فقال: عبد الحجر، فقال له رسول الله ﷺ: إنما أنت عبد الله» (١٦٢).
فإن قيل كيف يتفقون على تحريم الاسم المعبد لغير الله، وقد صح عنه ﷺ أنه قال: «تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم، تعس عبد الخميصة، تعس عبد القطيفة» (١٦٣).
وصح عنه أنه قال:

* أنا النبي لا كـذب *

* أنا ابن عبد المطلب (١٦٤) *

ودخل عليه رجل وهو جالس بين أصحابه فقال: أيكم ابن عبد المطلب؟ فقالوا: هذا، وأشاروا إليه (١٦٥).

فالجواب: أما قوله: «تعس عبد الدينار»، فلم يرد به الاسم، وإنما أراد به الوصف، والدعاء على من يعبد قلبه الدينار والدرهم، فرضى بعبوديتهما عن عبودية ربه تعالى، وذكر الأثمان والملابس وهما جمال الباطن والظاهر.

وأما قوله: «أنا ابن عبد المطلب»، فهذا ليس من باب إنشاء التسمية بذلك، وإنما هو من باب الإخبار بالاسم الذي عرف به المسمى دون غيره، والإخبار بمثل ذلك على وجه تعريف المسمى لا يحرم، ولا وجه لتخصيص أبي محمد بن حزم ذلك بعبد المطلب خاصة، فقد كان الصحابة يسمون بني عبد شمس وبني عبد الدار: بأسمائهم، ولا ينكر عليهم النبي ﷺ فباب الإخبار أوسع من باب الإنشاء، فيجوز فيه ما لا يجوز في الإنشاء.

(١٦٢) حسن: أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٨١١) وفي التاريخ (٨ / ٢٢٧، ٢٢٨) وأبو داود (٤٩٥٥) والنسائي (٨ / ٢٢٦، ٢٢٧) وابن أبي شيبه (٦ / ١٥٩) وابن حبان في صحيحه (٥٠٤) والحاكم (١ / ٢٤) والبيهقي في الكبير (١٠ / ١٤٥) وحسنه الألباني في الأدب المفرد.

(١٦٣) صحيح: أخرجه البخاري (٢٨٨٦، ٢٨٨٧).

(١٦٤) صحيح: أخرجه البخاري (٢٨٦٤) مسلم (١٧٧٦).

(١٦٥) صحيح: أخرجه البخاري (٦٣).

فصل: ومن المحرم: التسمية بملك الملوك وسلطان السلاطين وشاهنشاه، فقد ثبت في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إن أختع اسم عند الله رجل تسمى ملك الأملاك»، وفي رواية «أختنى» بدل «أختع»، وفي رواية لمسلم: «أغيط رجل عند الله يوم القيامة وأخبطه رجل كان يسمى: ملك الأملاك، لا ملك إلا الله» (١٦٦). ومعنى أختع وأختنى: أوضع.

وقال بعض العلماء: وفي معنى ذلك كراهية التسمية بقاضى القضاة وحاكم الحكام، فإن حاكم الحكام فى الحقيقة هو الله، وقد كان جماعة من أهل الدين والفضل يتورعون عن إطلاق لفظ قاضى القضاة وحاكم الحكام قياساً على ما يبغضه الله ورسوله من التسمية بملك الأملاك، وهذا محض القياس.

قلت: وكذلك تحرم التسمية بسيد الناس وسيد الكل، كما يحرم سيد ولد آدم، فإن هذا ليس لأحد إلا لرسول الله ﷺ وحده، فهو سيد ولد آدم، فلا يحل لأحد أن يطلق، على غيره ذلك.

فصل: ومن الأسماء المكروهة، ما رواه مسلم فى صحيحه عن سمرة بن جندب، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تسمين غلامك يساراً ولا رباحاً ولا نجاحاً ولا أفلح، فإنك تقول: أثم هو؟ فلا يكون، فيقول: لا» (١٦٧)، إنما هن أربع لا تزيدن على، وهذه الجملة الأخيرة ليست من كلام رسول الله ﷺ، وإنما هى من كلام الراوى.

وفى سنن أبى داود من حديث جابر بن عبد الله، قال: أراد النبى ﷺ أن ينهى أن يسمى بـ: يعلى وبركة وأفلح ويسار ونافع، وينحو ذلك، ثم رأيته سكت بعد عنها، فلم يقل شيئاً، ثم قبض ولم ينه عن ذلك، ثم أراد عمر أن ينهى عن ذلك ثم تركه (١٦٨).

وقال أبو بكر بن أبى شيبة: حدثنا محمد بن عبيد، عن الأعمش، عن أبى سفيان، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن عشت إن شاء الله أنهى أمتى أن يسموا نافعاً وأفلح وبركة» قال الأعمش: لا أدري أذكر نافعاً أم لا (١٦٩).

(١٦٦) صحيح: أخرجه البخارى (٦٢٠٥) مسلم (٢١٤٣).

(١٦٧) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٣٧).

(١٦٨) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٣٨).

(١٦٩) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٩٦٠) وابن أبى شيبة (١٥٩ / ٦) والبخارى فى الأدب المفرد

(٨٣٣) وصححه الألبانى فى صحيح الجامع (١٤٢١).

وفي سنن ابن ماجه من حديث أبي الزبير عن جابر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «إن عشت إن شاء الله لأنهيبن أمتي أن يسموا: رباحاً ونجسحاً وأفلح ويسار» (١٧٠).

قلت: وفي معنى هذا مبارك ومفلح وخير وسرور ونعمة وما أشبه ذلك، فإن المعنى الذي كره له النبي ﷺ التسمية بتلك الأربعة موجود فيها، فإنه يقال: أعندك خير؟ أعندك سرور؟ أعندك نعمة؟ فيقول: لا، فتشمئز القلوب من ذلك وتتطير به، وتدخل في باب المنطق المكروه.

وفي الحديث أنه كره أن يقال: خرج من عندى برة (١٧١)، مع أن فيه معنى آخر يقتضى النهي، وهو تركية النفس بأنه مبارك ومفلح، وقد لا يكون كذلك، كما رواه أبو داود في سننه، أن رسول الله ﷺ نهى أن يسمى برة، وقال «لا تركوا أنفسكم، الله أعلم بأهل البر منكم» (١٧٢) وفي سنن ابن ماجه عن أبي هريرة، أن زينب كان اسمها برة، فقيل: تركى نفسها، فسمها النبي ﷺ: زينب (١٧٣).

فصل: ومنها التسمية بأسماء الشياطين، كخنزب، والولهان، والأعور، والأجدع.

قال الشعبي: عن مسروق: لقيت عمر بن الخطاب، فقال: من أنت؟ قلت: مسروق بن الأجدع، فقال عمر رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الأجدع شيطان» (١٧٤).

وفي سنن ابن ماجه وزيادات ابن عبد الله في مسند أبيه من حديث أبي بن كعب عن النبي ﷺ قال: «إن للوضوء شيطاناً، يقال له: الولهان، فاتقوا وساوس الماء» (١٧٥).

(١٧٠) صحيح: أخرجه الترمذى (٢٨٣٥) وابن ماجه (٢٧٢٩) والطحاوى فى المشكل (٣٠٢ / ٢) والحاكم فى المستدرک (٢٧٤ / ٤) وصححه الألبانى فى صحيح الجامع (٥٠٨٤).

(١٧١) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٤٠).

(١٧٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٤٢) وأبو داود (٤٩٥٣).

(١٧٣) صحيح: أخرجه البخارى (٦١٩٢) مسلم (٢١٤١) وابن ماجه (٣٧٣٢).

(١٧٤) ضعيف: أخرجه أبو داود (٤٩٥٧) ابن ماجه (٣٧٣١) وابن أبى شيبه (١٥٩ / ٦) والحاكم (٢٧٩ / ٤) وضعفه الألبانى فى ضعيف الجامع (٢٢٧١).

(١٧٥) ضعيف: أخرجه أحمد (١٣٦ / ٥) الترمذى (٥٧) ابن ماجه (٤٢١) الطيالسى (٥٤٧) وابن خزيمة فى صحيحه (١٢٢) الحاكم فى المستدرک (١٦٢ / ١) والبيهقى فى الكبير (١ / ١٩٧) وضعفه الألبانى فى ضعيف الجامع (١٩٧٠).

وشكى إليه عثمان بن أبي العاص من وسواسه في الصلاة، فقال: «ذلك شيطان يقال له: خنزب» (١٧٦).

وذكر أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا حميد بن عبد الرحمن عن هشام عن أبيه أن رجلاً كان اسمه الحباب، فسماه رسول الله ﷺ عبد الله، قال «الحباب: شيطان» (١٧٧).

فصل: ومنها: أسماء الفراعنة والجبارة، كفرعون وقارون وهامان والوليد، قال عبد الرزاق في «الجامع» أخبرنا معمر عن الزهري قال: أراد رجل أن يسمى ابناً له: الوليد، فنهاه رسول الله ﷺ وقال: «إنه سيكون رجلاً، يقال له: الوليد يعمل في أمتي يعمل فرعون في قومه» (١٧٨).

فصل: ومنها أسماء الملائكة: كجبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فإنه يكره تسمية الآدميين بها.

قال أشهب: سئل مالك عن التسمي بجبريل، فكره ذلك، ولم يعجبه.

وقال القاضي عياض: قد كره بعض العلماء التسمي بأسماء الملائكة، وهو قول الحارث بن مسكين، قال: وكره مالك التسمي بجبريل وياسين، وأباح ذلك غيره، قال عبد الرزاق في «الجامع»، عن معمر قال: قلت لحمد بن أبي سليمان: كيف تقول في رجل تسمي بجبريل وميكائيل؟ فقال: لا بأس به.

قال البخاري في «تاريخه»: قال أحمد بن الحارث: حدثنا أبو قتادة الشامي، ليس بالحراني - مات سنة أربع وستين ومائة - حدثنا عبد الله بن جراد قال: صحبتني رجل من مزينة، فأتى النبي ﷺ وأنا معه، فقال: يا رسول الله! ولدت لى مولود فما خير الأسماء؟ قال: «إن خير الأسماء: الحارث وهمام، ونعم الاسم عبد الله وعبد الرحمن، وتسموا بأسماء الأنبياء، ولا تسموا بأسماء الملائكة»، قال: وباسمك؟ قال: «وباسمي، ولا تكنوا بكنتي» (١٧٩)، وقال البيهقي: قال البخاري في غير هذه الرواية: في إسنادها نظر.

(١٧٦) صحيح: أخرجه مسلم (٢٢٠٣).

(١٧٧) ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة (١٥٨ / ٦) وابن سعد في الطبقات (٤٠٨ / ٣)، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٢٧٥٣).

(١٧٨) ضعيف: أخرجه عبد الرزاق (١٩٨٦١) وهو ضعيف، لإرساله وانظر الفوائد المجموعة (١٣٣٤).

(١٧٩) ضعيف: أخرجه البخاري في التاريخ (٣٥ / ٥) وهو ضعيف كما قال البخاري.

فصل: ومنها الأسماء التي لها معان تكرهها النفوس ولا تلائمها، كحرب ومرة وكلب وحية وأشباهها، وقد تقدم الأثر الذي ذكره مالك في «موطعه»، أن رسول الله ﷺ قال للفقحة: «من يحلب هذه؟» فقام رجل، فقال: أنا، فقال: «ما اسمك؟» قال الرجل: مرة، فقال له: «اجلس» ثم قال: «من يحلب هذه؟» فقام رجل آخر، فقال له: أنا، قال: «ما اسمك؟» قال: حرب، فقال له: «اجلس» ثم قال: «من يحلب هذه؟» فقال: أنا، قال: «ما اسمك؟» قال: يعيش، فقال له رسول الله ﷺ: «احلب» (١٨٠)، فكره مباشرة المسمى بالاسم المكروه لحلب الشاة.

وقد كان النبي ﷺ يشتد عليه الاسم القبيح ويكرهه جداً من الأشخاص والأماكن والقبائل والجبال، حتى أنه مرفى مسير له بين جبلين، فسأل عن اسمهما؟ فقيل له: فاضح ومخز، فعدل عنهما، ولم يمر بينهما، وكان ﷺ شديد الاعتناء بذلك.

ومن تأمل السنة وجد معاني الأسماء مرتبطة بها، حتى كان معانيها مأخوذة منها، وكان الأسماء مشتقة من معانيها، فتأمل قوله ﷺ: «أسلم سالمها الله، وغفار غفر الله لها، وعصية عصت الله» (١٨١).

وقوله، لما جاء سهيل بن عمرو يوم الصلح: «سهل أمركم» (١٨٢)، وقوله لبريدة لما سألته عن اسمه، فقال: بريدة، قال: «يا أبا بكر، برد أمرنا» ثم قال: «ممن أنت؟» قال: من أسلم، فقال لأبي بكر: «سلمنا» ثم قال: «ممن؟» قال: «من سهم» قال: «خرج سهمك» (١٨٣) ذكره أبو عمر في استذكاره حتى أنه كان يعتبر ذلك في التأويل، فقال: «رأيت كأننا في دار عقبة بن رافع، فأتينا برطب من رطب ابن طاب، فأولت العاقبة لنا في الدنيا والرفعة، وأن ديننا قد طاب» (١٨٤)، وإذا أردت أن تعرف تأثير الأسماء في مسمياتها فتأمل حديث سعيد بن المسيب عن أبيه عن جده قال: أتيت إلى النبي ﷺ، فقال: «ما اسمك؟» قلت: حزن، فقال: «أنت سهل» قال: لا أغير اسماً سمانيه أبي، قال ابن

(١٨٠) سبق تخريجه.

(١٨١) صحيح: أخرجه البخاري (٣٥١٣) مسلم (٢٥١٨).

(١٨٢) صحيح: أخرجه البخاري (٣٧٣١، ٣٧٣٢).

(١٨٣) سبق تخريجه.

(١٨٤) صحيح: أخرجه مسلم (٢٢٧٠).

المسيب: فما زالت تلك الحزونة فينا بعد، رواه البخاري في «صحيحه» (١٨٥)،
والحزونة: الغلظة، ومنه أرض حزنة وأرض سهلة.

وتأمل ما رواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال
لرجل: ما اسمك؟ قال: جمرة، قال: ابن من؟ قال: ابن شهاب، قال: ممن؟ قال: من
الحرقة، قال: أين مسكنك؟ قال: بحرة النار، قال: بأيها؟ قال: بذات لطي، قال عمر:
أدرك أهلك فقد احترقوا، فكان كما قال عمر (١٨٦)، هذه رواية مالك.

ورواه الشعبي، فقال: جاء رجل من جهينة إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: ما
اسمك؟ قال: شهاب، قال: ابن من؟ قال: ابن ضرام، قال: ممن؟ قال: من الحرقة، قال:
وأين منزلك؟ قال: بحرة النار، قال: ويحك أدرك منزلك وأهلك فقد أحرقتهم، قال: فأتاهم
فألفاهم قد احترق عامتهم.

وقد استشكل هذا من لم يفهمه، وليس بحمد الله مشكلاً، فإن مسبب الأسباب جعل
هذه المناسبات مقتضيات لهذا الأثر، وجعل اجتماعها على هذا الوجه الخاص موجباً له،
وأخر اقتضاءها لأثرها إلى أن تكلم به من ضرب الحق على لسانه، ومن كان الملك ينطق
على لسانه، فحينئذ كما اجتماعها وتمت، فرتب عليها الأثر، ومن كان له في هذا الباب
فقه نفس، انتفع به غاية الانتفاع، فإن البلاء موكل بالمنطق.

قال أبو عمر: وقد قال النبي ﷺ: «البلاء موكل بالقول» (١٨٧).

ومن البلاء الحاصل بالقول: قول الشيخ البائس الذي عاده النبي ﷺ فرأى عليه حمى
فقال: «لا بأس، طهور إن شاء الله» فقال: بل حمى تفور على شيخ كبير تزيه القبور، فقال
رسول الله ﷺ: «فتعم إذا» (١٨٨)، وقد رأينا من هذا عبراً فينا وفي غيرنا، والذي رأيناه
كقطرة في بحر، وقد قال المؤمل الشاعر:

شف المؤمل يوم النقلة النظر ليت المؤمل لم يخلق له البصر
فلم يلبث أن عمى.

(١٨٥) صحيح: أخرجه البخاري (٦١٩٠).

(١٨٦) سبق تخريجه

(١٨٧) ضعيف: انظر ضعيف الجامع (٢٣٧٧ - ٢٣٨٠).

(١٨٨) صحيح: أخرجه البخاري (٣٦١٦) (٥٦٥٦).

وفى جامع ابن وهب أن رسول الله ﷺ أتى بغلام، فقال: «ما سميتكم هذا» قالوا: السائب، فقال: «لا تسموه السائب، ولكن عبد الله»، قال: فغلبوا على اسمه، فلم يمت حتى ذهب عقله (١٨٩).

فحفظ المنطق وتخير الأسماء من توفيق الله للعبد، وقد أمر النبي ﷺ من تمنى أن يحسن أمنيته، وقال: «إن أحدكم لا يدري ما يكتب له من أمنيته» (١٩٠)، أي: ما يقدر له منها، وتكون أمنيته سبب حصول ما تمناه أو بعضه، وقد بلغك أو رأيت أخبار كثير من المتمنين أصابتهم أمانيتهم أو بعضها، وكان أبو بكر الصديق رضي الله عنه يمثل بهذا البيت:

احذر لسانك أن تقول قتيبتلى
إن البلاء موكل بالمنطق
ولما نزل الحسين وأصحابه بكربلاء، سأل عن اسمها؟ فقيل كربلاء فقال: كرب وبلاء.
ولما وقفت حليلة السعدية على عبد المطلب، تسأله رضاع رسول الله ﷺ قال لها، ومن أنت؟ قالت: امرأة من بني سعد، قال: فما اسمك؟ قالت: حليلة، فقال: بخ بخ، سعد وحلم، هاتان خلتان فيهما غناء الدهر.

وذكر سليمان بن أرقم عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، قال: بعث ملك الروم إلى النبي ﷺ رسولا، وقال: انظر أين تراه جالسا، ومن إلى جنبه، وانظر إلى ما بين كتفيه، فلما قدم رأى رسول الله ﷺ جالسا على نشز (١٩١) واضعا قدميه في الماء، عن يمينه أبو بكر، فلما رآه النبي ﷺ قال: «تحول فانظر ما أمرت به» فنظر إلى الخاتم، ثم رجع إلى صاحبه فأخبره الخبر، فقال: ليعلون أمره وليمكن ما تحت قدمي، فينال بالنشز العلو، وبالماء الحياة (١٩٢).

وقال عوانة بن الحكم: لما دعا ابن الزبير إلى نفسه، قام عبد الله بن مطيع ليبايع، فقبض عبد الله بن الزبير يده، وقال لعبيد الله بن علي بن أبي طالب: قم فبايع، فقال عبيد الله: قم يا مصعب فبايع، فقام فبايع، فقال الناس: أباي أن يبايع ابن مطيع، وبايع مصعبا ليجدن في أمره صعوبة.

(١٨٩) ضعيف: أخرجه ابن وهب في الجامع (٤٩) وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٤٣٨).

(١٩٠) ضعيف: أخرجه أحمد (٣٥٧ / ٢ - ٣٨٧) والبخاري في الأدب المفرد (٧٩٤) وابن عدى في الكامل (٣٩ / ٥) وضعفه الألباني في ضعيف الأدب المفرد.

(١٩١) وهو المكان المرتفع.

(١٩٢) ضعيف جدا: لم أقف على من أسنده، وسليمان بن أرقم متروك الحديث، انظر التهذيب (٢٩٦١).

وقال سلمة بن محارب: نزل الحجاج دير قرة، ونزل عبد الرحمن بن الأشعث دير الجماجم، فقال الحجاج: استقر الأمر في يدي، وتجمع به أمره، والله لأقتلنه. وهذا باب طويل عظيم النفع، نبهنا عليه أدنى تنبيهه، والمقصود ذكر الأسماء المكروهة والمحبوكة.

فصل: ومما يمنع تسمية الإنسان به، أسماء الرب تبارك وتعالى، فلا يجوز التسمية بالأحد والحمد، ولا بالخالق ولا بالرازق، وكذلك سائر الأسماء المختصة بالرب تبارك وتعالى، ولا تجوز تسمية الملوك بالقاهر والظاهر، كما لا يجوز تسميتهم بالجبار والمتكبر، والأول والآخر، والباطن، وعلام الغيوب.

وقد قال أبو داود في سننه: حدثنا الربيع بن نافع عن يزيد بن المقدم بن شريح، عن أبيه، عن جده شريح، عن أبيه هاني، أنه لما وفد إلى رسول الله ﷺ إلى المدينة مع قومه، سمعهم يكتنونه بأبي الحكم، فدعاه ﷺ فقال: «إن الله هو الحكم وإليه الحكم، فلم تكني أبا الحكم؟» فقال: إن قومي إذا اختلفوا في شيء أتوني، فحكمت بينهم، فرضى كلا الفريقين، فقال رسول الله ﷺ: «ما أحسن هذا، فما لك من الولد؟» قال: لي شريح ومسلمة وعبد الله، قال: «فمن أكبرهم؟» قلت: شريح، قال: «فانت أبو شريح» (١٩٣) وقد تقدم ذكر الحديث الصحيح: «أغيظ رجل على الله تسمى: بملك الأملاك» (١٩٤).

وقال أبو داود: حدثنا مسدد حدثنا بشر بن المفضل، حدثنا أبو سلمة سعيد بن يزيد عن أبي نضرة، عن مطرف بن عبد الله بن الشخير، قال: قال أبي: انطلقت في وفد بني عامر إلى رسول الله ﷺ فقلنا: أنت سيدنا، فقال: «السيد الله»، قلنا: وأفضلنا فضلا وأعظمنا طولاً، فقال: «قولوا بقولكم أو ببعض قولكم ولا يستجركم الشيطان» (١٩٥).

ولا ينافي هذا قوله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم» (١٩٦) فإن هذا إخبار منه عما أعطاه الله من سيادة النوع الإنساني وفضله وشرفه عليهم.

(١٩٣) سبق تخريجه.

(١٩٤) سبق تخريجه.

(١٩٥) صحيح: أخرجه أحمد (٤ / ٢٤) وأبو داود (٤٨٠٦) والنسائي في عمل اليوم والليلة، كما في تحفة الأشراف (٤ / ٣٦٠) وابن السني في عمل اليوم والليلة (٣٨٩) وصححه الألباني في صحيح الجامع (٣٧٠٠).

(١٩٦) صحيح: أخرجه مسلم (٢٢٧٨).

وأما وصف الرب تعالى بأنه السيد، فذلك وصف لربه على الإطلاق، فإن سيد الخلق هو مالك أمرهم الذي إليه يرجعون، وبأمره يعملون، وعن قوله يصدر، فإذا كانت الملائكة والإنس والجن خلقاً له سبحانه وتعالى وملكاً له، ليس لهم غنى عنه طرفة عين، وكل رغباتهم إليه وكل حوائجهم إليه، كان هو سبحانه وتعالى السيد على الحقيقة، قال على بن أبي طلحة عن ابن عباس في تفسير قول الله: ﴿الضَّمْدُ﴾ (الإخلاص: ٢)، قال: السيد الذي كمل مؤدده (١٩٧).

والمقصود: أنه لا يجوز لأحد أن يتسمى بأسماء الله المختصة به.

وأما الأسماء التي تطلق عليه وعلى غيره، كالسميع والبصير والرؤوف والرحيم، فيجوز أن يخبر بمعانيها عن المخلوق، ولا يجوز أن يتسمى بها على الإطلاق، بحيث يطلق عليه كما يطلق على الرب تعالى.

فصل: ومما يمنع منه التسمية بأسماء القرآن وسوره مثل: طه ويس وحم، وقد نص مالك على كراهية التسمية بـ (يس) ذكره السهيلي، وأما ما يذكره العوام: أن يس وطه من أسماء النبي ﷺ فغير حيح، ليس ذلك في حديث صحيح ولا حسن ولا مرسل ولا أثر عن صحابي، وإنما هذه الحروف مثل: الم، وحم، والر، ونحوها.

(١٩٧) ضعيف: أخرجه الطبري في تفسيره (١٥ / ٣٤٦) وفيه على بن طلحة لم يسمع من ابن عباس.

فصل

في كراهية التسمي بأسماء الأنبياء

واختلف في كراهة التسمي بأسماء الأنبياء على قولين:

أحدهما: أنه لا يكره، وهذا قول الأكثرين، وهو الصواب.

والثاني: يكره.

قال أبو بكر بن أبي شيبة: في باب ما يكرهه من الأسماء، حدثنا الفضل بن دكين عن أبي جلدة عن أبي العالية، تفعلون شراً من ذلك، تسمون أولادكم أسماء الأنبياء ثم تلعونهم.

وأصرح من ذلك ما حكاه أبو القاسم السهيلي في الروض فقال: وكان من مذهب عمر ابن الخطاب كراهة التسمي بأسماء الأنبياء.

قلت: وصاحب هذا القول قصد صيانة أسمائهم عن الابتذال وما يعرض لها من سوء الخطاب عند الغضب وغيره.

وقد قال سعيد بن المسيب: أحب الأسماء إلى الله أسماء الأنبياء، وفي تاريخ ابن أبي خيثمة: أن طلحة كان له عشرة من الولد، كل منهم اسم نبي، وكان للزبير عشرة، كلهم تسمى باسم شهيد، فقال له طلحة: أنا أسميهم بأسماء الأنبياء، وأنت تسمى بأسماء الشهداء، فقال له الزبير: فإني أطمع أن يكون بنى: شهداء ولا تطمع أن يكون بنوك أنبياء. وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي موسى قال: ولد لى غلام فأتيت به النبي ﷺ فسماه: إبراهيم وحنكه بتمر (١٩٨).

وقال البخاري في صحيحه (باب من تسمى بأسماء الأنبياء) حدثنا ابن نمير حدثنا ابن بشر حدثنا إسماعيل قال: قلت لابن أبي أوفى: رأيت إبراهيم ابن النبي ﷺ قال: مات غيراً، ولو قضى أن يكون بعد محمد ﷺ نبي، عاش ابنه ولكن لا نبي بعده (١٩٩)، ثم ذكر حديث البراء: لما مات إبراهيم، قال النبي ﷺ: «إن له مرضعاً في الجنة» (٢٠٠).

(١٩٨) صحيح: أخرجه البخاري (٥٤٦٧) مسلم (٢١٤٥).

(١٩٩) صحيح: أخرجه البخاري (٦١٩٤).

(٢٠٠) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٨٢).

وفى «صحيح مسلم» «باب التسمي بأسماء الأنبياء والصالحين» ثم ذكر حديث المغيرة بن شعبه، قال: لما قدمت نجران، سالوني، فقالوا: إنكم تقرأون: ﴿يَا أُخْتَ هَارُونَ﴾ (مريم: ٢٨) وموسى قبل عيسى بكذا وكذا، فلما قدمت على رسول الله ﷺ سأله عن ذلك؟ فقال: «إنهم كانوا يسمون بانييائهم والصالحين قبلهم» (٢٠١).

الفصل الثالث:

في تغيير الاسم باسم آخر لمصلحة تقتضيه

عن ابن عمر أن النبي ﷺ غيّر اسم عاصية، وقال: «أنت جميلة» (٢٠٢).

وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة، أن زينب كان اسمها: برة، فقيل: تركي نفسها، فسمّاها رسول الله ﷺ: زينب (٢٠٣).

وفي سنن أبي داود من حديث سعيد بن المسيب عن أبيه عن جده، أن النبي ﷺ قال: «ما اسمك؟» قال: حزن، قال: «أنت سهل»، قال: لا، السهل يوطأ ويمتن، قال سعيد: فظننت أنه سيصينا بعده حزونة» (٢٠٤).

وفي الصحيحين: «أن رسول الله ﷺ أتى بالمنذر بن أبي أسيد حين ولد، فوضعه على فخذه فأقاموا، فقال: «أين الصبي؟»، فقال أبو أسيد: قلبناه يا رسول الله، قال: «ما اسمه؟» قال: فلان، قال: «ولكن اسمه المنذر» (٢٠٥).

وروى أبي داود في سننه «عن أسامة بن أخدر أن رجلاً كان يقال له: أصرم، كان في النفر الذين أتوا رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «ما اسمك؟» قال: أصرم، قال: «بل أنت زرع» (٢٠٦).

قال أبو داود: وغير رسول الله ﷺ اسم العاص وعُتلة وشيطان والحكم وغراب وشهاب وحباب، فسمّاها: هاشمًا، وسمى حربًا: سلمًا، وسمى المضطجع: المنبعث، وأرضًا يقال لها عفرة، خضرة، وشعب الضلالة سماه: شعب الهدى، وبنو الزنية سماهم: بني الرشدة، وسمى بني مغوية: بني رشدة.

قال أبو داود: تركت أسانيداً للاختصار (٢٠٧).

(٢٠٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٣٩).

(٢٠٣) صحيح: أخرجه البخاري (٦١٩٢) ومسلم (٢١٤١).

(٢٠٤) صحيح: أخرجه أبو داود ٤٩٥٦ والبخاري بنحوه ٦١٩٠ وصححه الألباني في صحيح أبي داود.

(٢٠٥) صحيح: أخرجه البخاري (٦١٩١) مسلم (٢١٤٩).

(٢٠٦) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٩٥٤) والطبراني في الكبير (١/ ١٩٦) مطولاً، والحاكم

(٢٧٦/ ٤) وصححه الألباني في المشكاة (٤٧٧٥).

(٢٠٧) انظر سنن أبي داود تحت الحديث رقم (٤٩٥٦) وسوف يسوق ابن القيم بعض أسانيدها.

وفي «سنن البيهقي» من حديث الليث بن سعد عن يزيد بن حبيب عن عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي: قال «توفي صاحب لي غريباً، فكنا على قبره: أنا وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص، وكان اسمي: العاص، واسم ابن عمر: العاص، واسم ابن عمرو: العاص، فقال لنا رسول الله ﷺ: «انزلوا فأقبروه، وأنتم عبید الله» قال: فنزلنا فقبرنا أخانا، وصعدنا من القبر، وقد أبدلت أسماءنا» (٢٠٨) وإسناده جيد إلى الليث، ولا أدري ما هذا؟ فإنه لا يعرف تسمية عبد الله بن عمر، ولا ابن عمرو، بالعاص.

وقد قال ابن أبي شيبة في مصنفه: حدثنا محمد بن بشر حدثنا زكريا عن الشعبي قال: لم يدرك الإسلام من عصاة قريش غير مطيع، وكان اسمه العاصي، فسماه رسول الله ﷺ مطيعاً (٢٠٩).

وقال أبو بكر بن المنذر: حدثنا محمد بن إسماعيل، حدثنا أبو نعيم حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن هاني عن علي بن زياد قال: لما ولد الحسن سميته: حرباً، قال: فجاء النبي ﷺ فقال: «أروني ابني، ما سميتموه؟» قلنا: حرباً، قال: «بل هو حسن» فلما ولد الحسين سميته: حرباً فجاء النبي ﷺ فقال: «أروني ابني، ما سميتموه؟» قلنا: حرباً، قال: «بل هو حسين» قال: فلما ولد الثالث سميته: حرباً، فجاء النبي ﷺ فقال: «أروني ابني، ما سميتموه؟» قلنا: حرباً، قال: «بل هو محسن» ثم قال: «إني سميتهم بأسماء ولد هارون: شبر وشبير ومشير» (٢١٠).

وفي «مصنف ابن أبي شيبة»: حدثنا محمد بن فضيل عن العلاء بن المسيب عن خيثمة قال: كان اسم أبي في الجاهلية عزيزاً، فسماه رسول الله ﷺ: عبد الرحمن (٢١٠م). وقال البخاري في كتاب «الأدب»: حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثنا زيد بن الحباب

(٢٠٨) حسن: أخرجه البيهقي (٣٠٧ / ٩).

(٢٠٩) صحيح: أخرجه مسلم (١٧٨٢).

(٢١٠) ضعيف: أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٨٢٣) والطبراني في مسنده (١٢٩) وأحمد في مسنده (١ / ٩٨، ١١٨) والطبراني في الكبير (٢٧٧٣، ٢٧٧٤، ٢٧٧٥، ٢٧٧٦) وابن حبان في صحيحه (٦٩٥٨) والحاكم (٣ / ١٦٥) والبيهقي في الكبير (١٦٦ / ٦) وضعفه الألباني في ضعيف الأدب المفرد (١٣٣).

(٢١٠) مكرر صحيح: أخرجه أحمد (٤ / ١٧٨) وابن حبان في صحيحه (٥٨٢٨) وابن سعد في الطبقات (٦ / ٢٩٢) والحاكم (٤ / ٣٧٦) وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

قال: حدثني ابن عبد الرحمن بن سعيد المخزومي، وكان اسمه: الصرم، فسماه رسول الله ﷺ: سعيداً (٢١١).

حدثنا محمد بن سنان حدثنا عبد الله بن الحارث بن أبيض قال، حدثتني أمي راطة بنت مسلم عن أبيها قال: شهدت مع النبي ﷺ حنيناً، فقال لي: «ما اسمك؟» قلت: غراب، قال: «لا، بل أنت مسلم» (٢١٢).

فصل: وكما أن تغيير الاسم يكون لقبحة وكراهته، فقد يكون لمصلحة أخرى مع حسنه، كما غير اسم برة: بزنب، كراهة التزكية، وأن يقال: خرج من عند برة، أو يقال: كنت عند برة، فيقول: لا، كما ذكر في الحديث.

فصل: وغير النبي ﷺ اسم المدينة، وكان يثرب فسمها: طابة، كما في «الصحيحين» عن أبي حميد قال: أقبلنا مع النبي ﷺ من تبوك حتى أشرفنا على المدينة، فقال «هذه طابة» (٢١٣).

وفي «صحيح مسلم» عن جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله سمي المدينة طابة» (٢١٤).

ويكره تسميتها: يثرب كراهة شديدة، وإنما حكى الله تعالى تسميتها يثرب، عن المنافقين، فقال: ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾ (١٦) وَإِذْ قَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا ﴿ (الأحزاب: ١٢، ١٣).

وفي «سنن النسائي» من حديث مالك عن يحيى بن سعيد، أنه قال: سمعت أبا الحباب سعيد بن يسار يقول: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أمريت بقرية تاكل القرى، يقولون: يثرب، وهي المدينة تنفي الناس كما ينفي الكير خبث الحديد» (٢١٥).

(٢١١) ضعيف: أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٨٢٢) وضعفه الألباني في ضعيف الأدب المفرد (١٣٢).

(٢١٢) ضعيف: أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٨٢٤) وفي التاريخ (٧/ ٢٧٢) والحاكم في المستدرک (٤/ ٢٧٥) وضعفه الألباني في ضعيف الأدب المفرد (١٣٤).

(٢١٣) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٧٢) مسلم (١٣٩٢).

(٢١٤) صحيح: أخرجه مسلم (١٣٨٥).

(٢١٥) صحيح: أخرجه البخاري (١٨٧١) مسلم (١٣٨٢).

الفصل الرابع:

في جواز تسمية المولود بأبي فلان

في «الصحيحين» من حديث أنس قال: كان النبي ﷺ أحسن الناس خلقاً، وكان لي أخ يقال له: أبو عمير، وكان النبي ﷺ إذا جاء يقول له: «يا أبا عمير ما فعل النغير» (٢١٦) نغير كان يلعب به (٢١٧).

قال الراوي: أظنه كان فطيماً.

وكان أنس يكنى قبل أن يولد له بأبي حمزة، وأبو هريرة كان يكنى بذلك، ولم يكن له ولد إذا ذاك، وأذن النبي ﷺ لعائشة أن تكنى بأم عبد الله، وهو عبد الله بن الزبير، وهو ابن أختها أسماء بنت أبي بكر، هذا هو الصحيح، لا الحديث الذي روى أنها أسقطت من النبي ﷺ سقطاً، فسماه عبد الله، وكنّاها به، فإنه حديث لا يصح، ويجوز تسمية الرجل الذي له أولاد بغير أولاده.

ولم يكن لأبي بكر ابن اسمه بكر، ولا لعمر ابن اسمه حفص، ولا لأبي ذر ابن اسمه ذر، ولا لخالد ابن اسمه سليمان، وكان يكنى أبا سليمان، وكذلك أبو سلمة، وهو أكثر من أن يحصى، فلا يلزم من جواز التسمية أن يكون له ولد أو لا أن يكنى باسم ذلك الولد، والله أعلم، والتسمية نوع تكثير وتفخيم للمكنى وإكرام له، كما قال:

أكنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسوأة اللقب

(٢١٦) النغير: طائر يشبه العصفور أحمر المنقار.

(٢١٧) صحيح: أخرجه البخاري (٦١٢٩، ٦٢٠٣) مسلم (٢١٥٠).

الفصل الخامس:

في أن التسمية حق للأب، لا للأم

هذا مما لا نزاع فيه بين الناس، وأن الأبوين إذا تنازعا في تسمية الولد، فهي للأب، والأحاديث المتقدمة كلها تدل على هذا وهذا، كما أنه يدعى لأبيه لا لأمه، فيقال: فلان ابن فلان.

قال تعالى: ﴿ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ (الأحزاب: ٥) والولد يتبع أمه في الحرية والرق، ويتبع أباه في النسب، والتسمية: تعريف النسب والمنسوب ويتبع في الدين خير أبويه ديناً، فالتعريف: كالتعليم والعقيقة، وذلك إلى الأب، لا إلى الأم، وقد قال النبي ﷺ: «ولد لي الليلة مولود، فسميته باسم أبي إبراهيم» (٢١٨) وتسمية الرجل ابنه كتسمية غلامه.

الفصل السادس:

في الفرق بين الاسم والكنية واللقب

هذه الثلاثة وإن اشتركت في تعريف المدعو بها، فإنها تفترق في أمر آخر، وهو أن الاسم إما أن يفهم مدحاً أو ذمّاً أو لا يفهم واحداً منهما، فإن أفهم ذلك فهو اللقب، وغالب استعماله في الذم، ولهذا قال الله سبحانه: ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ (الحجرات: ١١) ولا خلاف في تحريم تلقيب الإنسان بما يكرهه سواء كان فيه أو لم يكن، وأما إذا عرف بذلك، واشتهر به، كالأعمش والأشتر والأصم والأعرج، فقد اضطرد استعماله على السنة أهل العلم قديماً وحديثاً، وسهل فيه الإمام أحمد.

قال أبو داود في «مسائله»: سمعت أحمد بن حنبل سئل عن الرجل يكون له اللقب، لا يعرف إلا به ولا يكرهه؟ قال: ليس يقال: سليمان الأعمش وحميد الطويل، كأنه لا يرى به بأساً.

قال أبو داود: سألت أحمد عنه مرة أخرى، فرخص فيه.

قلت: كان أحمد يكره أن يقول: الأعمش، قال الفضيل: يزعمون كان يقول: سليمان، وإما أن لا يفهم مدحاً ولا ذمّاً، فإن صدر بأب وأم فهو الكنية، كأبي فلان وأم فلان، وإن لم يصدر بذلك فهو الاسم: كزيد وعمرو، وهذا هو الذي كانت تعرفه العرب، وعليه مدار مخاطبتهم، وأما فلان الدين، وعز الدولة، وبهاء الدولة، فإنهم لم يكونوا يعرفون ذلك، وإنما أتى هذا من قبل العجم.

الفصل السابع:

في حكم التسمية باسم نبينا ﷺ

والتكنى بكنيته إفراداً وجمعاً

ثبت في «الصحيحين» من حديث محمد بن سيرين عن أبي هريرة: قال أبو القاسم ﷺ: «تسموا باسمي ولا تكونوا بكنيتي» (٢١٩)، وقال البخاري في صحيحه: باب قول النبي ﷺ «تسموا باسمي ولا تكونوا بكنيتي» قال أنس عن النبي ﷺ (٢٢٠).

حدثنا مسدد حدثنا خالد عن حصين عن سالم عن جابر قال: ولد لرجل منا غلام فسماه القاسم، فقالوا: لا تكنيه حتى تسأل النبي ﷺ فقال: «تسموا باسمي ولا تكونوا بكنيتي» (٢٢١).

حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا سفيان سمعت ابن المنكدر وسمعت جابر بن عبد الله يقول: ولد لرجل منا غلام فسماه القاسم، فقلنا: لا تكنيك بابي القاسم ولا ننعملك عينا، فأتى النبي ﷺ فذكر له ذلك، فقال: «سم ابنك عبد الرحمن» (٢٢٢).

وفي صحيح مسلم من حديث إسحاق بن راهويه، أخبرنا جرير عن منصور عن سالم ابن أبي الجعد عن جابر قال: ولد لرجل منا غلام فسماه محمداً، فقال له قومه: لا ندعك تسمى باسم رسول الله ﷺ، فانطلق بابنه حامله على ظهره، فقال: يا رسول الله وُلد لي غلام فسميته محمداً فقال لي قومي: لا ندعك تسمى باسم رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: «تسموا باسمي ولا تكونوا بكنيتي، فإنما أنا قاسم أقسم بينكم» (٢٢٣).

وفي صحيحه من حديث أبي كريب عن مروان الفزاري عن حميد عن أنس قال: نادى رجل رجلاً بالبقيع: يا أبا القاسم! فالتفت إليه رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، إني لم أعنك، إنما دعوت فلاناً، فقال رسول الله ﷺ: «تسموا باسمي ولا تكونوا بكنيتي» (٢٢٤).

(٢١٩) صحيح: أخرجه البخاري (٦١٨٨) مسلم (٢١٣٤).

(٢٢٠) صحيح: أخرجه البخاري (٢١٢٠) مسلم (٢١٣١).

(٢٢١) صحيح: أخرجه البخاري (٦١٨٧) مسلم (٢١٣٣).

(٢٢٢) صحيح: أخرجه البخاري (٦١٨٩) مسلم (٢١٣٣).

(٢٢٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢١٣٣) وعند البخاري من طريق آخر (٣١١٤).

(٢٢٤) سبق تخريجه، وهو في الصحيحين.

فاختلف أهل العلم فى هذا الباب بعد إجماعهم على جواز التسمي به ﷺ: فعن أحمد روايتان: إحداهما: يكره الجمع بين اسمه وكنيته، فإن أفرد إحداهما لم يكره، والثانية: يكره التكني بكنيته، سواء جمعها إلى الاسم أو أفردها. قال البيهقي: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ: سمعت أبا العباس محمد بن يعقوب يقول: سمعت الربيع بن سليمان يقول: سمعت الشافعي يقول: لا يحل لأحد أن يتكنى بأبي القاسم كان اسمه محمداً أو غيره، وروى معنى قوله هذا عن طاوس. قال السهيلي: وكان ابن سيرين يكره أن يكنى أحداً أبا القاسم، وكان اسمه محمداً أو لم يكن.

وقالت طائفة: هذا النهي على الكراهة لا على التحريم. قال وكيع: عن ابن عون قلت لمحمد: أكان يكره أن يكنى الرجل بأبي القاسم، وإن لم يكن اسمه محمداً؟ قال: نعم. وقال ابن عون عن ابن سيرين: كانوا يكرهون أن يكنى الرجل أبا القاسم وإن لم يكن اسمه محمداً؟ قال: نعم.

ويتعين حمل النهي على الكراهة جمعاً بينه وبين أحاديث الإذن فى ذلك. وقالت طائفة أخرى: بل ذلك مباح، وأحاديث النهي منسوخة، واحتجوا بما رواه أبو داود فى سننه، حدثنا النفيلي حدثنا محمد بن عمران الحجبي عن جدته صفية بنت شيبة عن عائشة ؓ قالت: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إني قد ولدت غلاماً، فسميته محمداً، وكنيته أبا القاسم، فذكر لى أنك تكره ذلك، فقال: «ما الذى أحل اسمي وحرمت كنيتي؟ أو ما الذى حرم كنيتي وأحل اسمي؟» (٢٢٥).

وقال ابن أبي شيبة: حدثنا محمد بن الحسن حدثنا أبو عوانة عن مغيرة عن إبراهيم قال: كان محمد بن الأشعث، ابن أخت عائشة، وكان يكنى أبا القاسم، وقال ابن أبي خيثمة: حدثنا الزبير بن بكار حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأودى قال: حدثني أسامة بن حفص، مولئى لآل هشام بن زهرة عن راشد بن حفص قال: أدركت أربعة من أبناء أصحاب

(٢٢٥) ضعيف: أخرجه أبو داود (٤٩٦٨) والبخارى فى التاريخ (١/ ١٥٥) والطبراني فى الصغير (١/ ١٤، ١٥) والبيهقى فى السنن الكبير (٩/ ٣٠٩، ٣١٠) وضعفه الألبانى فى ضعيف أبى داود (١٠٥٧).

رسول الله ﷺ كل منهم يسمى محمداً ويكنى أبا القاسم: محمد بن طلحة بن عبيد الله، ومحمد بن أبي بكر، ومحمد بن علي بن أبي طالب، ومحمد بن سعد بن أبي وقاص.
قال: حدثنا أبي حدثنا جرير عن مغيرة عن إبراهيم قال: كان محمد بن علي يكنى أبا القاسم، وكان محمد بن الأشعث يكنى بها، ويدخل على عائشة فلا تنكر ذلك.
قال السهيلي: وسئل مالك عن اسم محمد ويكنى بأبي القاسم؟ فلم ير به بأساً، فقل له أكنيت ابنك أبا القاسم واسمه محمداً؟ فقال: ما كنيت بها ولكن أهله يكنونه بها، ولم أسمع في ذلك نهياً ولا أرى بذلك بأساً.

وقالت طائفة أخرى: لا يجوز الجمع بين الكنية والاسم، ويجوز إفراد كل واحد منهما، واحتجت هذه الفرقة بما رواه أبو داود في سننه، حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا هشام عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ قال: «من تسمى باسمي فلا يتكنى بكنيتي، ومن تكنى بكنيتي فلا يتسمى باسمي» (٢٢٦).

وقال أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا وكيع عن سفيان عن عبد الكريم الجزري عن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن عمه، قال: قال رسول الله ﷺ «لا تجمعوا بين اسمي وكنيتي» (٢٢٧).

وقال ابن أبي خيثمة: وقيل: إن محمد بن طلحة لما ولد، أتى طلحة النبي ﷺ فقال: اتسمه محمد: أكنيه أبا القاسم؟ فقال: «لا تجمعهما له، وهو: أبو سليمان».

وقالت طائفة أخرى: النهي عن ذلك مخصوص بحياته، لأجل السبب الذي ورد النهي لأجله، وهو دعاء غيره بذلك، فيظن أنه يدعوه، واحتجت هذه الفرقة بما رواه أبو داود في سننه: حدثنا أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة قالوا: حدثنا أبو أسامة عن فطر عن منذر عن محمد ابن الحنفية قال: قال علي بن أبي طالب: يا رسول الله إن ولد لي بعدك ولد، أسميه باسمك وأكنيه بكنيتك؟ قال: «نعم» (٢٢٨).

(٢٢٦) ضعيف بهذا اللفظ: أخرجه أحمد (٣/٣١٣) وأبو داود (٤٩٦٦) والترمذي (٢٨٤٢) وابن حبان في صحيحه (٥٨١٦) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/٣٣٩) والبيهقي في السنن الكبير (٩/٣٠٩) وضعفه الألباني في ضعيف أبي داود (١٠٥٦).
(٢٢٧) صحيح: انظر التخريج السابق، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٧٢٣١).
(٢٢٨) صحيح: أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٨٤٣) أحمد (١/٩٥) أبو داود (٤٩٦٧) والترمذي (٢٨٤٣) وابن أبي شيبة (٦/١٦٠) والحاكم في المستدرک (٤/٢٧٨) والبيهقي في الكبير (٩/٣٠٩) وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد (٦٤٧).

وقال حميد بن زنجويه في كتاب الأدب: سألت ابن أبي أويس: ما كان مالك يقول في رجل يجمع بين كنية النبي ﷺ واسمه؟ فأشار إلى شيخ جالس معنا، فقال: هذا محمد بن مالك، سماه محمداً وكناه أبا القاسم، وكان يقول: إنما نهى عن ذلك في حياة النبي ﷺ كراهية أن يدعى أحد باسمه وكنيته، فإلتفت النبي ﷺ، فأما اليوم، فلا بأس بذلك.

قال حميد بن زنجويه: إنما كره أن يدعى أحد بكنيته في حياته، ولم يكره أن يدعى باسمه، لأنه لا يكاد أحد يدعوه باسمه، فلما قبض ذهب ذلك، ألا ترى أنه أذن لعلي إن ولد له ولد بعده أن يجمع له الاسم والكنية، وإن نفراً من أبناء وجوه الصحابة جمعوا بينهما، منهم: محمد بن أبي بكر، ومحمد بن جعفر بن أبي طالب، ومحمد بن سعد بن أبي وقاص، ومحمد بن حاطب، ومحمد بن المنذر.

وقال ابن أبي خيثمة في تاريخه: حدثنا ابن الأصبهاني حدثنا علي بن هاشم عن فطر عن منذر عن ابن الحنفية قال: قال رسول الله ﷺ «إنه سيولد لك بعدى ولد، فسمه باسمي وكنه بكنيتي» فكانت رخصة من رسول الله ﷺ لعلي.

وللكراهة ثلاثة مآخذ،

أحدها: إعطاء الاسم لغير من يصلح له، وقد أشار النبي ﷺ إلى هذه العلة، بقوله: «إنما أنا قاسم، أقسم بينكم» فهو ﷺ يقسم بينهم ما أمر به تعالى بقسمته، لم يكن يقسمه كقسمة الملوك الذين يعطون من شاءوا ويحرمون من شاءوا.

والثاني: خشية الالتباس وقت المخاطبة والدعوة، وقد أشار إلى هذه العلة في حديث أنس المتقدم حيث قال الداعي: لم أعنك، فقال: «تسموا باسمي ولا تكونوا بكنيتي».

والثالث: أن في الاشتراك الواقع في الاسم والكنية معاً زوال مصلحة الاختصاص والتمييز بالاسم والكنية، كما نهى أن ينقش أحد على خاتمه كنقشه (٢٢٩).

فعلى المأخذ الأول: يمنع الرجل من كنيته في حياته وبعد موته، وعلى المأخذ الثاني: يختص المنع بحال حياته، وعلى المأخذ الثالث: يختص المنع بالجمع بين الكنية والاسم دون أفراد أحدهما، والأحاديث في هذا الباب تدور على هذه المعاني الثلاثة، والله أعلم.

الفصل الثامن:

في جواز التسمية بأكثر من اسم واحد

لما كان المقصود بالاسم التعريف والتمييز، وكان الاسم الواحد كافياً في ذلك، كان الاختصار عليه أولى، ويجوز التسمية بأكثر من اسم واحد، كما يوضع له اسم وكنية ولقب، وأما أسماء الرب تعالى وأسماء كتابه وأسماء رسله، فلما كانت نوعاً دالة على المدح والثناء لم تكن من هذا الباب، بل من باب تكثير الأسماء لجلالة المسمى وعظمته وفضله، قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ (الأعراف: ١٨).

وفي «الصحيحين» من حديث جبير بن مطعم قال: قال رسول الله ﷺ: «لِي خَمْسَةُ أَسْمَاءٍ: أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحْمَدُ، وَأَنَا الْمَاحِي، الَّذِي يَمْحُو اللَّهُ بِي الْكُفْرَ، وَأَنَا الْحَاشِرُ الَّذِي يَحْشُرُ النَّاسَ عَلَى قَدَمِي، وَأَنَا الْعَاقِبُ، الَّذِي لَيْسَ بَعْدِي نَبِيٌّ» (٢٣٠).

وقال الإمام أحمد: حدثنا أسود بن عامر، حدثنا أبو بكر، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل، عن حذيفة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَحْمَدُ، وَنَبِيُّ الرَّحْمَةِ، وَنَبِيُّ التَّوْبَةِ، وَالْحَاشِرُ، وَالْمَقْفِيُّ، وَنَبِيُّ الْمَلَاحِمِ» (٢٣١).

قال الإمام أحمد: حدثنا يزيد بن هارون حدثنا المسعودي عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة عن أبي موسى قال: سمى لنا رسول الله ﷺ نفسه أسماء، منها ما حفظناه ومنها ما لم نحفظه: «أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَحْمَدُ، وَالْمَقْفِيُّ، وَالْحَاشِرُ، وَنَبِيُّ التَّوْبَةِ، وَنَبِيُّ الْمَلَاحِمِ» (٢٣٢) رواه مسلم في «صحيحه».

وذكر أبو الحسن بن فارس لرسول الله ﷺ ثلاثة وعشرين اسماً: محمد، وأحمد، والمحي، والعاقب، والمقفى، ونبي الرحمة، ونبي التوبة، ونبي الملاحم، والشاهد، والمبشر، والنذير، والضحوك، والقتال، والمتوكل، والفتاح، والأمين، والخاتم، والمصطفى، والرسول، والنبي، والامي، والقاسم، والحاشر.

(٢٣٠) صحيح: أخرجه البخاري (٣٥٣٢) مسلم (٢٣٥٤).

(٢٣١) حسن: أخرجه أحمد (٤٠٥ / ٥) والبغوي في شرح السنة (٣٦٣١) وحسنه الألباني في مختصر الشمائل (٣١٦).

(٢٣٢) صحيح: أخرجه مسلم (٢٣٥٥) أحمد (٤ / ٤٠٤، ٤٠٧).

الفصل التاسع:

في بيان ارتباط معنى الاسم بالمسمى

وقد تقدم ما يدل على ذلك من وجوه:

أحدها: قول سعيد بن المسيب: ما زالت فينا تلك الحزونة، وهي التي حصلت من تسمية الجد بحزن، وقد تقدم قول عمر لجمرة بن شهاب: أدرك أهلك فقد احترقوا، ومنع النبي ﷺ من كان اسمه حرباً أو مرة أن يحلب الشاة، تلك التي أراد حليها، وشاهد ذلك كثير جداً، فقل أن ترى اسماً قبيحاً إلا وهو على مسمى قبيح، كما قيل:

وقلما أبصرت عيناك ذا لقب إلا ومعناه إن فكرت في لقبه
والله سبحانه بحكمته في قضائه وقدره يلهم النفوس أن تضع الأسماء على حسب
مسمياتها، لتناسب حكمته تعالى بين اللفظ ومعناه، كما تناسبت بين الأسباب
ومسبباتها، قال أبو الفتح بن جنى: ولقد مر بي دهر، وأنا أسمع الاسم، لا أدري معناه فأخذ
معناه من لفظه، ثم اكتشفت، فإذا هو ذلك بعينه أو قريب منه.

فذكرت ذلك لشيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله، فقال: وأنا يقع لي ذلك كثيراً.
وقد تقدم قوله ﷺ: «أسلم سالمها الله، وغفار غفر الله لها، وعصية عصت الله
ورسوله» (٢٣٣) ولما أسلم وحشى - قاتل حمزة، وقف بين يدي النبي ﷺ فكره اسمه
وفعله وقال: «غيب وجهك عني» (٢٣٤).

وبالجملة فالأخلاق والأعمال والأفعال القبيحة تستدعي أسماء تناسبها، وأضدادها
تستدعي أسماء تناسبها وكما أن ذلك ثابت في أسماء الأوصاف، فهو كذلك في أسماء
الاعلام، وما سمي رسول الله ﷺ: محمداً وأحمد إلا لكثرة خصال الحمد فيه، ولهذا كان
لواء الحمد بيده، وأمهته الحمادون، وهو أعظم الخلق حمداً لربه تعالى، ولهذا أمر رسول الله
ﷺ بتحسين الأسماء، فقال: «حسنوا أسماءكم» (٢٣٥)، فإن صاحب الاسم الحسن، قد
يستحى من اسمه، وقد يحمله اسمه على فعل ما يناسبه وترك ما يضاده، ولهذا ترى أكثر
السفل أسماؤهم تناسبهم، وأكثر العلية أسماؤهم تناسبهم، وبالله التوفيق.

(٢٣٣) سبق تخريجه.

(٢٣٤) سبق تخريجه.

(٢٣٥) سبق تخريجه وانظر ضعيف الجامع (٢٠٣٦).

الفصل العشرون:

في بيان أن الخلق يدعون يوم القيامة بآبائهم لا بأمهاتهم

هذا هو الصواب الذي دلت عليه السنة الصحيحة الصريحة ونص عليه الأئمة كالبخاري وغيره، فقال في « صحيحه » : باب « يدعى الناس يوم القيامة بآبائهم لا بأمهاتهم » ثم ساق في الباب حديث ابن عمر، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا جمع الله الأولين والآخرين يوم القيامة، يرفع الله لكل غادر لواء يوم القيامة، فيقال : هذه غدره فلان ابن فلان » (٢٣٦).

وفي سنن أبي داود بإسناد جيد عن أبي الدرداء، قال : قال رسول الله ﷺ « إنكم تدعون يوم القيامة باسمائكم وأسماء آبائكم، فحسنوا أسماءكم » .

فزعم بعض الناس أنهم يدعون بأمهاتهم، واحتجوا في ذلك بحديث لا يصح، وهو في معجم الطبراني من حديث أبي أمامة، عن النبي ﷺ : « إذا مات أحد من إخوانكم فسويتم التراب على قبره، فليقم أحدكم على رأس قبره، ثم ليقل : يا فلان ابن فلان فإنه يسمعه ولا يجيبه، ثم يقول : يا فلان ابن فلانة، فإنه يقول، أرشدنا يرحمك الله ... » الحديث، وفيه : فقال رجل : يا رسول الله ! فإن لم يعرف اسم أمه ؟ قال : « فلينسبه إلى أمه حواء، يا فلان ابن حواء » (٢٣٧).

قَالُوا: وأيضاً فالرجل قد لا يكون نسبه ثابتاً من أبيه كالمنفى باللعان وولد الزنى، فكيف يدعى بآبيه!

والجواب : أما الحديث فضعيف باتفاق أهل العلم بالحديث، وأما من انقطع نسبه من جهة أبيه، فإنه يدعى بما يدعى به في الدنيا، فالعبد يدعى في الآخرة بما يدعى به في الدنيا من أب أو أم، والله أعلم.

(٢٣٦) صحيح : أخرجه البخاري (٦١٧٧) مسلم (١٧٣٥).

(٢٣٧) سبق تخريجه.

الباب التاسع:

في ختان المولود وأحكامه

وفيه أربعة عشر فصلاً:

الفصل الأول: في معنى الختان واشتقاقه ومسماه.

الفصل الثاني: في ختان إبراهيم الخليل والأنبياء من بعده.

الفصل الثالث: في مشروعيته، وأنه من خصال الفطرة.

الفصل الرابع: في اختلاف أهل العلم في وجوبه.

الفصل الخامس: في وقت الوجوب.

الفصل السادس: في اختلافهم في الختان في السابع من الولادة، هل هو مكروه أم لا؟

وحجة الفريقين.

الفصل السابع: في بيان حكمة الختان وفوائده.

الفصل الثامن: في بيان القدر الذي يؤخذ في الختان.

الفصل التاسع: في أن حكمه يعم الذكر والأنثى.

الفصل العاشر: في حكم جنابة الخاتن وسراية الختان.

الفصل الحادي عشر: في أحكام الأكل في طهارته وصلاته وإمامته وذبيحته وشهادته.

الفصل الثاني عشر: في المسقطات لوجوبه.

الفصل الثالث عشر: في ختان نبينا ﷺ والاختلاف فيه، هل ولد مختوناً أو ختن بعد

الولادة، ومتى ختن؟.

الفصل الرابع عشر: في الحكمة التي لأجلها يبعث الناس يوم القيامة غراً غير

مختونين.

الفصل الأول:

في بيان معناه واشتقاقه

الختان: اسم لفعل الخائن وهو مصدر، كالنزول والقتال، ويسمى به موضع الختن أيضاً ومنه الحديث: «إذا التقى الختانان وجب الغسل» (٢٣٩) ويسمى في حق الأنثى خفصاً، يقال: خنتت الغلام ختناً، وخفضت الجارية خفصاً، ويسمى في الذكر إعداراً، أيضاً، وغير المعذور: يسمى أغلف وأقلف، وقد يقال: الأعدار لهما أيضاً.

قال في الصحاح: قال أبو عبيد: عذرت الجارية والغلام أعذرهما عذراً: خنتتهما، وكذلك أعذرتهما، قال: والأكثر خفضت الجارية.

والقلفة والغرلة: هي الجلد التي تقطع.

قال: وتزعم العرب أن الغلام إذا ولد في القمر، قشعت قلفته فصار كالمختون.

فختان الرجل: هو الحرف المستدير على أسفل الحشفة، وهو الذي ترتبت الأحكام على تغييبه في الفرج، فيترتب عليه أكثر من ثلاثمائة حكم، وقد جمعها بعضهم فبلغت أربعمائة إلا ثمانية أحكام.

وأما ختان المرأة فهي جلدة كعرف الديك فوق الفرج، فإذا غابت الحشفة في الفرج حاذى ختانه ختانها، فإذا تحاذيا فقد التقيا كما يقال: التقى الفارسان إذا تحاذيا، وإن لم يتضاما.

والمقصود: أن الختان اسم للمحل، وهي الجلد التي تبقى بعد القطع، واسم للفعل وهو فعل الخائن، ونظير هذا: السواك، فإنه اسم للآلة التي يستاك بها، وقد يطلق الختان على الدعوة إلى وليمته، كما تطلق العقيقة على ذلك أيضاً.

الفصل الثاني:

في ذكر ختان إبراهيم الخليل والأنبياء بعده صلى الله عليهم أجمعين

في «الصحيحين من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «اختتن إبراهيم عليه السلام، وهو ابن ثمانين سنة بالقدوم» (٢٤٠) قال البخاري: القدوم: مخففة وهو اسم موضع.

وقال المروزي: سئل أبو عبد الله هل ختن إبراهيم نفسه بقدوم؟ قال: بطرف القدوم، وقال أبو داود وعبد الله بن أحمد وخرب: إنهم سألوا أحمد عن قوله: اختتن بالقدوم، قال: هو موضع، وقال غيره: هو اسم للآلة واحتج بقول الشاعر:

فقلت أعيروني القدوم لعلني

أخط به قبراً لأبيض ماجد

وقالت طائفة: من رواه مخففاً، فهو اسم الموضع، ومن رواه مثقلاً فهو اسم الآلة، وقد رويت قصة ختان الخليل بالفاظ يوههم بعضها التعارض، ولا تعارض فيها بحمد الله ونحن نذكرها.

ففي صحيح البخاري من حديث أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «اختتن إبراهيم. وهو ابن ثمانين سنة - بالقدوم» (٢٤١) وفي لفظ «اختتن إبراهيم بعد ثمانين سنة بالقدوم» مخففة.

وفي حديث يحيى بن سعيد عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة مثله، وقال: يحيى: والقدوم: الفأس.

وقال النضر بن شميل: قطعه بالقدوم، فقليل له: يقولون قدوم: قرية بالشام، فلم يعرفه، وثبت على قوله، قال الجوهري: القدوم الذي ينحت به مخفف، قال ابن السكيت: ولا تقل: قدوم بالتشديد، قال: والقدوم أيضاً اسم موضع - مخفف.

(٢٤٠) صحيح: أخرجه البخاري (٣٣٥٦) مسلم (٢٣٧٠).

(٢٤١) سبق تخريجه.

والصحيح أن القدوم في الحديث: الآلة، لما رواه البيهقي: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد بن أبي عمر، قالوا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا محمد بن عبد الله، حدثنا أبو عبد الرحمن المقرئ حدثنا موسى بن علي قال: سمعت أبي يقول: إن إبراهيم خليل الرحمن أمر أن يختتن وهو ابن ثمانين سنة، فعجل فاختتن بقدوم، فاشتد عليه الوجع، فدعا ربه فأوحى الله إليه إنك عجلت قبل أن نأمرك بالآلة، قال: يا رب كرهت أن أؤخر أمرك، قال: وختن إسماعيل وهو ابن ثلاث عشرة سنة، وختن إسحاق وهو ابن سبعة أيام (٢٤٢).

وقال حنبل: حدثنا عاصم، حدثنا أبو أويس، قال: حدثني أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إبراهيم أول من اختتن، وهو ابن مائة وعشرين سنة، اختتن بالقدوم، ثم عاش بعد ذلك ثمانين سنة»، ولكن هذا حديث معلول، رواه يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قوله (٢٤٣)، ومع هذا فهو من رواية أبي أويس عبد الله ابن عبد الله المدني، وقد روى له مسلم في صحيحه محتجاً به، وروى له أهل السنن الأربعة، وقال أبو داود: هو صالح الحديث، واختلفت الرواية فيه عن ابن معين، فروى عنه الدوري في حديثه ضعيف، وروى عنه توثيقه، ولكن المغيرة بن عبد الرحمن وشعيب بن أبي حمزة وغيرهما رووا عن أبي الزناد خلاف ما رواه أبو أويس، وهو ما رواه أصحاب الصحيح أنه اختتن وهو ابن ثمانين سنة، وهذا أولى الصواب، وهو يدل على ضعف المرفوع والموقوف.

وقد أجاب بعضهم بأن قال: «الروايتان صحيحتان، ووجه الجمع بين الحديثين يعرف من مدة حياة خليل، فإنه عاش مائتي سنة منها ثمانون غير مختون، ومنها عشرون ومائة سنة مختوناً، فقلوله: «اختتن لثمانين سنة مضت من عمره»، والحديث الثاني «اختتن لمائة وعشرين سنة بقيت من عمره»، في هذا الجمع نظر لا يخفى، فإنه قال: «أول من اختتن إبراهيم وهو ابن مائة وعشرين سنة»، ولم يقل: اختتن لمائة وعشرين سنة. وقد ذكرنا رواية يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة موقوفاً عليه: أنه

(٢٤٢) ضعيف: أخرجه البيهقي (٢٢٦ / ٨) وعزاه الحافظ في الفتح (٤٤٩ / ٦) لأبي يعلى، وقال: هو معضل.

(٢٤٣) منكر: أخرجه ابن عدى في الكامل (١٨٣ / ٤) وانظر تفصيل الكلام عليه في الضعيفة للألباني (٢١١٢ / ٥).

اختتن وهو ابن مائة وعشرين سنة، والرواية الصحيحة المرفوعة عن أبى هريرة تخالف هذا، على أن الوليد بن مسلم قد قال: أخبرنى الأوزاعى، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة يرفعه، قال: اختتن إبراهيم وهو ابن عشرين ومائة سنة، ثم عاش بعد ذلك ثمانين سنة، وهذا حديث معلول، فقد رواه جعفر بن عون وعكرمة بن إبراهيم عن يحيى بن سعيد عن أبى هريرة قوله، والمرفوع الصحيح أولى منه، والوليد بن مسلم معروف بالتدليس.

قال هيثم بن خارجة: قلت للوليد بن مسلم: قد أفسدت حديث الأوزاعى، قال كيف؟ قلت: تروى عن الأوزاعى عن نافع، وعن الأوزاعى عن الزهرى، وعن الأوزاعى عن يحيى بن سعيد، وغيرك يدخل بين الأوزاعى وبين نافع عبد الله بن عامر الأسلمى، وبينه وبين الزهرى إبراهيم بن ميسرة وقرة وغيرهما، فما يحملك على هذا؟ قال: أنبل الأوزاعى أن يروى عن مثل هؤلاء؟ قلت: فإذا روى الأوزاعى عن هؤلاء وهؤلاء ضعاف، أصحاب أحاديث مناكير، فاسقطتهم أنت، وصيرتها من رواية الأوزاعى عن الثقات ضعفت الأوزاعى، فلم يلتفت إلى قولى.

وقال أبو مسهر: كان الوليد بن مسلم يحدث بأحاديث الأوزاعى عن الكذابين ثم يدلسها عنهم.

وقال الدارقطنى: الوليد بن مسلم يروى عن الأوزاعى أحاديث - هي عند الأوزاعى عن شيوخ ضعفاء، عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعى مثل: نافع وعطاء والزهرى، فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعى عن عطاء.

وقال الإمام أحمد فى رواية ابنه عبد الله: كان الوليد رفعا، وفى رواية المروزي: هو كثير الخطأ.

وقد روى هذا الحديث من غير هذا الطريق من نسخة نبيط بن شريط عن النبى ﷺ: «أول من أضاف: الضيف إبراهيم، وأول من لبس السراويل: إبراهيم، وأول من اختتن: إبراهيم بالقدوم، وهو ابن عشرين ومائة سنة»، وهذه النسخة ضعفها أئمة الحديث. وبالجمل، فهذا الحديث ضعيف معلول لا يعارض ما ثبت فى الصحيح ولا يصح تأويله بما ذكره هذا القائل لوجه:

أحدها: أن لفظ لا يصلح له، فإنه قال: «اختتن وهو ابن عشرين ومائة سنة».

الثاني: أنه قال: «ثم عاش بعد ذلك ثمانين سنة».

الثالث: أن الذي يحتمله على تعسر واستكراه قوله: اختتن لمائة وعشرين سنة، ويكون المراد بقيت من عمره لا مضت.

والمعروف في مثل هذا الاستعمال إنما هو إذا كان الباقي أقل من الماضي، فإن المشهور من استعمال العرب في خلت وبقيت، وأنه من أول الشهر إلى نصفه، يقال: خلت وخلون، ومن نصفه إلى آخر: بقيت وبقيت، فقوله: لمائة وعشرين بقيت من عمره، مثل أن يقال: لاثنتين وعشرين ليلة بقيت من الشهر، وهذا لا يسوغ، وبالله التوفيق.

والختان كان من الخصال التي ابتلى الله سبحانه بها إبراهيم خليله، فأتمهن وأكملهن، فجعله إماماً للناس، وقد روى أنه أول من اختتن، كما تقدم، والذي في الصحيح «اختتن إبراهيم وهو ابن ثمانين سنة»، واستمر الختان بعده في الرسل وأتباعهم حتى في المسيح فإنه اختتن، والنصارى تقر بذلك ولا تجحده، كما تقر بأنه حرم لحم الخنزير، وحرم كسب السبت، وصلى إلى الصخرة، ولم يصم خمسين يوماً، وهو الصيام الذي يسمونه: الصوم الكبير.

وفي «جامع الترمذي» ومسنند الإمام أحمد من حديث أبي أيوب قال: قال رسول الله ﷺ: «أربع من سنن المرسلين: الحياء، والتعطر، والسواك، والنكاح» (٢٤٤) قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

واختلف في ضبطه، فقال بعضهم: الحياء بالياء والمد، وقال بعضهم: الحناء بالنون. وسمعت شيخنا: أبو الحجاج الحافظ المزني يقول: وكلاهما غلط، وإنما هو الختان، ف وقعت النون في الهامش، فذهبت، فاختلف في اللفظة، قال: وكذلك رواه المحاملي عن الشيخ الذي روى عنه الترمذي بعينه، فقال: الختان، قال: وهذا أولى من الحياء والحناء، فإن الحياء خلق، والحناء ليس من السنن، ولا ذكره النبي ﷺ في خصال الفطرة، ولا ندب إليه بخلاف الختان.

(٢٤٤) ضعيف: أخرجه أحمد (٤٢١ / ٥) وابن أبي شيبه (١٩٧ / ١) وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٧٦٠).

فصل

في ختان الرجل نفسه بيده

قال المروزي: سئل أبو عبد الله عن الرجل يختن نفسه؟ فقال: إن قوى.
وقال الخلال: أخبرني عبد الكريم بن الهيثم، قال: سمعت أبا عبد الله وسئل عن
الرجل يختن نفسه؟ قال: إن قوى على ذلك.
قال: وأخبرني محمد بن هارون، أن إسحاق حدثهم أن أبا عبد الله سئل عن المرأة
يدخل عليها زوجها لم تختتن يجب عليها الختان؟ فقال: الختان سنة حسنة، وذكر نحو
مسألة المروزي في ختان نفسها، قيل له: فإن قويت على ذلك؟ قال: ما أحسنه، وسئل عن
الرجل يختن نفسه؟ قال: إذا قوى عليه، فهو حسن وهي سنة حسنة.

الفصل الثالث:

في مشروعيته، وأنه من خصال الفطرة

وفي «الصحيحين» من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «الفطرة خمس: الختان، والاستحدا، وقص الشارب، وتقليم الأظفار، ونتف الإبط» (٢٤٥).

فجعل الختان رأس خصال الفطرة، وإنما كانت هذه الخصال من الفطرة، لأن الفطرة هي الحنيفية ملة إبراهيم، وهذه الخصال أمر بها إبراهيم، وهي من الكلمات التي ابتلاه ربه بهن، كما ذكر عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس في هذه الآية، قال: ابتلاه بالطهارة، خمس في الرأس، وخمس في الجسد، خمس في الرأس: قص الشارب، والمضمضة، والاستنشاق، والسواك، وفرق الرأس، وفي الجسد: تقليم الأظفار، وحلق العانة، والختان، ونتف الإبط، وغسل أثر الغائط والبول بالماء» (٢٤٦).

والفطرة فطرتان:

فطرة تتعلق بالقلب، وهي معرفة الله ومحبته وإيثاره على ما سواه، وفطرة عملية، وهي هذه الخصال:

فالأولى: تزكي الروح وتطهر القلب.

والثانية: تطهر البدن.

وكل منهما تمتد الأخرى وتقويها، وكان رأس فطرة البدن: الختان، لما سنده في الفصل السابع، إن شاء الله.

وفي «مسند الإمام أحمد» من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من الفطرة أو الفطرة: المضمضة، والاستنشاق، وقص الشارب، والسواك، وتقليم الأظفار، وغسل البراجم، ونتف الإبط، والاستحدا، والاختتان، والانتضاح» (٢٤٧).

وقد اشتركت خصال الفطرة في الطهارة والنظافة وأخذ الفضلات المستقدرة التي

(٢٤٥) صحيح: أخرجه البخاري (٥٨٩١) مسلم (٢٥٧).

(٢٤٦) صحيح: أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٥٢٤ / ١) والبيهقي في الكبير (١ / ١٤٩).

(٢٤٧) حسن: أخرجه أحمد (٢٦٤ / ٤) وأبو داود (٥٤) وابن ماجه (٢٩٤) وابن أبي شيبة (١ / ٢٢٣) وحسنه الألباني في صحيح أبي داود (٤٤).

يألفها الشيطان ويجاورها من بني آدم، وله بالغرلة اتصال واختصاص ستقف عليه في الفصل السابع، إن شاء الله.

وقال غير واحد من السلف: من صلى وحج واختتن فهو حنيف، فالحج والختان شعار الحنيفية، وهي ﴿فَطَرَتَ اللَّهُ الَّذِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ (الروم: ٣٠) قال الراعي يخاطب أبا بكر رضي الله عنه:

أخليفة الرحمن إنا معشر

حنفاء نسجد بكرة وأصيلا

عرب نرى لله في أموالنا

حق الزكاة منزلا تنزيلا

الفصل الرابع:

في الاختلاف في وجوبه واستجابته

اختلف الفقهاء في ذلك، فقال الشعبي، وربيعه، والأوزاعي، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ومالك، والشافعي، وأحمد: هو واجب، وشدد فيه مالك، حتى قال: من لم يختتن لم تجز إمامته ولم تقبل شهادته، ونقل كثير من الفقهاء عن مالك أنه سنة، حتى قال القاضي عياض: الاختتان عند مالك وعامة العلماء سنة، ولكن السنة عندهم يائمه بتركها، فهم يطلقونها على مرتبة بين الفرض وبين الندب، وإلا فقد صرح مالك بأنه لا تقبل شهادة الأقف، ولا تجوز إمامته.

وقال الحسن البصري وأبو حنيفة: لا يجب، بل هو سنة، وكذلك قال ابن أبي موسى من أصحاب أحمد: هو سنة مؤكدة.

ونص أحمد في رواية: أنه لا يجب على النساء.

واحتج الموجبون له بوجوه.

أحدها: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (النحل: ١٢٣)، والختان من ملته لما تقدم:

الوجه الثاني: ما رواه الإمام أحمد: حدثنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني عن عثيم بن كليب، عن أبيه، عن جده، أنه جاء إلى النبي ﷺ فقال: قد أسلمت، قال: «ألق عنك شعر الكفر»، يقول: أحلق، قال: وأخبرني آخر معه، أن النبي ﷺ قال لآخر: «ألق عنك شعر الكفر واختنن» (٢٤٨)، رواه أبو داود عن مخلد بن خالد عن عبد الرزاق، وحمله على الندب في إلقاء الشعر، لا يلزم منه حمله عليه في الآخر.

الوجه الثالث: قال حرب في مسائله عن الزهري قال: قال رسول الله ﷺ: «من أسلم فليختتن وإن كان كبيراً» (٢٤٩) وهذا وإن كان مرسلًا فهو يصلح للاعتضاد.

(٢٤٨) حسن: أخرجه أبو داود (٣٥٦) وأحمد (٤١٥ / ٣) وعبد الرزاق (٩٨٣٥) والبيهقي في الكبير (١ / ١٧٢، ٨ / ٣٢٣، ٣٢٤) وابن عدي في الكامل (١ / ٢٢٢) وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٨٥٨، ١٢٥١) والإرواء (١ / ٧٩).

(٢٤٩) مرسل: وانظر صحيح الأدب المفرد (٩٤٨).

الوجه الرابع: ما رواه البيهقي عن موسى بن إسماعيل بن جعفر بن محمد بن علي بن حسين بن علي عن آباءه واحداً بعد واحد، عن علي بن أبي طالب قال: وجدنا في قائم سيف رسول الله ﷺ في الصحيفة: «الأقلف لا يترك في الإسلام حتى يختتن، ولو بلغ ثمانين سنة»، قال البيهقي: هذا حديث ينفرد به أهل البيت بهذا الإسناد (٢٥٠).

الوجه الخامس: ما رواه المنذر من حديث أبي برزة عن النبي ﷺ في الأقلف: «لا يحج بيت الله حتى يختتن»، وفي لفظ: سألنا رسول الله ﷺ عن رجل أقلف، يحج بيت الله؟ قال: لا، حتى يختتن، ثم قال: لا يثبت، لأن إسناده مجهول.

الوجه السادس: ما رواه وكيع عن سالم أبي العلاء المرادي عن عمرو بن هرم عن جابر بن يزيد عن ابن عباس قال: الأقلف لا تقبل له صلاة، ولا تؤكل له ذبيحته.

وقال الإمام أحمد: حدثنا محمد بن عبيد، عن سالم المرادي عن عمرو بن هرم، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس: لا تؤكل ذبيحة الأقلف.

وقال حنبل في «مسائله»: حدثنا أبو عمر الحوضي، حدثنا همام، عن قتادة عن عكرمة قال: لا تؤكل ذبيحة الأقلف.

قال: وكان الحسن لا يرى ما قال عكرمة.

قال: وقيل لعكرمة: أله حج؟ قال: لا.

قال حنبل: قال أبو عبد الله: لا تؤكل ذبيحته ولا صلاة له، ولا حج حتى يتطهر، وهو من تمام الإسلام.

قال حنبل: وقال أبو عبد الله: الأقلف لا يذبح ولا تؤكل ذبيحته، ولا صلاة له.

وقال عبد الله بن أحمد: حدثني أبي، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، حدثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس، قال: الأقلف لا تحل له صلاة، ولا تؤكل له ذبيحة، ولا تجوز له شهادة.

قال قتادة: وكان الحسن لا يرى ذلك.

الوجه السابع: إن الختان من أظهر الشعائر التي يفرق بها بين المسلم والنصراني، فوجوبه أظهر من وجوب الوتر، وزكاة الخيل، ووجوب الوضوء على من قهقهه في صلاته،

(٢٥٠) موضوع: أخرجه البيهقي (٨ / ٣٢٤) وقال الألباني في ضعيف الجامع: (١٤١٥) موضوع.

ووجوب الوضوء على من احتجم أو تقيأ أو رعف، ووجوب التيمم إلى المرفقين ووجوب الضريبتين على الأرض وغير ذلك، أما وجوب الختان أظهر من وجوبه وأقوى، حتى إن المسلمين لا يكادون يعدون الأقف من غيرهم، ولهذا ذهب طائفة من الفقهاء إلى أن الكبير يجب عليه أن يختتن، ولو أدى إلى تلفه، كما سذكره في الفصل الثاني عشر، إن شاء الله تعالى.

الوجه الثامن: إنه قطع شرع الله، لا تؤمن سرايته، فكان واجباً كقطع يد السارق.

الوجه التاسع: أنه يجوز كشف العورة له لغير ضرورة ولا مداواة، فلو لم يجب لما جاز، لأن الحرام لا يلتزم للمحافظة على المسنون.

الوجه العاشر: أنه لا يستغنى فيه عن ترك واجبين وارتكاب محظورين.

أحدهما: كشف العورة في جانب المختون.

والنظر إلى عورة الأجنبية في جانب الختان.

فلو لم يكن واجباً لما كان قد ترك له واجبان وارتكب محظوران.

الوجه الحادي عشر: ما احتج به الخطابي قال: أما الختان، فإنه وإن كان مذكوراً في جملة السنن، فإنه عند كثير من العلماء على الوجوب، وذلك أنه شعار الدين، وبه يعرف المسلم من الكافر، وإذا وجد المختون بين جماعة قتلى غير مختونين صلى عليه ودُفن في مقابر المسلمين.

الوجه الثاني عشر: أن الولي يؤلم فيه الصبي ويعرضه للتلف بالسراية، ويخرج من ماله أجرة الختان وثمان الدواء، ولا يضمن سرايته بالتلف، ولو لم يكن واجباً لما جاز ذلك، فإنه لا يجوز له إضاعة ماله وإيلامه الألم البالغ وتعرضه للتلف بفعل ما لا يجب فعله، بل غاية أن يكون مستحباً، وهذا ظاهر بحمد الله.

الوجه الثالث عشر: أنه لو لم يكن واجباً لما جاز للختان الإقدام عليه، وإن أذن فيه المختون أو وليه، فإنه لا يجوز له الإقدام على قطع عضو لم يأمر الله ورسوله بقطعه، ولا أوجب قطعه، كما لو أذن له في قطع أذنه أو إصبعه، فإنه لا يجوز له ذلك، ولا يسقط الإثم عنه بالإذن، وفي سقوط الضمان عنه نزاع.

الوجه الرابع عشر: إن الأقف معرض لفساد طهارته وصلاته، فإن القلفة تستر الذكر كله، فيصيبها البول، ولا يمكن الاستجمار لها، فصحة الطهارة والصلاة موقوفة على

الختان، ولهذا منع كثير من السلف والخلف إمامته وإن كان معذوراً في نفسه، فإنه بمنزلة من به سلس البول ونحوه.

فالمقصود بالختان: التحرز من احتباس البول في القلفة فتفسد الطهارة والصلاة، ولهذا قال ابن عباس فيما رواه الإمام أحمد وغيره: لا تقبل له صلاة، ولهذا يسقط بالموت لزوال التكليف بالطهارة والصلاة.

الوجه الخامس عشر: أنه شعار عباد الصليب وعباد النار الذين تميزوا به عن الحنفاء، والختان شعار الحنفاء في الأصل، ولهذا أول من اختتن إمام الحنفاء، وصار الختان شعار الحنيفية، وهو مما توارثه بنو إسماعيل وبنو إسرائيل عن إبراهيم الخليل عليه السلام فلا يجوز موافقة عباد الصليب، القلف في شعار كفرهم وتثليثهم.

فصل: قال المسقطون لوجوبه: قد صرحت السنة بأنه سنة كما في حديث شداد بن أوس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «الختان سنة للرجال مكرمة للنساء» رواه الإمام أحمد (٢٥١). قالوا: وقد قرنه صلى الله عليه وسلم بالمسنونات دون الواجبات، وهي: الاستحداد، وقص الشارب، وتقليم الأظفار، ونتف الإبط.

قالوا: وقال الحسن البصري: قد أسلم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس الأسود والأبيض والرومي والفارسي والحبشي فما فتش أحداً منهم، أو ما بلغني أنه فتش أحداً منهم.

وقال الإمام أحمد: حدثنا المعتمر عن سلم بن أبي الزيال قال: سمعت الحسن يقول: يا عجباً لهذا الرجل - يعني أمير البصرة - لقي أشياخاً من أهل كير، فقال: ما دينكم؟ قالوا: مسلمين، فأمر بهم ففتشوا، فوجدوا غير مختونين، فختنوا في هذا الشتاء، وقد بلغني أن بعضهم مات، وقد أسلم مع النبي صلى الله عليه وسلم الرومي، والفارسي، والحبشي فما فتش أحداً منهم (٢٥٢).

قالوا: وأما استدلالكم بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (النحل: ١٢٣) فالملة هي الحنيفية وهي التوحيد، ولهذا بينها بقوله: ﴿حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (النحل: ١٢٣).

(٢٥١) ضعيف: أخرجه أحمد (٧٥ / ٥) البيهقي (٣٢٥ / ٨) أو ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٢٩٣٨).

(٢٥٢) انظر صحيح الأدب المفرد (٩٤٧) للألباني.

وقال يوسف الصديق: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ (٢٧) وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ (يوسف: ٣٧، ٣٨)، وقال تعالى: ﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (آل عمران: ٩٥)، فالملة في هذا كله هي أصل الإيمان من التوحيد والإنابة إلى الله، وإخلاص الدين له، وكان رسول الله ﷺ يعلم أصحابه إذا أصبحوا أن يقولوا: «أصبحنا على فطرة الإسلام، وكلمة الإخلاص، ودين نبينا محمد، وملة أبينا إبراهيم حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين» (٢٥٣).

قالوا: ولو دخلت الأفعال في الملة فمتابعته فيها أن تفعل على الوجه الذي فعله، فإن كان فعلها على سبيل الوجوب، فاتباعه أن يفعلها كذلك، وإن كان فعلها على وجه الندب فاتباعه أن يفعلها على وجه الندب، فليس معكم حينئذ إلا مجرد فعل إبراهيم، والفعل هل هو على الوجوب أو الندب؟ فيه النزاع المعروف، والأقوى أنه إنما يدل على الندب، إذا لم يكن بياناً لواجب، فمتى فعلناه على وجه الندب كنا قد اتبعناه.

قالوا: وأما حديث عثيم بن كليب، عن أبيه، عن جده: «ألق عنك شعر الكفر واختن» فابن جريج قال فيه: أخبرت عن عثيم بن كليب، قال أبو أحمد بن عدى: هذا الذي قاله ابن جريج، في هذا الإسناد: أخبرت عن عثيم بن كليب، إنما حدثه إبراهيم بن أبي يحيى، فكفى عن اسمه، وإبراهيم هذا متفق على ضعفه بين أهل الحديث ما خلا الشافعي وحده.

قالوا: وأما مرسل الزهري عن النبي ﷺ: «من أسلم فليختن وإن كان كبيراً» فمراسيل الزهري عندهم من أضعف المراسيل، لا تصلح للاحتجاج.

قال ابن أبي حاتم: حدثنا أحمد بن سنان، قال: كان يحيى بن سعيد القطان لا يرى إرسال الزهري وقتادة شيعاً، ويقول: هو بمنزلة الريح، وقرئ على عباس الدوري عن يحيى ابن معين، قال: مراسيل الزهري ليست بشيء.

قالوا: وأما حديث موسى بن إسماعيل بن جعفر عن آبائه فحديث لا يعرف، ولم يروه أهل الحديث، ومخرجه من هذا الوجه وحده، تفرد به موسى بن إسماعيل عن آبائه بهذا

(٢٥٣) صحيح: أخرجه أحمد (٤٠٦ / ٣) وابن أبي شيبة (٢٤٣ / ٦) وابن السنن في عمل اليوم والليلة (٣٣) وصححه الألباني في صحيح الجامع (٤٦٧٤).

السند، فهو نظير أمثاله من الأحاديث التي تفرد بها غير الحفاظ المعروفين بحمل الحديث.

قالوا: وأما حديث أبي برزة فقال ابن المنذر: حدثنا يحيى بن محمد حدثنا أحمد بن يونس حدثنا أم الأسود، عن منية، عن جدها أبي برزة... فذكره، قال ابن المنذر: هذا إسناد مجهول لا يثبت.

فقالوا: وأما استدلالكم بقول ابن عباس: الألف لا تؤكل ذبيحته ولا تقبل له صلاة، فقول صحابي تفرد به.

قال أحمد: وكان يشدد فيه، وقد خالفه الحسن البصري وغيره.

وأما قولكم: إنه من الشعائر صحيح، لا نزاع فيه، ولكن ليس كل ما كان من الشعائر يكون واجباً، فالشعائر منقسمة إلى واجب: كالصلوات الخمس والحج والصيام والوضوء، وإلى مستحب: كالتلبية وسوق الهدى وتقليده، وإلى مختلف فيه: كالأذان والعيدين والاضحية والختان، فمن أين لكم أن هذا من قسم الشعائر الواجبة؟

وأما قولكم: إنه قطع شرع الله لا تؤمن سرايته، فكان واجباً كقطع يد السارق من أبرد الأقيسة، فأين الختان من قطع يد اللص؟ فيما بعد ما بينهما، ولقد أبعد النجعة من قاس أحدهما على الآخر، فالختان إكرام للمختون، وقطع يد السارق عقوبة له، وأين باب العقوبات من أبواب الطهارات والتنظيف؟!

وأما قولكم: يجوز كشف العورة له لغير ضرورة ولا مداواة، فكان واجباً، لا يلزم من جواز كشف العورة وجوبه، فإنه يجوز كشفها لغير الواجب إجماعاً، كما يكشف لنظر الطبيب ومعالجته، وإن جاز ترك المعالجة، وأيضاً فوجه المرأة عورة في النظر، ويجوز لها كشفه في المعاملة التي لا تجب، ولتحمل الشهادة عليها حيث لا تجب، وأيضاً فإنهم جوزوا لغاسل الميت حلق عانته، وذلك يستلزم كشف العورة أو لمسها لغير واجب.

وأما قولكم: أن به يعرف المسلم من الكافر، حتى إذا وجد المختون بين جماعة قتلى غير مختونين صلى عليه دونهم، ليس كذلك، فإن بعض الكفار يختنون، وهم اليهود، فالختان لا يميز بين المسلم والكافر، إلا إذا كان في محل لا يختن فيه إلا المسلمون، وحينئذ فيكون فرقاً بين المسلم والكافر، ولا يلزم من ذلك وجوبه، كما لا يلزم وجوب سائر ما يفرق بين المسلم والكافر.

وأما قولكم: إن الولي يؤلم فيه الصبي ويعرضه للتلف بالسراية، ويخرج من ماله أجره الخاتن وثمان الدواء، فهذا لا يدل على وجوبه، كما يؤلمه بضرب التأديب لمصلحته، ويخرج من ماله أجره المؤدب والمعلم وكما يضحى عنه.

قال الخلال: باب الأضحية عن اليتيم، أخبرني حرب بن إسماعيل قال: قلت لأحمد: يضحى عن اليتيم؟ قال: نعم، إذا كان له مال، وكذلك قال سفيان الثوري.

قال جعفر بن محمد النيسابوري: سمعت أبا عبد الله يسأل عن وصي يتيمة: يشتري لها أضحية؟ قال: لها مال؟ قال: نعم يشتري لها.

قولكم: لو لم يكن واجباً لما جاز للخاتن الإقدام عليه... إلى آخره، ينتقض بإقدامه على قطع السلعة (٢٥٤) والعضو التالف، وقلع السن، وقطع العروق، وشق الجلد للحجامة والتشريط، فيجوز الإقدام على ما يباح للرجل قطعه فضلاً عما يستحب له ويسن، وفيه مصلحة ظاهرة.

قولكم: إن الأكلف معرض لفساد طهارته وصلاته، فهذا إنما يلام عليه، إذا كان باختياره، وما خرج عن اختياره وقدرته، لم يلم عليه ولم تفسد طهارته كسلس البول والرعاف وسلس المذى، فإذا فعل ما يقدر عليه من الاستجمار والاستنجاء لم يؤاخذ بما عجز عنه.

قولكم: إنه من شعار عباد الصليبان وعباد النيران فموافقتهم فيه موافقة في شعائر دينهم. جوابه: إنهم لم يتميزوا عن الحنفاء بمجرد ترك الختان، وإنما امتازوا بمجموع ما هم عليه من الدين الباطل، وموافقة المسلم لهم في ترك الختان لا يستلزم موافقتهم في شعار دينهم الذي امتازوا به عن الحنفاء.

قال الموجبون: الختان علم الحنيفية، وشعار الإسلام، ورأس الفطرة وعنوان الملة، وإذا كان النبي ﷺ قد قال: «من لم يأخذ شاربته فليس منا» (٢٥٥) فكيف من عطل الختان ورضى بشعار القلف عباد الصليبان؟ ومن أظهر ما يفرق بين عباد الصليبان وعباد الرحمن

(٢٥٤) السلعة: زيادة تحدث في البدن كالغدة، تتحرك إذا حركت وقد تكون من حمصة إلى بطيخة «مختار الصحاح».

(٢٥٥) صحيح: أخرجه أحمد (٤/ ٣٦٦، ٣٦٨) والنسائي (١/ ١٥، ٨/ ١٢٩) وابن أبي شيبة (٦/ ١١٠) والترمذي (٢٧٦١) وابن حبان (٥٤٧٧) والطبراني في الكبير (٥٠٣٣، ٥٠٣٤، ٥٠٣٦) وصححه الألباني في صحيح الجامع (٦٥٣٣).

الختان، وعليه استمر عمل الحنفاء من عهد إمامهم إبراهيم إلى عهد خاتم الأنبياء، فبعث بتكميل الحنيفية وتقريرها لا بتحويلها وتغييرها.

ولما أمر الله به خليله وعلم أن أمره المطاع، وأنه لا يجوز أن يعطل ويضاع، بادر إلى امتثال ما أمر به الحي القيوم، وختن نفسه بالقدم مبادرة إلى الامتثال وطاعة لذي العزة والجلال، وجعله فطرة باقية في عقبه إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ولذلك دعا جميع الأنبياء من ذريته أممهم إليها، حتى عبد الله ورسوله وكلمته ابن العذراء البتول، فإنه اختن متابعة لإبراهيم الخليل، والنصارى تقر بذلك، وتعترف أنه من أحكام الإنجيل ولكن اتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل، وأضلوا كثيراً وضلوا عن سواء السبيل.

حتى لقد أذن عالم أهل بيت رسول الله ﷺ عبد الله بن عباس أذاناً سمعه الخاص والعام؛ أن من لم يختن فلا صلاة له، ولا تؤكل ذبيحته، فأخرجه من جملة أهل الإسلام، ومثل هذا لا يقال لشارك أمره بين تركه وفعله بالخيار، إنما يقال لما علم وجوبه علماً يقرب من الاضطرار ويكفي في وجوبه أنه رأس خصال الحنيفية التي فطر الله عباده عليها ودعت جميع الرسل إليها، فتاركه خارج عن الفطرة التي بعث الله رسله بتكملها، وموضع في تعطيلها، مؤخر لما استحق التقديم راغب عن ملة أبيه إبراهيم ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (١٣٠) إذ قال له رَبُّهُ أَسْلِمَ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿البقرة: ١٣٠، ١٣١﴾ فكما أن الإسلام رأس الملة الحنيفية وقوامها، فالاستسلام لأمره كمالها وتمامها.

فصل: وأما قوله في الحديث: «الختان سنة للرجال مكرمة للنساء» فهذا حديث يروى عن ابن عباس بإسناد ضعيف، والمحفوظ أنه موقوف عليه، ويروى أيضاً عن الحجاج ابن أرطاة، وهو ممن لا يحتج به عن أبي المليح بن أسامة، عن أبيه عنه، وعن مكحول عن أبي أيوب عن النبي ﷺ... فذكره، ذكر ذلك كله البيهقي، ثم ساق عن ابن عباس: أنه لا تؤكل ذبيحة الأقف، ولا تقبل صلاته، ولا تجوز شهادته، ثم قال: وهذا يدل على أنه كان يوجبه، وإن قوله: «الختان سنة» أراد به سنة النبي ﷺ، وأن رسول الله ﷺ سنة وأمر به فيكون واجباً. انتهى.

والسنة هي الطريقة يقال: سنتت له كذا، أي: شرعت، فقوله: «الختان سنة للرجال» أي: مشروع لهم، لا أنه ندب غير واجب، فالسنة هي الطريقة المتبعة وجوباً واستحباباً

لقوله ﷺ: «من رغب عن سنتي فليس مني» (٢٥٦)، وقوله: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي» (٢٥٧)، وقال ابن عباس: من خالف السنة كفر.

وتخصيص السنة بما يجوز تركه اصطلاح حادث، وإلا فالسنة ما سنه رسول الله ﷺ لأمرته من واجب ومستحب، فالسنة هي الطريقة، وهي الشريعة والمنهاج والسبيل.

وأما قولكم: إن رسول الله ﷺ قرنه بالمسنونات، فدلالة الاقتران لا تقوى على معارضة أدلة الوجوب، ثم إن الخصال المذكورة في الحديث منها ما هو واجب كالمضمضة والاستنشاق (٢٥٨) والاستنجاء، ومنها ما هو مستحب كالسواك، وأما تقليد الأظفار فإن الظفر إذا طال جداً بحيث يجتمع تحته الوسخ وجب تقليد لصحة الطهارة، وأما قص الشارب، فالدليل يقتضي وجوبه إذا طال، وهذا الذي يتعين القول به لأمر رسول الله ﷺ به، ولقوله ﷺ: «من لم يأخذ شارب فليس منا» (٢٥٩).

وأما قول الحسن البصري: قد أسلم مع رسول الله ﷺ الناس، فما فتش أحداً منهم، فجوابه: إنهم استغنوا عن التفتيش بما كانوا عليه من الختان، فإن العرب قاطبة كلهم كانوا يختنون، واليهود قاطبة تختنن، ولم يبق إلا النصارى، وهم فرقان: فرقة تختنن وفرقة لا تختنن، وقد علم كل من دخل في الإسلام منهم ومن غيرهم أن شعار الإسلام: الختان، فكانوا يبادرون إليه بعد الإسلام كما يبادرون إلى الغسل، ومن كان منهم كبيراً يشق عليه، ويخاف التلف سقط عنه، وقد سئل الإمام أحمد عن ذبيحة الأقف، وذكر له حديث ابن عباس: لا تؤكل، فقال: ذاك عندي، إذا ولد بين أبوين مسلمين فكبر ولم يختنن، وأما الكبير إذا أسلم وخاف على نفسه الختان فله عندى رخصة.

وأما قولكم: إن الملة هي التوحيد، فالملة هي الدين، وهي مجموع أقوال وأفعال واعتقاد، ودخول الأعمال في الملة كدخول الإيمان، فالملة: هي الفطرة وهي الدين، ومحال أن يأمر الله سبحانه باتباع إبراهيم في مجرد الكلمة دون الأعمال وخصال الفطرة، وإنما أمر بمتابعته في توحيدته وأقواله وأفعاله، وهو - عليه السلام - اختنن امتثالاً لأمر به الذي أمره به وابتلاه به، فوفاه كما أمر، فإن لم نفعل كما فعل - لم نكن متبعين له.

(٢٥٦) صحيح: أخرجه البخاري (٥٠٦٣) مسلم (١٤٠١).

(٢٥٧) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٦٠٧) والترمذي (٢٦٧٦) وصححه الألباني في الإرواء (٢٤٥٥) وصحيح الجامع (٢٥٤٩).

(٢٥٨) جمهور العلماء على استحبابها، وهذا الرأي الذي ذكره المصنف هو رأي الإمام أحمد.

(٢٥٩) سبق تخريجه.

وأما قولكم: في حديث عثيم بن كليب عن أبيه عن جده بأنه من رواية إبراهيم بن أبي يحيى، فالشافعي كان حسن الظن به، وغيره يضعفه، فحديثه يصلح للاعتضاد بحيث يتقوى به، وإن لم يحتج به وحده، وكذلك الكلام في مرسل الزهري، فإذا لم يحتج به وحده، فإن هذه المرفوعات والموقوفات والمراسيل يشد بعضها بعضاً، وكذلك الكلام في حديث موسى بن إسماعيل وشبهه.

وأما قولكم: إن ابن عباس تفرد بقوله في الأُقلف: لا تؤكل ذبيحته ولا صلاة له، فهذا قول صحابي، وقد احتج الأئمة الأربعة وغيرهم بأقوال الصحابة، وصرحوا بأنها حجة، وبالغ الشافعي في ذلك وجعل مخالفتها بدعة، كيف ولم يحفظ عن صحابي خلاف ابن عباس، ومثل هذا التشديد والتغليظ لا يقوله عالم مثل ابن عباس في ترك مندوب يخير بين فعله وتركه.

وأما قولكم: إن الشعائر تنقسم إلى مستحب وواجب، فالأمر كذلك، ولكن مثل هذا الشعار العظيم الفارق بين عباد الصليب وعباد الرحمن الذي لا تتم الطهارة إلا به، وتركه شعار عباد الصليب لا يكون إلا من أعظم الواجبات.

وأما قولكم: أين باب العقوبات من باب الختان؟ فنحن لم نجعل ذلك أصلاً في وجوب الختان، بل اعتبرنا وجوب أحدهما بوجوب الآخر، فإن أعضاء المسلم وظهره ودمه حرام إلا من حد أو حق، وكلاهما يتعين إقامته، ولا يجوز تعطيله.

وأما كشف العورة له فلو لم تكن مصلحته أرجح من مفسدة كشفها والنظر إليها ولمسها، لم يجز ارتكاب ثلاث مفاصد عظيمة لأمر مندوب يجوز فعله وتركه.

وأما المداواة فتلك من تمام الحياة وأسبابها التي لا بد للبنية منها، فلو كان الختان من باب المندوبات لكان بمنزلة كشفها، لما لا تدعو الحاجة إليه، وهذا لا يجوز.

وأما قولكم: إن الولي يخرج من مال الصبي أجره المعلم والمؤدب، فلا ريب أن تعليمه وتأديبه حق واجب على الولي، فما أخرج ماله إلا فيما لا بد له من صلاحه في دنياه وآخرته منه، فلو كان الختان مندوباً محضاً لكان إخراج ماله بمنزلة الصدقة والتطوع عنده، وبذلك لمن يحج عنه حجة التطوع، ونحو ذلك.

وأما الأضحية عنه فهي مختلف في وجوبها، فمن أوجبها لم يخرج ماله إلا في واجب، ومن رآها سنة قال: ما يحصل بها من جبر قلبه والإحسان إليه وتفريجه أعظم من بقاء ثمنها في ملكه.

الفصل الخامس:

فى وقت وجوبه

ووقته عند البلوغ، لأنه وقت وجوب العبادات عليه، ولا تجب قبل ذلك .

وفى صحيح البخارى من حديث سعيد بن جبير، قال : سئل ابن عباس عنهما مثل من أنت حين قبض رسول الله ﷺ ؟ قال : أنا يومئذ مختون، وكانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك (٢٦٠).

وقد اختلف فى سن ابن عباس عند وفاة النبي ﷺ، فقال الزبير والواقدي : ولد فى الشعب قبل خروج بنى هاشم منه قبل الهجرة بثلاث سنين، وتوفى رسول الله ﷺ وله ثلاث عشرة سنة .

وقال سعيد بن جبير عن ابن عباس : توفى رسول الله ﷺ وأنا ابن عشر سنين، وقد قرأت المحكم، يعنى : المفصل .

قال أبو عمر : رويناه ذلك من وجوه .

قال : وقد روى عن أبى إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس : قبض رسول الله ﷺ وأنا ختين أو مختون، ولا يصح (٢٦١) .

قلت : بل هو أصح شىء فى الباب، وهو الذى رواه البخارى فى « صحيحه » كما تقدم لفظه .

وقال عبد الله ابن الإمام أحمد : حدثنا أبى، حدثنا سليمان بن داود، حدثنا شعبة، عن أبى إسحاق، قال : سمعت سعيد بن جبير يحدث عن ابن عباس قال : توفى رسول الله ﷺ وأنا ابن خمس عشرة سنة (٢٦٢)، قال عبد الله : قال أبى : وهذا هو الصواب .

قلت : وفى « الصحيحين » عنه قال : أقبلت راكباً على أتان، وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام، ورسول الله ﷺ يصلى بالناس بمنى إلى غير جدار، فمررت بين يدي بعض

(٢٦٠) صحيح : أخرجه البخارى (٦٢٩٩) .

(٢٦١) سبق تخريجه .

(٢٦٢) صحيح : أخرجه البخارى فى التاريخ الكبير (٥ / ٤ ، ٥) وأبو داود الطيالسى فى مسنده (٢٦٤٠) .

الصف... (٢٦٣)، الحديث، والذي عليه أكثر أهل السير والأخبار، أن سنة كان يوم وفاة النبي ﷺ ثلاث عشرة سنة، فإنه وُلِدَ فى الشعب، وكان قبل الهجرة بثلاث سنين، وأقام رسول الله ﷺ بالمدينة عشرًا، وقد أخبر أنه كان يومئذ مختونًا.

قالوا: ولا يجب الختان قبل البلوغ، لأن الصبى ليس أهلاً لوجوب العبادات المتعلقة بالأبدان، فما الظن بالجرح الذى ورد التعبد به، ولا ينتقض هذا بالعدة التى تجب على الصغيرة، فإنها لا مؤونة عليها فيها، إنما هى مضى الزمان.

قالوا: فإذا بلغ الصبى وهو أقلق، أو المرأة غير مختونة ولا عذر لها ألزمهما السلطان به، وعندى: أنه يجب على الولي أن يختن الصبى قبل البلوغ بحيث يبلغ مختونًا، فإن ذلك مما لا يتم الواجب إلا به.

وأما قول ابن عباس: كانوا لا يختنون الرجل حتى يدرك، أى: حتى يقارب البلوغ، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ (الطلاق: ٢) وبعد بلوغ الأجل لا يتأتى الإمساك، وقد صرح ابن عباس أنه كان يوم موت النبي ﷺ مختونًا، وأخبر فى حجة الوداع التى عاش بعدها رسول الله ﷺ بضعة وثمانين يومًا، أنه كان قد ناهز الاحتلام، وقد أمر النبي ﷺ الآباء أن يأمروا أولادهم بالصلاة لسبع، وأن يضربوهم على تركها لعشر (٢٦٤)، فكيف يسوغ لهم ترك ختانهم، حتى يجاوزوا البلوغ، والله أعلم.

(٢٦٣) صحيح: وأخرجه البخارى (٤٩٣، ٧٦) مسلم (٥٠٤).

(٢٦٤) صحيح: سيأتى تخريجه.

الفصل السادس:

في الاختلاف في كراهية اليوم السابع

وقد اختلف في ذلك على قولين، هما روايتان عن الإمام أحمد.

قال الخلال: باب ذكر ختان الصبي أخبرني عبد الملك بن عبد الحميد أنه ذكر أبا عبد الله ختانه الصبي لكم يختتن؟ قال: لا أدري لم أسمع فيه شيئاً، فقلت: إنه يشق على الصغير ابن عشر يغلظ عليه، وذكرت له ابني محمداً أنه في خمس سنين فأشتهي أن أختنه فيها، ورأيت أنه يشتهي ذلك، ورأيت يكره العشرة لغلظه عليه وشدته، فقال لي: ما ظننت أن الصغير يشتد عليه هذا، ولم أره يكره للصغير للشهر أو السنة، ولم يقل في ذلك شيئاً إلا أنني رأيت أنه يعجب من أن يكون هذا يؤدي الصغير.

قال عبد الملك: وسمعت يقول: كان الحسن يكره أن يختتن الصبي يوم سابعه.

أخبرنا محمد بن علي السمسار قال: حدثنا مهنا، قال: سألت أبا عبد الله عن الرجل، يختن ابنه بسبعة أيام؟ فكرهه، وقال: هذا فعل اليهود، وقال لي أحمد بن حنبل: كان الحسن يكره أن يختن الرجل ابنه لسبعة أيام، فقلت: من ذكره عن الحسن؟ قال: بعض البصريين، وقال لي أحمد: بلغني أن سفيان الثوري سأل سفيان بن عيينة: في كم يختن الصبي؟ فقال سفيان: لو قلت له: في كم ختن ابن عمر بنيه؟ فقال لي أحمد: ما كان أكيس سفيان بن عيينة، يعني حين قال: لو قلت له: في كم ختن ابن عمر بنيه؟.

أخبرني عصمة بن عصام، حدثنا حنبل أن أبا عبد الله قال: وإن ختن يوم السابع فلا بأس، وإنما كرهه الحسن كيلاً يتشبه باليهود وليس في هذا شيء.

أخبرني محمد بن علي، حدثنا صالح أنه قال لأبيه: يختن الصبي لسبعة أيام؟ قال: يروى عن الحسن أنه قال: فعل اليهود.

قال: وسئل وهب بن منبه عن ذلك؟ فقال: إنما يستحب ذلك في اليوم السابع لخفته على الصبيان، فإن المولود يولد وهو خدر الجسد كله لا يجد ألم ما أصابه سبعا، وإذا لم يختتن لذلك فدعوه، حتى يقوى.

وقال ابن المنذر في ذكر وقت الختان: وقد اختلفوا في وقت الختان، فكرهت طائفة أن يختن الصبي يوم سابعه، كره ذلك: الحسن البصري، ومالك بن أنس، خلافاً على اليهود.

وقال الثورى: هو خطر، قال مالك: والصواب فى خلاف اليهود.
 قال: وعامة ما رأيت الختان ببلدنا إذا أنغر (٢٦٥).
 وقال أحمد بن حنبل: لم أسمع فى ذلك شيئاً.
 وقال الليث بن سعد: الختان للغلام ما بين السبع سنين إلى العشرة.
 قال: وقد حكى عن مكحول أو غيره أن إبراهيم - خليل الرحمن - ختن ابنه إسحاق
 لسبعة أيام، وختن ابنه إسماعيل لثلاث عشرة سنة.
 وروى عن أبى جعفر: أن فاطمة كانت تختن ولدها يوم السابع (٢٦٦).
 قال ابن المنذر: ليس فى هذا الباب نهى يثبت، وليس لوقوع الختان خبر يرجع إليه
 ولا سنة تستعمل، فالأشياء على الإباحة، ولا يجوز حظر شيء منها إلا بحجة، ولا نعلم مع
 من منع أن يختن الصبى لسبعة أيام حجة.
 وفى «سنن البيهقى» من حديث زهير بن محمد، عن محمد بن المنكدر، عن جابر
 قال: عرق رسول الله ﷺ عن الحسن والحسين وختنهما لسبعة أيام (٢٦٧).
 وفيها من حديث موسى بن على بن رباح، عن أبيه، أن إبراهيم ختن إسحاق وهو ابن
 سبعة أيام (٢٦٨).
 قال شيخنا: ختن إبراهيم إسحاق لسبعة أيام، وختن إسماعيل عند بلوغه فصار ختان
 إسحاق سنة فى بنيه، وختان إسماعيل سنة فى بنيه، والله أعلم.

(٢٦٥) أى: ظهرت أسنانه.

(٢٦٦) انظر التمهيد لابن عبد البر (٢١ / ٦).

(٢٦٧) ضعيف: أخرجه البيهقى (٨ / ٣٢٤) وابن عدى فى الكامل (٣ / ٢١٩) وفيه زهير بن محمد

ابن المكي ضعيف.

(٢٦٨) سبق تخريجه.

الفصل السابع:

في حكمة الختان وفوائده

الختان من محاسن الشرائع التي شرعها الله سبحانه لعباده، ويجمل بها محاسنهم الظاهرة والباطنة فهو مكمل للفطرة الى فطرتهم عليها، ولهذا كان من تمام الحنيفية ملة إبراهيم، وأصل مشروعية الختان لتكميل الحنيفية، فإن الله ﷻ لما عاهد إبراهيم وعده أن يجعله للناس إماماً، ووعدته أن يكون أباً لشعوب كثيرة، وأن يكون الأنبياء والملوك من صلبه، وأن يكثر نسله، وأخبره أنه جاعل بينه وبين نسله علامة العهد أن يختنوا كل مولود منهم، ويكون عهدي هذا ميسماً في أجسادهم، فالختان علم للدخول في ملة إبراهيم، وهذا موافق لتأويل من تأول قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً﴾ (البقرة: ١٣٨) على الختان.

فالختان للحنفاء بمنزلة الصبغ والتعميد لعباد الصليب، فهم يطهرون أولادهم بزعمهم حين يصبغونهم في المعمودية، ويقولون: الآن صار نصرانياً، فشرع الله سبحانه للحنفاء صبغة الحنيفية، وجعل ميسمها الختان فقال: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً﴾ وقد جعل الله سبحانه السمات علامة لمن يضاف إليه المعلم بها، ولهذا الناس يسمون دوابهم ومواشيهم بأنواع السمات، حتى ما يكون مضافاً منها إلى كل إنسان معروفاً بسمته، ثم قد تكون هذه السمة متوارثة في أمة بعد أمة.

فجعل الله سبحانه الختان علماً لمن يضاف إليه وإلى دينه وملته، وينسب إليه بنسبة العبودية والحنيفية، حتى إذا جهلت حال إنسان في دينه عرف بسمه الختان ورنكه (٢٦٩)، وكانت العرب تدعى بأمة الختان، ولهذا جاء في حديث هرقل: أني أجد ملك الختان قد ظهر، فقال له أصحابه: لا يهمنك هذا، فإنما تختن اليهود فاقتلهم، فبينما هم على ذلك، وإذا برسول الله ﷺ قد جاء بكتابه، فأمر به أن يكشف وينظر هل هو مختون؟ فوجد مختوناً، فلما أخبره أن العرب تختن، قال: هذا ملك هذه الأمة (٢٧٠).

ولما كانت وقعة أجنادين بين المسلمين والروم جعل هشام بن العاص يقول: يا معشر

(٢٦٩) أى: علامته.

(٢٧٠) صحيح: أخرجه البخارى (٧).

المسلمين! إن هؤلاء القلف لا صبر لهم على السيف، فذكرهم بشعار عباد الصليب ورنكهم، وجعله مما يوجب إقدام الحنفاء عليهم وتطهير الأرض منهم.

والمقصود: أن صبغة الله هي الحنيفة التي صبغت القلوب بمعرفته ومحبه والإخلاص له وعبادته وحده لا شريك له، وصبغت الأبدان بخصال الفطرة من الختام والاستحداد وقص الشارب وتقليم الأظفار ونتف الإبط والمضمضة والاستنشاق والسواك والاستنجاء، فظهرت فطرة الله على قلوب الحنفاء وأبدانهم.

قال محمد بن جرير فى قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ (البقرة: ١٣٨) يعنى بالصبغة: صبغة الإسلام، وذلك أن النصارى إذا أرادت أن تنصر أطفالها جعلتهم فى ماء لهم، وترغم أن ذلك لها تقديس بمنزلة غسل الجنابة لأهل الإسلام، وأنه صبغة لهم فى النصرانية، فقال الله جل ثناؤه لنبيه ﷺ لما قال اليهود والنصارى: ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ إلى قوله: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً﴾ (البقرة: ١٣٥ - ١٣٨).

قال قتادة: إن اليهود تصبغ أبناءها يهوداً، والنصارى تصبغ أبناءها نصارى، وإن صبغة الله: الإسلام، فلا صبغة أحسن من الإسلام ولا أظهر.

وقال مجاهد: صبغة الله: فطرة الله.

وقال غيره: دين الله.

هذا مع ما فى الختان من الطهارة والنظافة والتزيين وتحسين الخلقة وتعديل الشهوة التى إذا أفرطت ألحقت الإنسان بالحيوان، وإن عذمت بالكلية ألحقته بالجمادات، فالختان يعدلها، ولهذا تجد الأقلف من الرجال والقلفاء من النساء لا يشبع من الجماع.

ولهذا يذم الرجل ويشتم ويعير بأنه ابن القلفاء - إشارة إلى غلمتها، وأى زينة أحسن من أخذ ما طال وجاوز الحد من جلدة القلفة وشعر العانة وشعر الإبط وشعر الشارب وما طال من الظفر، فإن الشيطان يختبئ تحت ذلك كله ويألفه ويقطن فيه، حتى أنه ينفخ فى إحليل الأقلف وفرج القلفاء ما لا ينفخ فى المختون، ويختبئ فى شعر العانة وتحت الأظفار، فالغزلة^(٢٧١) أقبح فى موضعها من الظفر الطويل، والشارب الطويل والعانة الفاحشة الطول، ولا يخفى على ذى الحس السليم قبح الغزلة، وما فى إزالتها من التحسين

(٢٧١) الغزلة: الجزء الزائد من الجلد، وهو الذى يقطع.

والتنظيف والتزيين، ولهذا لما ابتلى الله خليله إبراهيم بإزالة هذه الأمور فاتمهم، جعله إماماً للناس، هذا مع ما فيه من بهاء الوجه وضيائه وفي تركه من الكسفة التي ترى عليه.

وقد ذكر حرب في «مسائله» عن ميمونة زوج النبي ﷺ أنها قالت للخاتنة: إذا خفضت فاشمي ولا تنكي، فإنه أسرى للوجه وأحظى لها عند زوجها.

وروى أبو داود عن أم عطية، أن رسول الله ﷺ أمر ختانة تختن، فقال: «إذا خنتت فلا تنهكي، فإن ذلك أحظى للمرأة وأحب للبعل» (٢٧٢).

ومعنى هذا أن الخافضة إذا استأصلت جلدة الختان ضعفت شهوة المرأة فقلت حظوتها عند زوجها، كما أنها إذا تركتها كما هي لم تأخذ منها شيئاً ازدادت غلمتها، فإذا أخذت منها وأبقت، كان ذلك تعديلاً للخلقة والشهوة هذا مع أنه لا ينكر أن يكون قطع هذه الجلدة علماً على العبودية، فإنك تجد قطع طرف الأذن وكى الجبهة، ونحو ذلك في كثير من الرقيق علامة لرقهم وعبوديتهم، حتى إذا أبق رُد إلى مالكه بتلك العلامة، فما ينكر أن يكون قطع هذا الطرف علماً على عبودية صاحبه لله سبحانه، حتى يعرف الناس أن من كان كذلك فهو من عبيد الله الحنفاء، فيكون الختان علماً لهذه السنة التي لا أشرف منها مع ما فيه من الطهارة والنظافة والزينة وتعديل الشهوة.

وقد ذكر في حكمة خفض النساء: أن سارة لما وهبت هاجر لإبراهيم أصابها، فحملت منه فغارت سارة، فحلفت لتقطع منها ثلاثة أعضاء، فخاف إبراهيم أن تجدع أنفها وتقطع أذنها، فأمرها بثقب أذنيها وختانها، وصار ذلك سنة في النساء بعد، ولا ينكر هذا كما كان مبدأ السعى -: سعى هاجر بين الجبلين تبتغي لابنها الغوث، وكما كان مبدأ الجمار حصب إسماعيل للشيطان لما ذهب مع أبيه، فشرع الله سبحانه لعباده، تذكرة وإحياء لسنة خليله، وإقامة لذكوره، وإعظاماً لعبوديته، والله أعلم.

(٢٧٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٥٢٧١) وابن عدى في الكامل (٦ / ٨ / ٢) والبيهقي في الكبير (٨ / ٣٢٤) وصححه الألباني في الصحيحة (٧٢٢).

الفصل الثامن:

في بيان القدر الذي يؤخذ في الختان

قال أبو البركات في كتابه «الغاية»: ويؤخذ في ختان الرجل جلدة الحشفة، وإن اقتصر على أخذ أكثرها جاز، ويستحب لخافضة الجارية ألا تحيف، نص عليه (٢٧٣).

وحكي عن عمر أنه قال للخاتنة: أبقى منه شيئاً إذا خففت.

وقال الخلال في «جامعه»: ذكر ما يقطع في الختان، أخبرني محمد بن الحسين أن الفضل بن زياد حدثهم، قال: سئل أحمد كم يقطع في الختانة؟ قال: حتى تبدو الحشفة.

وأخبرني عبد الملك الميموني قال: قلت: يا أبا عبد الله مسألة سئلت عنها: ختان ختن صبياً فلم يستقص؟ فقال: إذا كان الختان قد جاز نصف الحشفة إلى فوق فلا يعتد به، لأنه الحشفة تغلظ، وكلما غلظت هي ارتفعت الختانة، ثم قال لي: إذا كانت دون النصف أخاف، قلت له: فإن الإعادة عليه شديدة جداً، ولعله قد يخاف عليه الإعادة، قال لي أيش يخاف عليه، ورأيت سهولة الإعادة، إذا كانت الختانة في أقل من نصف الحشفة إلى أسفل، وسمعتة يقول: هذا شيء لا بد أن تتيسر فيه الختانة.

وقال ابن الصباغ في «الشامل»: الواجب على الرجل أن يقطع الجلدة التي على الحشفة حتى تنكشف جميعها، وأما المرأة فلها عذرتان:

إحداهما: بكارتها، والأخرى: هي التي يجب قطعها وهي كعرف الديك في أعلى الفرج بين الشفرين، وإذا قطعت يبقى أصلها كالنواة.

وقال الجويني في (نهايته): المستحق في الرجال قطع القلفة، وهي الجلدة التي تغشى الحشفة والغرض أن تبرز، ولو فرض مقدار منه على الكمرة لا ينبسط على سطح الحشفة، فيجب قطعه حتى لا تبقى الجلدة متدلّية.

وقال ابن كج: عندى يكفى قطع شيء من القلفة، وإن قل، بشرط أن يستوعب القطع تدوير رأسها.

وقال الجويني: القدر المستحق من النساء ما ينطلق عليه الاسم.

قال: في الحديث ما يدل على الأمر بالإقلال، قال ﷺ «أشمى ولا تنهكى» (٢٧٤) أى: اتركى الموضع أشم، والأشم: المرتفع.

وقال الماوردى: والسنة أن يستوعب القلفة التى تغشى الحشفة بالقطع من أصلها، وأقل ما يجرى فيه أن لا يتغشى بها شيء من الحشفة، وأما خفض المرأة فهو قطع جلدة فى الفرج فوق مدخل الذكر ومخرج البول على أصل كالنواة، ويؤخذ منه الجلدة المستعلية دون أصلها.

وقد بان بهذا أن القطع فى الختان ثلاثة أقسام: سنة، وواجب، وغير مجزئ على ما تقدم والله أعلم.

الفصل التاسع:

في أن حكمه يعم الذكر والأنثى

قال صالح بن أحمد: إذا جامع الرجل امرأته ولم ينزل، قال: إذا التقى الختانان وجب الغسل.

قال أحمد: وفي هذا أن النساء كن يختتن، وسئل عن الرجل تدخل عليه امرأته فلم يجدها مختونة أيجب عليها الختان؟ قال: الختان سنة.

قال الخلال: وأخبرني أبو بكر المروزي وعبد الكريم بن الهيثم ويوسف بن موسى، دخل كلام بعضهم في بعض أن أبا عبد الله سئل عن المرأة تدخل على زوجها ولم تختتن أيجب عليها الختان؟ فسكت، والتفت إلى أبي حفص، فقال: تعرف في هذا شيئاً؟ قال: لا، فقيل له: إنه أتى عليها ثلاثون أو أربعون سنة فسكت، قيل له: فإن قدرت على أن تختتن؟ قال: حسن.

قال: وأخبرني محمد بن يحيى الكحال، قال: سألت أبا عبد الله عن المرأة تختتن؟ فقال: قد خرجت فيه أشياء، ثم قال: ونظرت فإذا خبر النبي ﷺ: «حين يلتقى الختانان» (٢٧٥) ولا يكون واحداً إنما هو اثنان، قلت لأبي عبد الله: فلا بد منه، قال: الرجل أشد، وذلك أن الرجل يختتن، فتلك الجلدة مدلاة على الكمرة فلا ينفي ما ثم، والنساء أهون.

قلت: لا خلاف في استحبابه للأنثى، واختلف في وجوبه، وعن أحمد في ذلك روايتان.

إحدهما: يجب على الرجال والنساء.

والثانية: يختص وجوبه بالذكور، وحجة هذه الرواية حديث شدد بن أوس: «الختان سنة للرجال مكرومة للنساء» (٢٧٦)، ففرق فيه بين الذكور والإناث، ويحتج لهذا القول أن الأمر به إنما جاء للرجال، كما أمر الله سبحانه به خليله، عليه السلام، ففعله امتثالاً لأمره. وأما ختان المرأة فكان سببه يمين سارة، كما تقدم.

(٢٧٥) سبق تخريجه.

(٢٧٦) سبق تخريجه.

قال الإمام أحمد: لا تحيف خافضة المرأة لأن عمر، قال لختانة: أبقى منه شيئاً إذا خففت، وذكر الإمام أحمد عن أم عطية أن رسول الله ﷺ أمر ختانة تختن فقال: «إذا خنت فلا تنهكى، فإن ذلك أحظى للمرأة وأحب للبعل» (٢٧٧).
والحكمة التي ذكرناها في الختان، تعم الذكر والأنثى، وإن كانت في الذكر أبين، والله أعلم.

الفصل العاشر:

في حكم جنابة الخاتن وسراية الختان

قال الله تعالى: ﴿ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ ﴾ (التوبة: ٩١).

وفي السنن من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عن النبي ﷺ أنه قال: « من تطيب ولم يعلم منه طب فهو ضامن » (٢٧٨)، أما جنابة يد الخاتن فمضمونة عليه أو على عاقلته كجنابة غيره، فإن زادت على ثلث الدية كانت على العاقلة، وإن نقصت عن الثلث فهي في ماله، وأما ما تلف بالسراية (٢٧٩)، فإن لم يكن من أهل العلم بصناعته ولم يعرف بالحدق فيها، فإنه يضمنها، لأنها سراية جرح، لم يجز الإقدام عليه، فهي كسراية الجنابة مضمونة، واختلفوا فيما عداها.

فقال أحمد ومالك: لا تضمن سراية مأذون فيه حداً كان أو نادياً مقدراً كان أو غير مقدر، لأنها سراية مأذون فيه، فلم يضمن، كسراية استيفاء منفعة النكاح وإزالة البكارة وسراية الفصد والحجامة، والختان ويط الدم، وقطع السلعة المأذون فيه لحاذق لم يتعد. وقال الشافعي: لا يضمن سراية المقدر حداً كان أو قصاصاً، ويضمن سراية غير المقدر كالتعزير والتأديب، لأن التلف به دليل على التجاوز والعدوان.

وقال أبو حنيفة: لا يضمن سراية الواجب خاصة ويضمن سراية القود، لأنه إنما أبيع له الاستيفاء بشرط السلامة، والسنة الصحيحة تخالف هذا القول، وإن كان الخاتن عارفاً بالصناعة، وختن المولود في الزمن الذي يختن في مثله، وأعطى الصناعة حقها لم يضمن زمن حر منفرط، أو برد مفرط، أو حال ضعف يخاف عليه منه، فإن كان بالغاً عاقلاً لم يضمنه، لأنه أسقط حقه بالإذن فيه، وإن كان صغيراً ضمنه، لأنه لا يعتبر إذنه شرعاً وإن أذن فيه وليه، فهو موضع نظر، هل يجب الضمان على الولي أو على الخاتن؟ ولا ريب أن الولي المتسبب والخاتن مباشر، فالقاعدة تقتضي تضمين المباشر، لأنه يمكن الإحالة عليه بخلاف ما إذا تعذر تضمينه، فهذا تفصيل القول في جنابة الخاتن وسراية ختانه، والله أعلم.

(٢٧٨) سبق تخريجه.

(٢٧٩) يقصد من ذلك: الجرح الذي دام ألمه حتى حدث منه الموت، أو الجرح الذي تعدى أثره.

الفصل الحادي عشر:

فى أحكام الأكلف، من طهارته، وصلاته،

وذبيحته، وشهادته، وغير ذلك

قال الخلال: أخبرني محمد بن إسماعيل، حدثنا وكيع، عن سالم أبي العلاء المرادي عن عمرو بن هرم، عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال: الأكلف لا تقبل له صلاة ولا تؤكل ذبيحته.

قال وكيع: الأكلف إذا بلغ فلم يختتن لم تجز شهادته، أخبرني عصمة بن عصام حدثنا حنبل قال: حدثني أبو عبد الله حدثنا محمد بن عبيد، عن سالم المرادي، عن عمرو بن هرم، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس: لا تؤكل ذبيحة الأكلف.

قال حنبل: سمعت أبا عبد الله قال: لا يعجبني أن يذبح الأكلف.

وقال حنبل في موضع آخر: حدثنا أبو عمر الحوضي حدثنا همام عن قتادة عن عكرمة قال: لا تؤكل ذبيحة الأكلف.

قال: وكان الحسن لا يرى ما قاله عكرمة.

قال: قيل لعكرمة: أله حج؟ قال: لا.

قال حنبل: قال أبو عبد الله: لا تؤكل ذبيحته ولا صلاة له، ولا حج، حتى يتطهر، هو من تمام الإسلام.

وقال حنبل في موضع آخر: قال أبو عبد الله: الأكلف لا يذبح ولا تؤكل ذبيحته ولا صلاة له.

وقال عبد الله بن أحمد: حدثني أبي، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، حدثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس قال: الأكلف لا تحل له صلاة ولا تؤكل ذبيحته ولا تجوز له شهادة، قال قتادة: وكان الحسن لا يرى ذلك.

وقال إسحاق بن منصور: قلت لأبي عبد الله: ذبيحة الأكلف؟ قال: لا بأس بها.

وقال أبو طالب: سألت أبا عبد الله عن ذبيحة الأكلف؟ فقال: ابن عباس شدد في ذبيحته جداً.

وقال الفضل بن زياد: سألت أبا عبد الله عن ذبيحة الأقف؟ فقال: يروى عن إبراهيم والحسن وغيرهما: أنهم كانوا لا يرون بها بأساً إلا شيئاً يروى عن جابر بن زيد عن ابن عباس أنه كرهه.

قال أبو عبد الله: وهذا يشتد على الناس، فلو أن رجلاً أسلم، وهو كبير، فخافوا عليه الختان، أفلا تؤكل ذبيحته؟ وذكر الخلال عن أبي السمع أحمد بن عبد الله بن ثابت قال: سمعت أحمد بن حنبل وسئل عن ذبيحة الأقف وذكر له حديث ابن عباس: لا تؤكل ذبيحته، فقال أحمد: ذلك عندي، إذا كان الرجل يولد بين أبوين مسلمين، فكيف لا يختتن؟ فأما الكبير إذا أسلم وخاف على نفسه الختان فله عندي رخصة، ثم ذكر قصة الحسن مع أمير البصرة الذي ختن الرجال في الشتاء، فمات بعضهم، قال: فكان أحمد يقول: إذا أسلم الكبير وخاف على نفسه فله عندي عذر.

الفصل الثاني عشر:

في المسقطات لوجوبه

وهي أمور:

أحدها: أن يولد الرجل ولا قلفة له، فهذا مستغن عن الختان، إذا لم يخلق له ما يجب ختانه، وهذا متفق عليه، لكن قال بعض المتأخرين: يستحب إمرار الموسى على موضع الختان، لأنه ما يقدر عليه من المأمور به، وقد قال النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» (٢٨٠)، وقد كان الواجب أمرين: مباشرة الحديدية والقطع، فإذا سقط القطع، فلا أقل من استحباب مباشرة الحديدية.

والصواب: أن هذا مكروه، لا يتقرب إلى الله به، ولا يتعبد بمثله وتنزه عنه الشريعة، لأنه عبث لا فائدة فيه، وإمرار الموسى غير مقصود، بل هو وسيلة إلى فعل المقصود، فإذا سقط المقصود لم يبق للوسيلة معنى، ونظير هذا ما قال بعضهم: إن الذي لم يخلق على رأسه شعر يستحب له في النسك أن يمر الموسى على رأسه، ونظير قول بعض المتأخرين من أصحاب أحمد وغيرهم: أن الذي لا يحسن القراءة بالكلية ولا الذكر أو أخرس - يحرك لسانه حركة مجردة.

قال شيخنا: ولو قيل إن الصلاة تبطل بذلك كان أقرب، لأنه عبث ينافي الخشوع وزيادة عمل غير مشروع.

والمقصود: أن هذا الذي ولد ولا قلفة له، وكانت العرب تزعم أنه إذا ولد في القمر تقلصت قلفته وتجمعت، ولهذا يقولون: ختنه القمر، وهذا غير مطرد، ولا هو أمر مستمر، فلم يزل الناس يولدون في القمر، والذي يولد بلا قلفة نادر جداً، ومع هذا فلا يكون زوال القلفة تأمناً، بل يظهر رأس الحشفة، بحيث يبين مخرج البول، ولهذا لا بد من ختانه ليظهر تمام الحشفة، وأما الذي يسقط ختانه فإن تكون الحشفة كلها ظاهرة، وأخيرني صاحبنا محمد بن عثمان الخليلي المحدث ببيت المقدس أنه ممن ولد كذلك، والله أعلم.

فصل: الثاني من مسقطاته: ضعف المولود عن احتماله، بحيث يخاف عليه من

(٢٨٠) صحيح: أخرجه البخاري (٧٢٨٨) مسلم (١٣٣٧).

التلف، ويستمر به الضعف كذلك، فهذا يعذر في تركه إذ غايته أنه واجب فيسقط بالعجز عنه كسائر الواجبات.

فصل: الثالث: أن يسلم الرجل كبيراً ويخاف على نفسه منه، فهذا يسقط عنه عند الجمهور، ونص عليه الإمام أحمد في رواية جماعة من أصحابه، وذكر قول الحسن أنه قد أسلم في زمن رسول الله ﷺ: الرومي والحبشي والفارسي فما فتش أحداً منهم، وخالف سحنون بن سعيد الجمهور، فلم يسقطه عن الكبير الخائف على نفسه، وهو قول في مذهب أحمد حكاه ابن تميم وغيره.

فصل: وظاهر كلام أصحابنا أنه يسقط وجوبه فقط عند خوف التلف، والذي ينبغي: أن يمنع من فعله، ولا يجوز له، وصرح به في شرح «الهداية» فقال: يمنع منه، ولهذا نظائر كثيرة، منها الاغتسال بالماء البارد في حال قوة البرد والمرض، وصوم المريض الذي يخشى تلفه بصومه، وإقامة الحد على المريض والحامل وغير ذلك، فإن هذه الأعذار كلها تمنع بإباحة الفعل كما تسقط وجوبه.

فصل: الرابع: الموت، فلا يجب ختان الميت باتفاق الأمة، وهل يستحب؟ فجمهور أهل العلم على أنه لا يستحب، وهو قول الأئمة الأربعة، وذكر بعض المتأخرين: أنه مستحب، وقاسه على أخذ شاربه وحلق عانته وتنف إبطه، وهذا مخالف لما عليه عمل الأمة وهو قياس فاسد، فإن أخذ الشارب وتقليم الظفر وحلق العانة، من تمام طهارته وإزالة وسخه ودرنه.

وأما الختان: وهو قطع عضو من أعضائه، والمعنى الذي لأجله شرع في الحياة، قد زال بالموت فلا مصلحة في ختانه، وقد أخبر النبي ﷺ: أنه يبعث يوم القيامة بغرلته غير مختون (٢٨١)، فما الفائدة أن يقطع منه عند الموت عضو يبعث به يوم القيامة وهو من تمام خلقه في النشأة الأخرى؟

فصل: ولا يمنع الإحرام من الختان، نص عليه الإمام أحمد، وقد سئل عن المحرم يختتن؟ فقال: نعم، فلم يجعله من باب إزالة الشعر وتقليم الظفر، لا في الحياة ولا بعد الموت.

الفصل الثالث عشر:

في ختان النبي صلى الله عليه وسلم

وقد اختلف فيه على أقوال:

أحدها: أنه ولد مختوناً.

والثاني: أن جبريل ختنه حين شق صدره.

الثالث: أن جده عبد المطلب ختنه على عادة العرب في ختان أولادهم.

ونحن نذكر قائل هذه الأقوال وحججهم.

فأما من قال: ولد مختوناً، فاحتجوا بأحاديث:

أحدها: ما رواه أبو عمر بن عبد البر، فقال: وقد روى أن النبي ﷺ ولد مختوناً، من حديث عبد الله بن عباس عن أبيه العباس بن عبد المطلب، قال: ولد رسول الله ﷺ مختوناً، مسروراً، يعني: مقطوع السرة فأعجب ذلك جده عبد المطلب وقال: ليكون لابني هذا شأن عظيم، ثم قال ابن عبد البر: ليس إسناد حديث العباس هذا بالقائم.

وقال: وقد روى موقوفاً على ابن عمر ولا يثبت أيضاً.

قلت: حديث ابن عمر رويناه من طريق أبي نعيم: حدثنا أبو الحسن أحمد بن محمد ابن خالد الخطيب، حدثنا محمد بن محمد بن سليمان، حدثنا عبد الرحمن بن أيوب الحمصي، حدثنا موسى بن أبي موسى المقدسي، حدثنا خالد بن يلعة، عن نافع، عن ابن عمر قال: ولد النبي ﷺ مسروراً مختوناً، ولكن محمد بن سليمان هذا، هو الباغندي، وقد ضعفه، وقال الدارقطني: كان كثير التدليس، يحدث بما لم يسمع، وربما سرق الحديث. ومنها: ما رواه الخطيب بإسناده من حديث سفيان بن محمد المصيصي، حدثنا هشيم، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «من كرامتي على الله أني ولدت مختوناً ولم ير سوءتي أحد» (٢٨٢).

قال الخطيب: لم يروه - فيما يقال - غير يونس، عن هشيم، وتفرد به سفيان بن محمد المصيصي، وهو منكر الحديث.

(٢٨٢) الاستيعاب لابن عبد البر (١/ ٢٢).

قال الخطيب: أخبرني الأزهرى قال: سئل الدارقطني عن سفيان بن محمد المصيصي، وأخبرني أبو الطيب الطبري قال: قال لنا الدارقطني: شيخ لأهل المصيصية يقال له: سفيان ابن محمد الفزاري كان ضعيفاً سيئ الحال.

وقال صالح بن محمد الحافظ: سفيان بن محمد المصيصي لا شيء.

وقد رواه أبو القاسم بن عساكر من طريق الحسن بن عرفة، حدثنا هشيم عن يونس عن الحسن، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «من كرامتي على ربي عز وجل أنى ولدت مختوناً لم ير أحد سوءتي» وفي إسناده إلى الحسن بن عرفة عدة مجاهيل.

قال أبو القاسم بن عساكر: وقد سرقه ابن الجارود، وهو كذاب، فرواه عن الحسن بن عرفة.

ومما احتج به أرباب هذا القول ما ذكره محمد بن علي الترمذي (٢٨٣) في معجزات النبي ﷺ فقال: ومنها: أن صفية بنت عبد المطلب قالت: أردت أن أعرف أذكر هو أم أنثى فرأيت مختوناً، وهذا الحديث لا يثبت، وليس له إسناد يعرف به، وقد قال أبو القاسم عمر بن أبي الحسن بن هبة الله بن أبي جرادة في كتاب صنفه في ختان الرسول ﷺ يرد به على محمد بن طلحة في تصنيف صنفه، وقرر فيه أن رسول الله ﷺ ولد مختوناً، وهذا محمد بن علي الترمذي الحكيم لم يكن من أهل الحديث، ولا علم له بطرقه وصناعته، وإنما كان فيه الكلام على إشارات الصوفية والطرائق، ودعوى الكشف على الأمور الغامضة والحقائق، حتى خرج في الكلام على ذلك عن قاعدة الفقهاء، واستحق الطعن عليه بذلك الأزدراء، وطعن عليه أئمة الفقهاء والصوفية، وأخرجوه بذلك عن السيرة المرضية وقالوا: إنه أدخل في علم الشريعة ما فارق به الجماعة، فاستوجب بذلك القدح والشناعة، وملا كتبه بالأحاديث الموضوعة، وحشاها بالأخبار التي ليست بمروية ولا مسموعة، وعلل فيها خفى الأمور الشرعية لا يعقل معناها بعلل ما أضعفها وما أوهأها.

ومما ذكر في كتاب له وسمه بـ «الاحتياط» أن يسجد عقب كل صلاة يصليها سجدتي السهو، وإن لم يكن سها فيها، وهذا مما لا يجوز فعله بالإجماع، وفاعله منسوب إلى الغلو والابتداع، وما حكاه عن صفية بقولها رأيته مختوناً يناقض الأحاديث الأخرى، وهو قوله: «لم ير سوءتي أحد» فكل حديث في هذا الباب يناقض الآخر، ولا يثبت واحد.

(٢٨٣) هو: الحكيم الترمذي، الصوفي، وهو غير الترمذي صاحب السنن وغيرها.

منها، ولو ولد مختوناً فليس هذا من خصائصه ﷺ فإن كثيراً من الناس يولد غير محتاج إلى الختان.

قال: وذكر أبو الغنائم النسابة الزيدى، أن أباه القاضي أبا محمد الحسن بن محمد بن الحسن الزيدى ولد غير محتاج إلى الختان، قال: ولهذا لقب بالمطهر.

قال: قال فيما قرأته بخطه: خلق أبو محمد الحسن مطهراً لم يختن، وتوفي كما خلق، وقد ذكر الفقهاء في كتبهم أن من ولد كذلك لا يختن، واستحسن بعضهم أن يمر موسى على موضع الختان من غير قطع، والعوام يسمون هذا الختان: ختان القمر، يشيرون في ذلك إلى أن النمو في خلقه الإنسان يحصل في زيادة القمر، ويحصل النقصان في الخلقة عند نقصانه، كما يوجد ذلك في الجزر والمد، فينسبون النقصان الذي حصل في الخلقة إلى نقصان القمر.

قال: وقد ورد في حديث رواه سيف بن محمد ابن أخت سفيان الثوري، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «ابن صياد ولد مسروراً مختوناً» (٢٨٤)، وسيف مطعون في حديثه.

وقيل: إن قيصر ملك الروم الذي ورد عليه امرؤ القيس ولد كذلك، ودخل عليه امرؤ القيس الحمام فرآه كذلك فقال يهجو:

إني حلفت يميناً غير كاذبة لأنت أغلف إلا ماجنى القمر
يعيره أنه لم يختن وجعل ولادته كذلك نقصاً.

وقيل: إن هذا البيت أحد الأسباب الباعثة لقيصر على أن سُم امرؤ القيس فمات. وأنشد ابن الأعرابي فيمن ولد بلا قلقة:

فذاك نكس لا يبيض حجره مخرق العرض حديد ممطره
في ليل كانون شديد خصره عض بأطراف الزباني قمره

يقول: هو أقلف ليس بمختون إلا ما قلص منه القمر، وشبه قلفته بالزباني: وهي قرنا العقرب، وكانت العرب لا تعتد بصورة الختان من غير ختان، وترى الفضيلة في الختان نفسه وتفخر به.

(٢٨٤) ضعيف جداً: أخرجه ابن عدى في الكامل (٣/ ٤٣٣) وفيه سيف متهم.

قال: وقد بعث الله نبينا ﷺ من صميم العرب وخصه بصفات الكمال من الخلق والخلق والنسب فكيف يجوز أن يكون ما ذكره من كونه مختوناً مما يميز به النبي ﷺ ويخصه؟ وقيل: إن الختان من الكلمات التي ابتلى الله بها خليله ﷺ فاتهمه وأكملهم، وأشد الناس بلاء الأنبياء، ثم الأئمة فالأئمة (٢٨٥)، وقد عد النبي ﷺ: الختان من الفطرة، ومن المعلوم أن الابتلاء به مع الصبر عليه مما يضاعف ثواب المبتلى به وأجره، والليق بحال النبي ﷺ أن لا يسلب هذه الفضيلة وأن يكرمه الله بها كما أكرم خليله، فإن خصائصه أعظم من خصائص غيره من النبيين وأعلى.

وختن الملك إياه، كما روينا، أجدر من أن يكون من خصائصه وأولى، وهذا كله كلام ابن العديم، ويريد بختن الملك ما رواه من طريق الخطيب عن أبي بكر أن جبريل ختن النبي ﷺ حين طهر قلبه، وهو مع كونه موقوفاً على أبي بكر، لا يصح إسناده، فإن الخطيب قال فيه: أنبأنا أبو القاسم عبد الواحد بن عثمان بن محمد البجلي، أنبأنا جعفر بن محمد بن نصير، حدثنا محمد بن عبد الله بن سليمان، حدثنا عبد الرحمن بن عيينة البصري، حدثنا علي بن محمد المدائني، حدثنا مسلمة بن محارب بن سليم بن زياد عن أبيه عن أبي بكر، وليس هذا الإسناد مما يحتج به.

وحديث شق الملك قلبه ﷺ (٢٨٦) قد روى من وجوه متعددة مرفوعاً إلى النبي ﷺ وليس في شيء منها أن جبريل ختنه إلا في هذا الحديث فهو شاذ غريب.

قال ابن العديم: وقد جاء في بعض الروايات: أن جده عبد المطلب ختنه في اليوم السابع، قال: وهو على ما فيه أشبه بالصواب وأقرب إلى الواقع.

ثم ساق من طريق ابن عبد البر: حدثنا أبو عمر أحمد بن محمد بن أحمد قراءة مني عليه أن محمد بن عيسى حدثه، قال: حدثنا يحيى بن أيوب بن زياد العلاف، حدثنا محمد بن أبي السري العسقلاني، حدثنا الوليد بن مسلم، عن شعيب بن أبي حمزة، عن عطاء الخراساني، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن عبد المطلب ختن النبي ﷺ يوم سابعه، وجعل له مادبة وسماء محمدًا، قال يحيى بن أيوب: ما وجدنا هذا الحديث عند أحد إلا عند أبي السري (٢٨٧)، وهو محمد بن المتوكل بن أبي السري، والله أعلم.

(٢٨٥) صحيح: انظر صحيح الجامع (٩٩٢ - ٩٩٦ - ١٥٦٢).

(٢٨٦) صحيح: أخرجه البخاري (٣٤٩) مسلم (١٦٢).

(٢٨٧) ضعيف: فيه محمد بن أبي السري، ضعيف الحديث - والوليد بن مسلم مدلس، وقد عنعن، وعطاء الخراساني يهمل كثيراً ويدلس، وقد عنعن.

الفصل الرابع عشر:

فى الحكمة التى لأجلها يعاد بنو آدم غرلا

لما وعد الله سبحانه وهو صادق الوعد الذى لا يخلف وعده، أنه يعيد الخلق كما بدأهم أول مرة، كان من صدق وعده أن يعيده على الحالة التى بدأه عليها من تمام أعضائه وكمالها، قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ (الأنبياء: ١٠٤) وقال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ (الأعراف: ٢٩).

وأيضاً فإن الختان إنما شرع فى الدنيا لتكميل الطهارة والتنزه من البول، وأهل الجنة لا يبولون ولا يتغوطون، فليس هناك نجاسة تصيب الغرلة، فيحتاج إلى التجرز منها، والقلقة لا تمنع لذة الجماع ولا تعوقه، هذا إن قدر استمرارهم على تلك الحالة التى بعثوا عليها، وإلا فلا يلزم من كونهم يبعثون كذلك أن يستمروا على تلك الحالة التى بعثوا عليها، فإنهم يبعثون حفاة عراة بهما، ثم يُكْسَوْنَ ويمد خلقهم ويزاد فيه بعد ذلك، يزداد فى خلق أهل الجنة وأهل النار، وإلا فوقت قيامهم من القبور يكونون على صورتهم التى كانوا عليها فى الدنيا، وعلى صفاتهم وهيئاتهم وأحوالهم، فيبعث كل عبد على ما مات عليه (٢٨٨)، ثم ينشئهم الله سبحانه كما يشاء.

وهل تبقى تلك الغرلة التى كملت خلقهم فى القبور أو تزول؟ يمكن هذا وهذا، ولا يعلم إلا بخبر يجب المصير إليه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

الباب العاشر:

فى ثقب أذن الصبى والبنت

أما أذن البنت فيجوز ثقبها للزينة، نص عليه الإمام أحمد، ونص على كراهته فى حق الصبى، والفرق بينهما أن الأنثى محتاجة للحلية، فثقب الأذن مصلحة فى حقها بخلاف الصبى، وقد قال النبى ﷺ لعائشة فى حديث أم زرع (٢٨٩): « كنت لك كأبى زرع لأم زرع » مع قولها: أناس من حلى أذننى أى ملأها من الحلى، حتى صار ينوس فيها أى يتحرك ويجول.

وفى « الصحيحين »: لما حرض النبى ﷺ النساء على الصدقة، جعلت المرأة تلقى خرصها... (٢٩٠)، الحديث، والخرص: هو الحلقة الموضوعة فى الأذن، ويكفى فى جوازه، علم الله ورسوله بفعل الناس له وإقرارهم على ذلك، فلو كان مما ينهى عنه لنهى القرآن أو السنة.

فإن قيل: فقد أخبر الله سبحانه عن عدوه إبليس، أنه قال: ﴿وَلَا مَرْنَهُمْ فَلْيُبْتِئَنَّ أَذَانُ الْأَنْعَامِ﴾ (النساء: ١١٩) أى: يقطعونها، وهذا يدل على أن قطع الأذن وشقها وثقبها من أمر الشيطان، فإن البتة: هو القطع، وثقب الأذن، قطع لها، فهذا ملحق بقطع أذن الأنعام.

قيل: هذا من أفسد القياس، فإن الذى أمرهم الشيطان به أنهم كانوا إذا ولدت لهم الناقة خمسة أبطن، فكان البطن السادس ذكراً شقوا أذن الناقة، وحرّموا ركوبها والانتفاع بها، ولم تطرد عن ماء ولا عن مرعى، وقالوا: هذه بحيرة، فشرع لهم الشيطان فى ذلك شريعة من عنده، فأين هذا من نخس أذن الصبية لبوضع فيها الحلية التى أباح الله لها أن تتحلى بها؟، وأما ثقب أذن الصبى فلا مصلحة له فيه، وهو قطع عضو من أعضائه، لا لمصلحة دينية ولا دنيوية، فلا يجوز.

ومن أعجب ما فى هذا الباب ما قال الخطيب فى « تاريخه »: أخبرنا الحسن بن على الجوهري، حدثنا محمد بن العباس الخزرا، حدثنا أبو عمر عثمان بن جعفر المعروف بابن اللبان، حدثنا أبو الحسن على بن إسحاق بن راهويه، قال: ولد أبى من بطن أمه مشقوب الأذنين، قال: فمضى جدى راهويه إلى الفضل بن موسى السينانى فسأل عن ذلك، وقال:

(٢٨٩) صحيح: أخرجه البخارى (٥١٨٩) مسلم (٢٤٤٨).

(٢٩٠) صحيح: أخرجه البخارى (٩٦٤) مسلم (٨٨٤).

ولد لى ولد خرج من بطن أمه مثقوب الأذنين، فقال: يكون ابنك رأساً إما فى الخير وإما فى الشر، فكان الفضل بن موسى، والله أعلم، تفرس فيه، أنه لما تفرد عن المولودين كلهم بهذه الخاصة أن يتفرد عنهم بالرياسة فى الدين أو الدنيا.

وقد كان رحمه الله رأس أهل زمانه فى العلم والحديث والتفسير والسنة والجلالة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وكسر الجهمية وأهل البدع ببلاد خراسان، وهو الذى نشر السنة فى بلاد خراسان، وعنه انتشرت هناك، وقد كان له مقامات محمودة عند السلطان يظفروا الله فيها بأعدائه، ويخزيهم على يديه، حتى تعجب منه السلطان والحاضرون، حتى قال محمد بن أسلم الطوسي: لو كان الثورى حياً لاحتاج إلى إسحاق، فأخبر بذلك أحمد ابن سعيد الرباطي، فقال: والله لو كان الثورى وابن عيينة والحمادان فى الحياة لاحتاجوا إلى إسحاق، فأخبر بذلك محمد بن يحيى الصفار فقال: والله، لو كان الحسن البصري حياً لاحتاج إلى إسحاق فى أشياء كثيرة، وكان الإمام أحمد يسميه: أمير المؤمنين.

وسنذكر هذا وأمثاله فى كتاب نغرده لمناقبه إن شاء الله تعالى.

ونذكر حكاية عجيبة يستدل بها على أنه كان رأس أهل زمانه، قال الحاكم أبو عبد الله فى تاريخ نيسابور: أخبرنى أبو محمد بن زياد قال: سمعت أبا العباس الأزهري قال: سمعت على بن سلمة يقول: كان إسحاق عند عبد الله بن طاهر وعنده إبراهيم بن صالح، فسأل عبد الله بن طاهر إسحاق عن مسألة فقال إسحاق: السنة فيها كذا وكذا.

وأما النعمان وأصحابه فيقولون بخلاف هذا، فقال إبراهيم: لم يقل النعمان بخلاف هذا، فقال إسحاق حفظته من كتاب جدك، وأنا وهو فى كتاب واحد، فقال إبراهيم للأمير: أصلحك الله، كذب إسحاق على جدى، فقال إسحاق: ليعبث الأمير إلى جزء كذا وكذا من «الجامع» فليحضره فأنى بالكتاب.

فجعل الأمير يقلب الكتاب فقال إسحاق: عد من أول الكتاب إحدى وعشرين ورقة، ثم عد تسعة أسطر، ففعل، فإذا المسألة على ما قاله إسحاق، فقال عبد الله بن طاهر: ليس العجب من حفظك إنما العجب بمثل هذه المشاهدة، فقال: إسحاق ليوم مثل هذا.

لكى يخزي الله على يدى عدواً للسنّة مثل هذا.

وقال له عبد الله بن طاهر: قبل لى: إنك تحفظ مائة ألف حديث، فقال له: مائة ألف لا أدرى ما هو، ولكنى ما سمعت شيئاً إلا حفظته، ولا حفظت شيئاً قط فنسيته.

والمقصود صحة فراسة الفضل بن موسى فيه، وأنه يكون رأساً فى الخير، والله أعلم.

الباب الحادى عشر:

فى حكم بول الغلام والجارية قبل

أن يأكل الطعام

ثبت فى «الصحيحين» والسنن والمسند عن أم قيس بنت محصن، أنها أتت بابت لها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله ﷺ، فبال على ثوبه، فدعا بماء فنضحه عليه ولم يغسله (٢٩١).

وعن على بن أبى طالب ؓ أن النبى ﷺ قال: «بول الغلام الرضيع ينضح، وبول الجارية يغسل»، قال قتادة: هذا ما لم يطعما، فإذا طعما: غسلا جميعاً، رواه الإمام أحمد والترمذى، وقال: حديث حسن، وصححه الحاكم، وقال: هو على شرط الشيخين (٢٩٢). وعن عائشة ؓ قالت: «أتى رسول الله ﷺ بصبي يحنكه، فبال عليه فاتبعه الماء» رواه البخارى ومسلم وزاد مسلم: ولم يغسله (٢٩٣).

وعن أم كرز الخزاعية قالت: أتى رسول الله ﷺ بغلام فبال عليه، فأمر به فنضح وأتى بجارية فبال عليه فغسل، رواه الإمام أحمد (٢٩٤).

وفى سنن ابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن أم كرز أن النبى ﷺ قال: «بول الغلام ينضح وبول الجارية يغسل» (٢٩٥).

وعن أم الفضل لبابة بنت الحارث قالت: بال الحسين بن على فى حجر النبى ﷺ فقلت: يا رسول الله أعطنى ثوبك والبس ثوباً غيره حتى أغسله، فقال: «إنما ينضح من بول

(٢٩١) صحيح: أخرجه البخارى (٢٢٣) مسلم (٢٨٧).

(٢٩٢) صحيح: أخرجه أحمد (١٣٧، ٧٦ / ١) أبو داود (٣٧٨) الترمذى (٦١٠) ابن ماجه (٥٢٥) ابن خزيمة فى صحيحه (٢٨٤) وابن حبان فى صحيحه (١٣٧٥) والدارقطنى فى السنن (٤٦٢، ٤٦٣) والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٩٢ / ١) والحاكم (١٦٥، ١٦٦) والبيهقى فى السنن الكبير (٤١٥ / ٢).

(٢٩٣) صحيح: أخرجه البخارى (٢٢٢) مسلم (٢٨٦).

(٢٩٤) صحيح: أخرجه أحمد (٤٤٢ / ٦) وابن ماجه (٥٢٧) والطبرانى فى الكبير (١٦٨ / ٢٥) وصححه الألبانى فى صحيح ابن ماجه والمشكاة (٥٠٢).

(٢٩٥) صحيح: سبق تخريجه.

الذكر، ويغسل من بول الأنثى»، رواه الإمام أحمد وأبو داود، وقال الحاكم هو صحيح (٢٩٦).

وفي «صحيح الحاكم» من حديث عبد الرحمن بن مهدى، حدثنا يحيى بن الوليد، حدثني محل بن خليفة، حدثني أبو السمع قال: كنت خادم النبي ﷺ فجئني بالحسن والحسين فبالا على صدره، فأرادوا أن يغسلوه، فقال: «رشوه رشاً، فإنه يغسل بول الجارية ويرش بول الغلام»، قال الحاكم: هو صحيح، ورواه أهل السنن (٢٩٧).

وذهب إلى القول بهذه الأحاديث جمهور أهل العلم من أهل الحديث والفقه، حتى ذهب داود إلى طهارة بول الغلام، قال: لأن النص إنما ورد بنضحه ورشه دون غسله والنضح والرش لا يزيله.

وقال فقهاء العراق: لا يجزئ فيه إلا الغسل فيهما جميعاً، هذا قول النخعي والثوري وأبي حنيفة وأصحابه لعموم الأحاديث الواردة بغسل البول وقياساً على سائر النجاسات، وقياساً لبول الغلام على بول الجارية، والسنة قد فرقت بين البوليين صريحاً، فلا يجوز التسوية بين ما صرح به السنة بالفرق بينهما.

وقالت طائفة منهم الأوزاعي ومالك في رواية الوليد بن مسلم عنه: ينضح بول الغلام والجارية دفعاً للمشقة لعموم الابتلاء بالتربية والحمل لهما، وهذا القول يقابل من قال: يغسلان، والتفريق هو الصواب الذي دلت عليه السنة الصحيحة الصريحة.

قال أبو البركات ابن تيمية: والتفريق بين البوليين إجماع الصحابة، رواه أبو داود عن علي بن أبي طالب، ورواه سعيد بن منصور عن أم سلمة، وقال إسحاق بن راهويه: قضت السنة من رسول الله ﷺ بأن يرش بول الصبي - الذي لم يطعم الطعام، ويغسل بول الجارية طعمت أو لم تطعم.

قال: ولم يسمع عن النبي ﷺ ولا عمن بعده إلى زمان التابعين أن أحداً سوى بين الغلام والجارية. انتهى كلامه. والقياس في مقابلة السنة مردود.

(٢٩٦) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٧٥) وابن ماجه (٥٢٢) وابن أبي شيبة (١/ ١٤٤) وابن خزيمة (٢٨٢) والطبراني في الكبير (٣٩، ٤٠، ٢٥٤١) والحاكم (١/ ١٦٦) والبيهقي (٢/ ٤١٤) وصححه الألباني في صحيح الجامع (٢٣٨٣).

(٢٩٧) تجوز، رحمه الله، في إطلاق «الصحيح» على مستدرك الحاكم.

وقد فرق بين الغلام والجارية فى المعنى بعدة فروق .

أحدها : أن بول الغلام يتطاير وينشر ههنا وههنا، فيشق غسله، وبول الجارية يقع فى موضع واحد فلا يشق غسله .

الثانى : أن بول الجارية أنتن من بول الغلام، لأن حرارة الذكر أقوى وهى تؤثر فى إنضاح البول وتخفيف رائحته .

الثالث : أن حمل الغلام أكثر من حمل الجارية لتعلق القلوب به، كما تدل عليه المشاهدة، فإن صحت هذه الفروق وإلا فالمعول على تفريق السنة .

قال الأصحاب وغيرهم : النضح: أن يغرقه بالماء وإن لم يزل عنه، وليس هذا بشرط، بل النضح: الرش كما صرح به فى اللفظ الآخر بحيث يكائر البول بالماء ولا يبطل حكم النضح بتلعيق العسل والشراب والتحنيك ونحوه، لئلا تتعطل الرخصة، فإنه لا يخلو من ذلك مولود غالباً، ولأن النبى ﷺ كان من عادته تحنيك الأطفال بالتمر عند ولادتهم، وإنما يزول حكم النضح إذا أكل الطعام وأراده واشتراه تغذياً به، والله أعلم .

الباب الثاني عشر:

في حكم ريقه ولعابه

هذه المسألة مما تعم به البلوى، وقد علم الشارع أن الطفل يقيء كثيراً ولا يمكن غسل فمه، ولا يزال ريقه ولعابه يسيل على من يربيه ويحمله، ولم يأمر الشارع بغسل الثياب من ذلك، ولا منع من الصلاة فيها، ولا أمر بالتحرز من ريق الطفل، فقالت طائفة من الفقهاء: هذا من النجاسة التي يعفى عنها للمشفقة والحاجة، كطين الشوارع والنجاسة بعد الاستجمار، ونجاسة أسفل الخف والحذاء بعد دلكهما بالأرض.

قال شيخنا وغيره من الأصحاب: بل ريق الطفل يطهر فمه للحاجة، كما أن ريق الهرة مطهراً لفمها، وقد أخبر النبي ﷺ: أنها ليست بنجس^(٢٩٨)، مع علمه بأكلها الفار وغيره وقد فهم من ذلك أبو قتادة طهارة فمها وريقها، وكذلك أصغى لها الإناء حتى شربت.

وأخبرت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان يصغى إلى الهرة ماء حتى تشرب، ثم يتوضأ بفضله^(٢٩٩)، واحتمال ورودها على ماء كثير فوق القلتين في المدينة في غاية البعد، حتى لو كانت بين مياه كثيرة لم يكن لهذا الاحتمال مزيلاً لما علم من نجاسة فمها، لولا تطهير الريق له، فالريق مطهر فم الهرة وفم الطفل للحاجة، ولهو أولى بالتطهير من الحجر في محل الاستجمار، ومن التراب لأسفل الخف والحذاء، والرجل الحافية على أحد القولين في مذهب مالك وأحمد، وأولى بالتطهير من الشمس والريح، وأولى بالتطهير من الخل وغيره من المائعات عند من يقول ذلك وأولى بالتطهير من مسح السيف والمرآة والسكين ونحوها من الأجسام الصقيلة بالخرقة ونحوها: كما كان الصحابة يمسحون سيوفهم، ولا يغسلونها بالماء ويصلون فيها، ولو غسلت السيوف لصدت وذبح نفعها، وقد نظر النبي ﷺ في سيفي ابني عفراء، فاستدل بالآثر الذي فيهما على اشتراكهما في قتل أبي جهل، لعنه الله تعالى^(٣٠٠) ولم يأمرهما بغسل سيفيهما، وقد علم أنهما يصلبان فيهما، والله أعلم.

(٢٩٨) صحيح: أخرجه أبو داود (٣٧٦) والنسائي (١٥٨ / ١) وابن ماجه (٥٢٦) وابن خزيمة

(٢٨٣) والدارقطني (٤٦٤) والحاكم (١٦٦ / ١) والبيهقي (٤١٥ / ٢) وصححه الألباني

في صحيح الجامع (٨١١٧) وانظر الإرواء (١٧٣).

(٢٩٩) صحيح: أخرجه ابن ماجه (٣٦٨) وضعفه الألباني في صحيح ابن ماجه، وصحيح أبي داود (٧٠، ٦٩).

(٣٠٠) صحيح: أخرجه البخاري (٣١٤١) مسلم (١٧٥٢).

الباب الثالث عشر:

في جواز حمل الأطفال في الصلاة

وإن لم يعلم حال ثيابهم

ثبت في «الصحيحين» عن أبي قتادة: أن رسول الله ﷺ كان يصلي وهو حامل أمامة بنت زينب بنت رسول الله ﷺ، وهي لابی العاص بن الربيع، فإذا قام حملها، وإذا سجد وضعها، ولمسلم: حملها على عنقه (٣٠١).

ولابی داود: بينما نحن ننتظر رسول الله ﷺ في الظهر أو العصر، وقد دعاه بلال للصلاة، إذ خرج إلينا وأمامة بنت أبي العاص بنت زينب على عنقه، فقام رسول الله ﷺ في مصلاه وقمنا خلفه، وهي في مكانها الذي هي فيه، فكبر فكبرنا، حتى إذا أراد رسول الله ﷺ أن يركع أخذها فوضعها، ثم ركع وسجد حتى إذا فرغ من سجوده ثم قام أخذها فردها في مكانها، فما زال رسول الله ﷺ يصنع بها ذلك في كل ركعة حتى إذا فرغ من صلاته ﷺ (٣٠٢).

وهذا صريح أنه كان في الفريضة، وفيه رد على أهل الوسواس، وفيه أن العمل المتفرق في الصلاة لا يبطلها إذا كان للحاجة، وفي الرحمة بالأطفال، وفيه تعليم التواضع ومكارم الأخلاق، وفيه أن مس الصغير لا ينقض الوضوء (٣٠٣).

(٣٠١) صحيح: أخرجه البخاري (٥١٦) مسلم (٥٤٣).

(٣٠٢) صحيح: أخرجه أبو داود (٩٢٠) وصححه الألباني.

(٣٠٣) وكذلك الكبيرة لا ينقض مسها الوضوء، على الراجح.

الباب الرابع عشر:

في استحباب تقبيل الأطفال

في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة قال: قبّل رسول الله ﷺ الحسن بن علي، وعنده الأقرع بن حابس التميمي جالس، فقال الأقرع: إن لي عشرة من الولد ما قبلت أحداً منهم، فنظر إليه رسول الله ﷺ فقال: «من لا يرحم لا يرحم» (٣٠٤).

وفي «الصحيحين» أيضاً من حديث عائشة ؓ قالت: قدم ناس من الأعراب على رسول الله ﷺ، فقالوا: تقبلون صبيانكم؟ فقالوا: نعم، قالوا: والله لكننا ما نقبل، فقال: «وأملك إن كان الله نزع من قلوبكم الرحمة» (٣٠٥).

وفي «المسند» من حديث أم سلمة قالت: بينما رسول الله ﷺ في بيتي يوماً، إذ قال الخادم: إن فاطمة وعلياً ؓ بالسدة قالت: فقال لي: «قومي فتحنّي عن أهل بيتي»، قالت: فقممت فتحنّيت في البيت قريباً، فدخل علي وفاطمة ومعهما الحسن والحسين، وهما صبيان صغيران، فأخذ الصبيين فوضعهما في حجره فقبلهما واعتنق علياً بإحدى يديه وفاطمة باليد الأخرى فقَبَّلَ فاطمة وقبل علياً، وأغدِفَ (٣٠٦) عليهما خميصة سوداء وقال: «اللهم إليك لا إلى النار، أنا وأهل بيتي» قالت: فقلت: وأنا يا رسول الله! فقال: «وأنت»: وفي طريق أخرى نحوه وقال: «إنك إلى خير» (٣٠٧).

(٣٠٤) صحيح: أخرجه البخاري (٥٩٩٧) مسلم (٢٣١٨).

(٣٠٥) صحيح: أخرجه البخاري (٥٩٩٨) مسلم (٢٣١٧).

(٣٠٦) أي: أسدل.

(٣٠٧) صحيح: أخرجه أحمد (٢٥٦ / ٦) وابن أبي شيبه (٥٠١ / ٧) والطبراني في الكبير (٢٦٦٧) وهو صحيح على الشواهد.

الباب الخامس عشر:

في وجوب تأديب الأولاد وتعليمهم والعدل بينهم

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾
(التحريم: ٦).

قال علي: علموهم وأدبوهم.

وقال الحسن: مروهم بصدقته وعلموهم الخير.

وفي «المسند» وسنن أبي داود من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ «مروا أبناءكم بالصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر، وفرقوا بينهم في المضاجع» (٣٠٨).

ففي هذا الحديث ثلاثة آداب: أمرهم بها، وضربهم عليها، والتفريق بينهم في المضاجع.

وقد روى الحاكم عن أبي النضر الفقيه حدثنا محمد بن حمويه، حدثنا أبي، حدثنا النصر بن محمد عن الثوري، عن إبراهيم بن مهاجر، عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «افتحوا على صبيانكم أول كلمة بلا إله إلا الله، ولقنوه عند الموت: لا إله إلا الله» (٣٠٩).

وفي «تاريخ البخاري» من رواية بشر بن يوسف عن عامر بن أبي عامر، سمع أيوب بن موسى القرشي، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال: «ما نحل والد ولداً أفضل من أدب حسن» (٣١٠) قال البخاري: ولم يصح سماع جده من النبي.

(٣٠٨) صحيح: أخرجه أحمد (١٨٧، ١٨٠ / ٢) وأبو داود (٤٩٥) والدارقطني (٨٧٥) والبخاري في التاريخ الكبير (٤ / ١٦٨، ٨٧٦، ٨٧٧) والحاكم (١٩٧ / ١) والبيهقي في الكبير (٣ / ٨٤) والخطيب في تاريخه (٢ / ٢٧٨) والبعثي في شرح السنة (٢ / ٤٠٦) وصححه الألباني في صحيح الجامع (٤١٨ - ٤٠٢٦ - ٥٨٦٨).

(٣٠٩) موضوع: أخرجه السيوطي في اللآلئ المصنوعة (٢ / ٤١٦) وقال: موضوع، وانظر تنزيه الشريعة (٢ / ٣٦٤، ٣٦٥).

(٣١٠) ضعيف: أخرجه أحمد (٧٧ / ٤) والترمذي (١٩٥٢) والبخاري في التاريخ (١ / ٤٢٢) الحاكم (٤ / ٢٦٣) والبيهقي (٢ / ١٠٨) وفي الشعب (٨٦٥٣، ٨٦٥٤) وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٥٢٢٧) والضعيفة (١١٢١).

وفي معجم الطبراني من حديث سماك، عن جابر بن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لأن يؤدب أحدكم ولده خير له من أن يتصدق كل يوم بنصف صاع على المساكين» (٣١١).

وذكر البيهقي من حديث محمد بن الفضل بن عطية - وهو ضعيف - عن أبيه عن عطاء عن ابن عباس قال، قالوا: يا رسول الله قد علمنا ما حق الوالد فما حق الولد؟ قال: «أن يحسن اسمه ويحسن أدبه» (٣١٢).

قال سفيان الثوري: ينبغي للرجل أن يكره ولده على طلب الحديث، فإنه مسئول عنه. وقال: إن هذا الحديث عز، من أراد به الدنيا وجدها، ومن أراد به الآخرة وجدها. وقال عبد الله بن عمر: أدب ابنك، فإنك مسئول عنه، ماذا أدبته؟ وماذا علمته؟ وهو مسئول عن برك وطواعيته لك.

وذكر البيهقي من حديث مسلم بن إبراهيم، حدثنا شداد بن سعيد، عن الحريري، عن أبي سعيد وابن عباس قالا: قال رسول الله ﷺ: «من ولد له ولد، فليحسن اسمه وأدبه، فإذا بلغ فليزوجه، فإن بلغ ولم يزوجه فاصاب إثماً، فإنما إثمه على أبيه» (٣١٣).

وقال سعيد بن منصور: حدثنا حزم قال: سمعت الحسن وسأله كثير بن زياد عن قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا ذُرِّيَّتًا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ (الفرقان: ٧٤) فقال: يا أبا سعيد ما هذه القرة الاعين؟ أفى الدنيا أم فى الآخرة؟ قال: لا، بل والله فى الدنيا، قال: وما هى؟ قال: والله أن يرى الله العبد من زوجته، من أخيه، من حميمه طاعة الله، لا والله ما شئ أحب إلى المرء المسلم من أن يرى ولداً أو والدًا أو أخاً مطيعاً لله عز وجل.

وقد روى البخارى فى صحيحه من حديث نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ «كلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته، فالأمير راع على الناس وهو مسئول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته، وامرأة الرجل راعية على بيت بعلها وولدها، وهى مسئولة

(٣١١) ضعيف: أخرجه أحمد (٩٦ / ٥) والترمذى (١٩٥١) والطبراني فى الكبير (٢٠٣٢) وابن عدى فى الكامل (٤٦ / ٧) والحاكم فى المستدرک (٢٦٣ / ٤) والبيهقى فى الشعب (٨٦٥٥) وضعفه الألبانى فى ضعيف الجامع (٤٦٤٢).

(٣١٢) موضوع: أخرجه البيهقى فى الشعب (٨٦٥٨) وفيه محمد بن الفضل بن عطية، ضعيف، وكذبه غير واحد من النقاد.

(٣١٣) ضعيف: أخرجه البيهقى فى الشعب (٨٦٦٦) وضعفه الألبانى فى السلسلة الضعيفة (٧٣٧).

عنهم، وعبد الرجل راع على مال سيده وهو مسئول عنه، ألا فكلكم راع، وكلكم مسئول عن رعيته» (٣١٤).

فصل: ومن حقوق الأولاد العدل بينهم في العطاء والمنع، ففي «السنن» و«مسند أحمد» وصحيح ابن حبان من حديث النعمان بن بشير قال: قال رسول الله ﷺ: «اعدلوا بين أبنائكم، اعدلوا بين أبنائكم» (٣١٥).

وفي «صحيح مسلم» أن امرأة بشير قالت: انحل ابني غلاماً وأشهد لى رسول الله ﷺ، فأتى رسول الله ﷺ فقال: «إن ابنة فلان سألتني أن انحل ابنها غلامى: قال: «له أخوة؟» قال: نعم، قال: «أفكلهم أعطيت ما أعطيت؟» قال: لا، قال: «فليس يصلح هذا، وإنى لا أشهد إلا على حق» (٣١٦).

ورواه الإمام أحمد، وقال فيه: «لا تشهدنى على جور، إن لبنيك عليك من الحق أن تعدل بينهم» (٣١٧).

وفي «الصحيحين» عن النعمان بن بشير، أن أباه أتى به رسول الله ﷺ فقال: إني انحلت ابني هذا غلاماً كان لى، فقال رسول الله ﷺ: «أكل ولدك انحلت مثل هذا؟» قال: لا، فقال: «أرجعه» وفي رواية مسلم: فقال: «أفعلت هذا بولدك كلهم؟» قال: لا، قال: «اتقوا الله واعدلوا فى أولادكم» فرجع أبى فى تلك الصدقة (٣١٨).

وفي «الصحيح» «أشهد على هذا غيرى» (٣١٩) وهذا أمر تهديد، لا إباحة، فإن تلك العطية كانت جوراً بنص الحديث، ورسول الله ﷺ لا يأذن لأحد أن يشهد على صحة الجور ومن ذا الذى كان يشهد على تلك العطية، وقد أبى رسول الله ﷺ أن يشهد عليها، وأخير أنها لا تصلح وأنها جور وأنها خلاف العدل؟!.

(٣١٤) صحيح: أخرجه البخارى (٨٩٣) ومسلم (١٨٢٩).

(٣١٥) صحيح: أخرجه أحمد (٢٧٥ / ٤) وأبو داود (٣٥٤٤) والنسائى (٢٦٢ / ٦) وصححه الألبانى فى «غاية المرام» (٢٧٢).

(٣١٦) صحيح: أخرجه مسلم (١٦٢٤).

(٣١٧) ضعيف: أخرجه أحمد (٢٦٩ / ٤) وفيه مجالد بن سعيد وهو ضعيف والفقرة الأولى عند البخارى (٢٦٥٠) ومسلم (١٦٢٣).

(٣١٨) صحيح: أخرجه البخارى (٢٥٨٦، ٢٥٨٧) مسلم (١٦٢٣).

(٣١٩) صحيح: مسلم (١٦٢٣).

ومن العجب أن يحمل قوله: «اعدلوا بين أولادكم» على غير الوجوب، وهو أمر مطلق مؤكداً ثلاث مرات، وقد أخبر الأمر به أن خلافه جور، وأنه لا يصلح، وأنه ليس بحق، وما بعد الحق إلا الباطل، والعدل واجب في كل حال، فلو كان الأمر به مطلقاً لوجب حمله على الوجوب، فكيف وقد اقترن به عشرة أشياء تؤكد وجوبه فتأملها في ألفاظ القصة.

وقد ذكر البيهقي من حديث أبي أحمد بن عدي، حدثنا القاسم بن مهدي، حدثنا يعقوب بن كاسب حدثنا عبد الله بن معاذ، عن معمر، عن الزهري، عن أنس: أن رجلاً كان جالساً مع النبي ﷺ، فجاء بني له فقبله وأجلسه في حجره، ثم جاءت بنية فأخذها فأجلسها إلى جنبه، فقال النبي ﷺ: «فما عدلت بينهما».

وكان السلف يستحبون أن يعدلوا بين الأولاد في القيلة.

وقال بعض أهل العلم: إن الله سبحانه يسأل الوالد عن ولده يوم القيامة قبل أن يسأل الولد عن والده، فإنه كما أن للآب على ابنه حقاً فللابن على أبيه حق، فكما قال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَسَنًا﴾ (العنكبوت: ٨) قال تعالى: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ (التحريم: ٦).

قال علي بن أبي طالب: علموهم وأدبوهم، وقال تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ (النساء: ٣٦).

وقال النبي ﷺ: «اعدلوا بين أولادكم».

فوصية الله للآباء بأولادهم سابقة على وصية الأولاد بآبائهم، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ﴾ (الإسراء: ٣١) فمن أهمل تعليم ولده ما ينفعه وتركه سدى، فقد أساء إليه غاية الإساءة، وأكثر الأولاد إنما جاء فسادهم من قبل ترك الآباء وإهمالهم لهم وترك تعليمهم فرائض الدين وسننه، فأضاعوهم صغاراً فلم ينتفعوا بأنفسهم، ولم ينفعوا آباءهم كباراً، كما عاتب بعضهم ولده على العقوق، فقال: يا أبت إنك عققنتني صغيراً فعققتك كبيراً، وأضعنتني وليداً فأضعتك شيخاً.

الباب السادس عشر:

في فصول نافعة في تربية الأطفال

تحمد عواقبها عند الكبر

فصل: ينبغي أن يكون رضاع المولود من غير أمه - بعد وضعه - يومين أو ثلاثة، وهو الأجود، لما في لبنها ذلك الوقت من الغلظ والأخلاط، بخلاف لبن من قد استقلت على الرضاع، وكل العرب تعتني بذلك حتى تسترضع أولادها عند نساء البوادي كما استرضع النبي ﷺ في بني سعد.

فصل: وينبغي أن يمنع حملهم والطواف بهم حتى يأتي عليهم ثلاثة أشهر فصاعداً لقرب عهدهم بيطون الأمهات وضعف أبدانهم.

فصل: وينبغي أن يقتصر بهم على اللبن وحده إلى نبات أسنانهم لضعف معدتهم وقوتهم الهاضمة عن الطعام، فإذا نباتت أسنانه قويت معدته وتغذى بالطعام، فإن الله سبحانه آخر إنباتها إلى وقت حاجته إلى الطعام لحكمته ولطفه ورحمة منه بالأم وحلمة ثديها، فلا يعرضه الولد بأسنانه.

فصل: ومما ينبغي: تدريبهم في الغذاء، فأول ما يطعمونهم: الغذاء اللين، فيطعمونهم الخبز المنقوع في الماء الحار، واللبن الحليب، ثم بعد ذلك الطبخ والامراق الخالية من اللحم ثم بعد ذلك ما لطف جداً من اللحم بعد إحكام مضغه أو رضه رضاً ناعماً.

فصل: فإذا قربوا من وقت التكلم وأريد تسهيل الكلام عليهم، فليذلك ألسنتهم بالعسل والملح الأندرائي لما فيهما من الجلاء للرطوبات الثقيلة المانعة من الكلام، فإذا كان وقت نطقهم فليلقنوا: لا إله إلا الله محمداً رسول الله، وليكن أول ما يقرع مسامعهم معرفة الله سبحانه وتوحيده، وأنه سبحانه فوق عرشه ينظر إليهم ويسمع كلامهم وهو معهم أينما كانوا، وكان بنو إسرائيل كثيراً ما يسمون أولادهم بـ «عمانويل» ومعنى هذه الكلمة: إلهنا معنا، ولهذا كان أحب الأسماء إلى الله: عبد الله، وعبد الرحمن، بحيث إذا وعى الطفل وعقل، علم أنه: عبد الله، وأن الله هو سيده ومولاه.

فصل: فإذا حضر وقت نبات الأسنان فينبغي أن يدلك لثاهم كل يوم بالزبد والسمن، ويمرّخ خرز العنق تمريراً كثيراً ويحذر عليهم كل الحذر وقت نباتها إلى حين تكاملها

وقوتها من الأشياء الصلبة، ويمنعون منها كل المنع لما في التمكن منها من تعريض الأسنان لفسادها وتعويجها وخللها.

فصل: ولا ينبغي أن يشق على الأبوين بكاء الطفل وصراخه، ولا سيما لشربه اللبن إذا جاع، فإنه ينتفع بذلك البكاء انتفاعاً عظيماً، فإنه يروض أعضائه ويوسع أمعائه ويفسح صدره ويسخن دماغه ويحمي مزاجه ويثير حرارته الغريزية، ويحرك الطبيعة لدفع ما فيها من الفضول، ويدفع فضلات الدماغ من المخاط وغيره.

فصل: وينبغي ألا يهمل أمر قماطه ورباطه، ولو شق عليه إلى أن يصلب بدنه وتقوى أعضاؤه ويجلس على الأرض، فحينئذ يمرن ويدرب على الحركة والقيام قليلاً قليلاً إلى أن يصير له ملكة وقوة يفعل ذلك بنفسه.

فصل: وينبغي أن يوقي الطفل كل أمر يفزغه من الأصوات الشديدة الشنيعة، والمناظر الفظيعة والحركات المزعجة، فإن ذلك ربما أدى إلى فساد قوته العاقلة لضعفها فلا ينتفع بها بعد كبره، فإذا عرض له عارض من ذلك فينبغي المبادرة إلى تلافيه بضده وإيناسه بما ينسيه إياه، وأن يلجم ثديه في الحال ويسارع إلى رضاعه ليزول عنه ذلك المزعج له، ولا يرتسم في قوته الحافظة فيعسر زواله، ويستعمل تمهيدته بالحركة اللطيفة إلى أن ينام فينسى ذلك ولا يهمل هذا الأمر، فإن في إهماله إسكان الفزع والروع في قلبه فينشأ على ذلك ويعسر زواله ويتعذر.

فصل: ويتغير حال المولود عند نبات أسنانه، ويهيح به القيء والحميات وسوء الأخلاق، ولا سيما إذا كان نباتها في وقت الشتاء والبرد أو في وقت الصيف وشدة الحر، وأحمد أوقات نباتها: الربيع والخريف، ووقت نباتها لسبعة أشهر، وقد تنبت في الخامس، وقد تتأخر إلى العاشر، فينبغي التلطف في تدبيره وقت نباتها، وأن يكرر عليه دخول الحمام وأن يغذى غذاءً يسيراً، فلا يملأ بطنه من الطعام، وقد يعرض له انبلاق البطن فيعصب بما يكفه مثل عصا صوف عليها كمون ناعم وكرفس وأنيسون، وتذلك لثته بما تقدم ذكره، ومع هذا فانطلاق بطنه في ذلك الوقت خير له من اعتقاله، فإن كان بطنه معتقلاً عند نبات أسنانه فينبغي أن يبادر إلى تليين طبيعته، فلا شيء أضر على الطفل عند نبات أسنانه من اعتقال طبيعته، ولا شيء أنفع له من سهولتها باعتدال.

وأحمد ما تلين به غسل مطبوخ يتخذ منه فتائل ويحمل بها، أو حيق مسحوق معجون بعسل يتخذ من فتائل، كذلك.

وينبغي للمرضع في ذلك الوقت تلطيف طعامها وشرابها، تجتنب الأغذية المضرة.

فصل في وقت الفطام

قال الله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بَوْلِدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بَوْلِدُهُ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة: ٢٣٣) .
فدلت الآية على عدة أحكام:

أحدها: أن تمام الرضاع حولين، وذلك حق للولد إذا احتاج إليه ولم يستغن عنه، وأكدهما بـ «كاملين» لثلاثي يحمل اللفظ على حول وأكثر.
وثانيها: أن الأبوين إذا أرادا فطامه قبل ذلك بتراضيهما وتشاورهما مع عدم مضرة الطفل فلهما ذلك.

وثالثها: أن الأب إذا أراد أن يسترضع لولده مرضعة أخرى غير أمه فله ذلك، وإن كرهت الأم إلا أن يكون مضاراً بها أو بولدها فلا يجاب إلى ذلك، ويجوز أن تستمر الأم على رضاعه بعد الحولين إلى نصف الثالث أو أكثر.

وأحمد أوقات الفطام إذا كان الوقت معتدلاً في الحر والبرد، وقد تكامل نبات أسنانه وأضراره، وقويت على تقطيع الغذاء وطحنه، ففطامه عند ذلك أجود له، ووقت الاعتدال الخريفي أنفع في الفطام من وقت الاعتدال الربيعي، لأنه في الخريف يستقبل الشتاء والهواء يبرد فيه، والحرارة الغريزية تنشأ فيه وتنمو، والهضم يزداد قوة، وكذلك الشهوة.

فصل: وينبغي للمرضع إذا أرادت فطامه أن تقطعه على التدريج ولا تفاجئه بالفطام وهلة واحدة، بل تعود به إياه وتمرنه عليه لمضرة الانتقال عن الإلف والعادة مرة واحدة، كما قال بقراط في «فصوله» استعمال الكثير بغيته مما يملأ البدن أو يستفرغه أو يسخنه أو يبرده أو يحركه بنوع آخر من الحركة أي نوع كان فهو خطر، وكلما كان كثيراً فهو معاد للطبيعة، وكلما كان قليلاً فهو مأمون.

فصل: ومن سوء التدبير للأطفال أن يمتلأوا من الامتلاء من الطعام وكثرة الأكل

والشرب، ومن أنفع التدبير لهم أن يعطوا دون شبعهم ليجود هضمهم وتعتدل أخلاطهم، وتقل الفضول في أبدانهم وتصح أجسادهم وتقل أمراضهم لقلة الفضلات الغذائية.

قال بعض الأطباء: وأنا أمدح - قوماً ذكرهم - حيث لا يطعمون الصبيان إلا دون شبعهم، ولذلك ترتفع قاماتهم وتعتدل أجسامهم، ويقل فيهم ما يعرض لغيرهم من الكزاز ووجع القلب وغير ذلك.

قال: فإن أحببت أن يكون الصبي حسن الجسد مستقيم القامة غير منحذب، فقه كثرة الشبع، فإن الصبي إذا امتلأ وشبع فإنه يكثُر النوم من ساعته ويسترخي ويعرض له نفخة في بطنه ورياح غليظة.

فصل: وقال جالينوس: ولست أمتنع هؤلاء الصبيان من شرب الماء البارد أصلاً، لكنني أطلق لهم شربة تعقب الطعام، في أكثر الأمر وفي الأوقات الحارة في زمن الصيف إذا تأقت أنفسهم إليه.

قلت: وهذا لقوة وجود الحار الغريزي فيهم، ولا يضرهم شرب الماء البارد في هذه الأوقات ولا سيما عقيب الطعام، فإنه يتعين تمكينهم منه بقدر، لضعفهم عن احتمال العطش باستيلاء الحرارة.

فصل: ومما ينبغي أن يحذر أن يحمل الطفل على المشي قبل وقته لما يعرض في أرجلهم بسبب ذلك من الانفتال والاعوجاج بسبب ضعفها وقبولها لذلك، واحذر كل الحذر أن تحبس عنه ما يحتاج إليه من قىء أو نوم أو طعام أو شراب أو عطاس أو بول أو إخراج دم، فإن لحبس ذلك عواقب رديئة في حق الطفل والكبير.

فصل

في وطء المرضع وهو الغيل

عن جذامة بنت وهب الأسدية قالت: حضرت رسول الله ﷺ في أناس وهو يقول: «لقد هممت أن أنهي عن الغيلة، فنظرت في الروم وفارس فإذا هم يغيلون أولادهم فلا يضر أولادهم ذلك شيئاً»، ثم سألوه عن العزل؟ فقال: «ذلك الوأد الخفى»، وهي: «وإذا الموءودة سئلت» (التكوير: ٨) رواه مسلم في الصحيح (٣٢٠).

وروى في «صحيحه» أيضاً عن أسامة بن زيد، أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: إني أعزل عن امرأتي، فقال له ﷺ: «لم تفعل ذلك؟» فقال الرجل: أشفق على ولدها أو على أولادها، فقال رسول الله ﷺ: «لو كان ذلك ضاراً ضر فارس والروم» (٣٢١).

وعن أسماء بنت يزيد قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تقتلوا أولادكم سرّاً، فالذى نفسى بيده إنه ليدرك الفارس فيدعثره» قالت، قلت: ما يعنى؟ قالت: الغيلة، يأتى الرجل امرأته وهي ترضع، رواه الإمام أحمد وأبو داود (٣٢٢).

وقد أشكل الجمع بين هذه الأحاديث على غير واحد من أهل العلم، فقالت طائفة: قوله ﷺ: «لقد هممت أن أنهي عن الغيل» أى: أحرمه وأمنع منه، فلا تنافى بين هذا وبين قوله في الحديث الآخر: «لا تقتلوا أولادكم سرّاً»، فإن هذا النهى كالمشورة عليهم، والإرشاد لهم إلى ترك ما يضعف الولد ويقتله.

قالوا: والدليل عليه أن المرأة المرضع إذا باشرها الرجل حرك منها دم الطمث وأهاجه للخروج، فلا يبقى اللبن حينئذ على اعتداله وطيب رائحته، وربما حبلى الموطوءة، فكان ذلك من شر الأمور وأضرها على الرضيع المتغذى بلبنها، وذلك أن جيد الدم حينئذ ينصرف في تغذية الجنين الذى في الرحم فينفذ في غذائه، فإن الجنين لما كان ما يناله ويجتذبه مما لا يحتاج إليه ملائماً له، لأنه متصل بأمه اتصال الغرس بالأرض وهو غير مفارق لها ليلاً ولا نهاراً.

(٣٢٠) صحيح: أخرجه مسلم (١٤٤٢).

(٣٢١) صحيح: أخرجه مسلم (١٤٤٣).

(٣٢٢) حسن: أخرجه أحمد (٤٥٣ / ٦ - ٤٥٨) وأبو داود (٢٨٨١) وابن ماجه (٢٠١٢) والطبرانى

في الكبير (٤٦٢، ٤٦٣) والطحاوى في شرح المعاني (٤٦ / ٣) والبيهقى (٤٦٤ / ٧)

وحسنه الألبانى في صحيح الجامع (٧٣٩١).

وكذلك ينقص دم الحامل ويصير رديئاً فيصير اللبن المجتمع في ثديها يسيراً رديئاً، فمتى حملت المرضع فمن تمام تدبير الطفل أن يمنع منها، فإنه متى شرب من ذلك اللبن الرديء قتله أو أثر في ضعفه تأثيراً يجده في كبره فيدعثره عن فرسه، فهذا وجه المشورة عليهم والإرشاد إلى تركه ولم يحرمه عليهم، فإن هذا لا يقع دائماً لكل مولود، وإن عرض لبعض الأطفال، فأكثر الناس يجامعون نساءهم وهن يرضعن، ولو كان هذا الضرر لازماً لكل مولود لاشترك فيه أكثر الناس، وهاتان الأمتان الكبيرتان فارس والروم تفعله ولا يعم ضرره أولادهم، وعلى كل حال فالأحوط إذا حبلت المرضع أن يمنع منها الطفل ويلتمس له مرضعاً غيرها، والله أعلم.

فصل: ومما يحتاج إليه الطفل غاية الاحتياج الاعتناء بأمر خلقه، فإنه ينشأ على ما عوده المربي في صغره من: حرد و غضب و لجاج و عجلة و خفة مع هواه، وطيش و حدة و جشع، فيصعب عليه في كبره تلافى ذلك، وتصير هذه الأخلاق صفات وهيات راسخة له، فلو تحرز منها غاية التحرز فضحته ولا بد يوماً ما، ولهذا تجد أكثر الناس منحرفة أخلاقهم وذلك من قبل التربية التي نشأ عليها، وكذلك يجب أن يجتنب الصبي إذا عقل مجالس اللهو والباطل، والغناء وسماع الفحش والبدع ومنطق السوء، فإنه إذا علق بسمعه عسر عليه مفارقتة في الكبر، وعز على وليه استنقاذه منه، فتغيير العوائد من أصعب الأمور، يحتاج صاحبه إلى استجداد طبيعة ثانية، والخروج عن حكم الطبيعة عسير جداً.

وينبغي لوليه أن يجنبه الأخذ من غيره غاية التجنب، فإنه متى اعتاد الأخذ صار له طبيعة، ونشأ بأن يأخذ لا بأن يعطى، ويعوده البذل والإعطاء، وإذا أراد الولي أن يعطى شيئاً أعطاه إياه على يده ليدوق حلاوة الإعطاء.

ويجنبه الكذب والخيانة أعظم مما يجنبه السم الناقع، فإنه متى سهل له سبيل الكذب والخيانة أفسد عليه سعادة الدنيا والآخرة وحرمه كل خير.

ويجنبه الكسل والبطالة والدعة والراحة بل يأخذه باضدادها ولا يريحه إلا بما يجم نفسه وبدنه للشغل، فإن الكسل والبطالة عواقب سوء ومغبة ندم، وللجد والتعب عواقب حميدة، إما في الدنيا، وإما في العقبى، وإما فيهما، فأرواح الناس أتعب الناس، وأتعب الناس أرواح الناس، فالسيادة في الدنيا والسعادة في العقبى لا يوصل إليها إلا على جسر من التعب.

قال يحيى بن أبي كثير: لا ينال العلم براحة الجسم.

ويعوده الانتباه آخر الليل، فإنه وقت قسم الغنائم وتفريق الجوائز، فمستقل ومستكثر ومحروم، فمتى اعتاد ذلك صغيراً سهل عليه كبيراً.

فصل: ويجنبه فضول الطعام والكلام والمنام ومخالطة الأنام، فإن الخسارة في هذه الفضلات وهي تفوت على العبد خير دنياه وآخرته، ويجنبه مضار الشهوات المتعلقة بالبطن والفرج غاية التجنب، فإن تمكنه من أسبابها والفسح له فيها يفسده فساداً يعز عليه بعد صلاحه، وكم ممن أشقى ولده وقلده كبده في الدنيا والآخرة بإهماله وترك تأديبه وإعانتة له على شهواته، ويزعم أنه يكرمه وقد أهانه، وأنه يرحمه وقد ظلمه وحرمه، ففاته انتفاعه بولده وفوت عليه حظه في الدنيا والآخرة، وإذا اعتبرت الفساد في الأولاد رأيت عامته من قبل الآباء.

فصل: والحذر كل الحذر من تمكنه من تناول ما يزيل عقله من مسكر وغيره، أو عشرة من يخشى فساد أو كلامه له، أو الأخذ من يده، فإن ذلك الهلاك كله، ومتى سهل عليه ذلك فقد استهل الديانة و «لا يدخل الجنة ديوث» (٣٢٣).

فما أفسد الأبناء مثل تغفل الآباء وإهمالهم، واستسهالهم شر النار بين الثياب، فأكثر الآباء يعتمدون مع أولادهم أعظم ما يعتمده العدو الشديد العداوة مع عدوه وهم لا يشعرون، فكم من والد حرم ولده خير الدنيا والآخرة وعرضه لهلاك الدنيا والآخرة، وكل هذا عواقب تفريط الآباء في حقوق الله وإضاعتهم لها وإعراضهم عما أوجب الله عليهم من العلم النافع والعمل الصالح، حرمتهم الانتفاع بأولادهم وحرمت الأولاد خيرهم ونفعهم لهم هو من عقوبة الآباء.

فصل: ويجنبه لبس الحرير فإنه مفسد له ومخنث لطبيعته كما يخنثه اللواط، وشرب الخمر والسرقة والكذب، وقد قال النبي ﷺ: «يحرّم الحرير والذهب على ذكور أمتي، وأحل لإناثهم» (٣٢٤) والصبي وإن لم يكن مكلفاً، فوليه مكلف لا يحل له تمكنه من المحرم، فإنه يعتاده ويعسر فطامه عنه، وهذا أصح قول العلماء.

واحتم من لم يره حراماً عليه بأنه غير مكلف، فلم يحرم لبسه للحرير كالدابة، وهذا

(٣٢٣) صحيح: صححه الألباني في صحيح الجامع (٣٠٥٢).

(٣٢٤) صحيح: أخرجه الترمذي (١٧٢٠) وصححه الألباني في الإرواء (٣٠٥ / ١).

من أفسد القياس، فإن الصبي وإن لم يكن مكلفاً فإنه مستعد للتكليف، ولهذا لا يمكن من الصلاة بغير وضوء، ولا من الصلاة عرياناً ونجساً، ولا من شرب الخمر والقمار واللواط.

فصل: ومما ينبغي: أن يعتمد حال الصبي، وما هو مستعد له من الأعمال ومهيأ له منها، فيعلم أنه مخلوق له فلا يحمله على غيره ما كان ماذوناً فيه شرعاً، فإنه إن حمله على غير ما هو مستعد له لم يفلح فيه وفاته ما هو مهيأ له.

فإذا رآه حسن الفهم صحيح الإدراك جيد الحفظ واعياً، فهذه من علامات قبوله للعلم، لينقشه في لوح قلبه ما دام خالياً فإنه يتمكن فيه ويستقر ويزكو معه.

وإن رآه بخلاف ذلك من كل وجه وهو مستعد للفروسية، وأسبابها من الركوب والرمي واللعب بالرمح، وإنه لا نفاذ له في العلم ولم يخلق له، مكنه من أسباب الفروسية والتمرن عليها فإنه أنفع له وللمسلمين.

وإن رآه بخلاف ذلك وإنه لم يخلق لذلك ورأى عينه مفتوحة إلى صنعة من الصنائع مستعداً لها قابلاً لها وهي صناعة مباحة نافعة للناس، فليمكنه منها.

هذا كله بعد تعليمه له ما يحتاج إليه في دينه، فإن ذلك ميسر على كل واحد لتقوم حجة الله على العبد، فإن له على عباده الحجة البالغة، كما له عليهم النعمة السابغة، والله أعلم.

الباب السابع عشر:

في أطوار ابن آدم من وقت كونه نطفة

إلى استقراره في الجنة أو النار

قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ۝ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ۝ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ۝ ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ۝ ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ۝ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾ (المؤمنون: ١٢ - ١٦).

فاستوعب سبحانه ذكر أحوال ابن آدم قبل كونه نطفة، بل تراباً وماء إلى حين بعثه يوم القيامة، فأول مراتب خلقه أنه سلالة من طين، ثم بعد ذلك سلالة من ماء مهين، وهي النطفة التي استلت من جميع البدن، فتمكث كذلك أربعين يوماً، ثم يقرب الله سبحانه تلك النطفة علقة وهي: قطعة سوداء من دم، فتمكث كذلك أربعين يوماً أخرى، ثم يصيرها سبحانه مضغة وهي: قطعة لحم أربعين يوماً، وفي هذا الطور تقدر أعضاؤها وصورته وشكله وهيئته.

واختلف في أول ما يتشكل ويخلق من أعضائه:

قال قائلون: هو القلب، وقال آخرون: إنه الدماغ، وقال آخرون: هو الكبد، وقال آخرون: فقار الظهر.

فاحتج أرباب القول الأول: بأن القلب هو العضو والأساس الذي هو معدن الحرارة الغريزية الذي هو مركب الحياة، فوجب أن يكون هو المقدم في الخلق.

قالوا: وقد أخبر المشرحون: أنهم وجدوا في النطفة عند كمال انعقادها نقطة سوداء.

واحتج من قال: إنه الدماغ، بأن الدماغ من الحيوان هو العضو الرئيسي من الإنسان، وهو مجمع الحواس، وأن الأمر المختص بالحيوان: هو الحس والحركة الإرادية، وأصل ذلك من الدماغ، ومنه ينبعث، وإذا كان الخاص بالحيوان هو الحس والحركة الإرادية.. وكانا عن هذا العضو، كان هو المقدم في الإيجاد والتكوين.

واحتج من قال: إنه الكبد، بأنه العضو الذي منه النمو والاعتداء الذي به قوام الحيوان، قالوا: فالنظام الطبيعي يقتضي أن يكون أول متكون الكبد، ثم القلب ثم الدماغ، لأن أول

فضل الحيوان هو النمو، وليس به في هذا الوقت حاجة إلى حسن ولا إلى حركة إرادية، لأنه يعد بمنزلة النبات فلا حاجة به حينئذ إلى غير النمو، ولهذا إنما تصير له قوة الحس والإرادة عند تعلق النفس به، وذلك في الطور الرابع من أطوار تخليقه، فكان أول الأعضاء خلقاً فيه هو آلة النمو وذلك الكبد.

والذى شاهده أرباب التشريح حتى أنهم متفقون عليه أنه، أول ما يتبين في خلق جثة الحيوان ثلاث نقط متقاربة بعضها من بعض، يتوهم أنها رسم الكبد والقلب والدماغ، ثم يزداد بعضها من بعض بعداً على امتداد أيام الحمل، فهذا القدر هو الذى عند المشرحين، فأمّا أى هذه النقط أقدم وأسبق؟ فليس عندهم عليه دليل إلا الأخلق والأنسب والأولى والقياس، والله أعلم.

فصل: ثم تقدم مفاصل أعضائه وعظامه وعروقه، وعصبه، ويشق له السمع والبصر والفم، ويفتق خلقه بعد أن كان رتقاً، فيركب فيه اللسان، ويخطط شكله وصورته، وتُكسب عظامه لحماً، ويربط بعضها إلى بعض أحكم ربط وأقواه، وهو الأسر الذى قال فيه: ﴿نَحْنُ خَلَقْنَاهُمْ وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ﴾ (الإنسان: ٢٨) ومنه الأسار الذى يربط به، ومنه الأسير.

قال الإمام أحمد: حدثنا روح بن عباد، حدثنا أبو هلال، حدثنا ثابت عن صفوان بن محرز قال: كان نبي الله داود عليه السلام إذا ذكر عذاب الله تخلعت أوصاله ما يمسكها إلا الأسر، وإذا ذكر رحمة الله رجعت.

فصل: قال بقراط في المقالة الثالثة من كتاب «الأجنة»: أنا أحدثك: رأيت المنى ينشأ، كانت لامرأة من الأهل جارية نفيسة، ولم تكن تحب أن تحبل لئلا ينقص ثمنها، فسمعت الجارية النساء يقلن: إن المرأة إذا أرادت أن تحمل لم يخرج منها منى الرجل بل يبقى محتبساً، ففهمت ذلك وجعلت ترصده من نفسها، فأحست في بعض الأوقات أنه لم يخرج منها، فبلغنى الخبر فأمرتها أن تطفر (٣٢٥) إلى خلفها، فطفرت سبع طفرات، فسقط منها المنى بوجبة (٣٢٦) شبيهة بالبيضة غير مطبوخة قد قشر عليها القشر الخارج، وبقيت رطوبتها في جوف الغشاء.

قال: وأنا أقول أيضاً: إنه يجرى من الأم فضول الرحم ليتغذى بها الجنين.

(٣٢٥) أى: تقفز.

(٣٢٦) وهو السقوط الذى له صوت.

وقال: إن الذي تظهر هي الأعصاب الرقاق البيض، وهي التي رأيت في وسط السرة وليست في موضع آخر غير السرة: لأن الروح إنما يشق طريقاً للنفس هناك. ثم قال: وأقول شيئاً آخر ظاهراً يعرفه كل من يرغب في العلم وأوضحه بقياسات، وأقول: إن المنى هو في الحجاب، وإنه يغتذى من الدم الذي يجتمع من المرأة وينزل إلى الرحم.

وقال: إن المنى يجتذب الهواء فيتنفس فيه في هذه الحجب في الأسباب التي ذكرناها، ويربو من الدم الذي ينحدر من المرأة، وقال: إن الطمث لا ينحدر ما دامت المرأة حاملاً إن كان طفلها صحيحاً، وذلك منذ أول شهر من حملها إلى الشهر التاسع، ولكن جميع ما ينزل من الدم من البدن كله يجتمع حول الجنين على الحجاب الأعلى مع اجتذاب النفس، والسرة طريق وصوله إلى الجنين، فيدخل الغذاء إليه فيغذيه ويزيد في تربيته.

وقال: إذا قام المنى جنيئاً خلقت له حجب آخر فتمتد داخلاً من الحجاب الأول وتكون مختلفة الأنواع كثيرة، وأما كونها فمثل الحجاب الأول.

وقال: إن الحجب منها ما يخلق أولاً، ومنها ما يخلق من بعد الشهر الثاني، ومنها: ما يخلق في الشهر الثالث، وجلها لا تظهر منافعها أول ما يخلق، ولكن بعضها يمتد على المنى فتظهر منافعها أولاً، وبعضها لا يظهر إلا أخيراً، فلذلك يخلق بعضها في الشهر الأول، وبعضها في الشهر الثاني، وبعضها في الثالث، وهي في السرة كأنها مربوط بعضها ببعض، وفي وسط الحجب تكون السرة التي يتنفس منها ويترى.

وإذا نزل الدم واغتذى الجنين منه حالت الحجب بينه وبين الجنين، ولهذا يقول تعالى: ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّن بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾ (الزمر: ٦) فإن كل حجاب من هذه الحجب له ظلمة تخصه، فذكر سبحانه أدوار خلقه ونقله فيها من حال إلى حال، وذكر ظلمات الحجب التي على الجنين فقال أكثر المفسرين: هي ظلمة البطن، وظلمة الرحم، وظلمة المشيمة، فإن لكل واحد من هذه حجاب على الجنين، وقال آخرون، هي ظلمة أصلاب الآباء، وظلمة بطون الأمهات، وظلمة المشيمة، وأضعف من هذا القول قول من قال: ظلمة الليل وظلمة البطن وظلمة الرحم، فإن الليل والنهار بالنسبة إلى الجنين سواء.

وقال بقراط: المرأة إذا حبلى لم تألم من اجتماع الدم الذى ينزل ويجتمع حول رحمها ولا تحس بضعف كما تحس إذا انحدر الطمث، لأنها لا يثور دمها فى كل شهر، ولكنه ينزل إلى الرحم كل يوم قليلاً قليلاً نزولاً ساكناً من غير وجع، فإذا أتى إلى الرحم اغتذى منه الجنين ونما.

ثم قال: وعلى غير بعيد من ذلك، إذا خلق للجنين لحم وجسد تكون الحجب، وإذا كبر كبرت الحجب أيضاً وصار لها تجويف خارج من الجنين، فإذا نزل الدم من الأم جذبته الجنين واغتذى به فيزيد فى لحمه، والردى من الدم الذى لا يصلح للغذاء ينزل إلى مجارى الحجب، ولذلك تسمى الحجب، التى إذا صار لها تجويف يقبل الدم المشيمة.

وقال: إذا تم الجنين وكملت صورته واجتذب الدم لغذائه بالمقدار اتسعت الحجب، وظهرت المشيمة التى تكون من الآلات التى ذكرنا، فإن اتسع داخلها اتسع خارجها لأنه أولى بذلك، لأن له موضعاً يمتد إليه.

قلت: ومن ههنا لم تحض الحامل بل ما تراه من الدم يكون دم فساد ليس دم الحيض المعتاد، هذه إحدى الروايتين عن عائشة رضي الله عنها، وهو المشهور من مذهب أحمد الذى لا يعرف أصحابه سواه، وهو مذهب أبى حنيفة، وذهب الشافعى فى رواية عن عائشة، والإمام أحمد فى رواية عنه، اختارها شيخنا؛ إلى أن ما تراه من الدم فى وقت عاداتها يكون حيضاً. وحجة هذا القول ظاهرة، وهى عموم الأدلة الدالة على ترك المرأة الصوم والصلاة إذا رأت الدم المعتاد فى وقت الحيض، ولم يستثن الله حالة دون حالة، وأما كون الدم ينصرف إلى غذاء الولد، فمن المعلوم أن ذلك لا يمنع أن يبقى منه بقية يخرج فى وقت الحيض تفضل عن غذاء الولد فلا تنافى بين غذاء الولد وبين حيض الأم.

وأصحاب القول الآخر يحتجون بقوله ﷺ: «لا توطأ حامل حتى تضع، ولا حائل» (٣٢٧) حتى تستبرأ بحيضة» (٣٢٨) فجعل الحيضة دليلاً على عدم الحمل، فلو حاضت الحامل لم يكن الحيضة علماً على براءة حملها.

(٣٢٧) أى: غير حامل.

(٣٢٨) صحيح: أخرجه أحمد (٦٢ / ٣) وأبو داود (٢١٥٧) والدارمى (٢٢٩٥) والحاكم (٢ / ١٩٥) والبيهقى فى شرح السنة (٣١٨ / ٩) والبيهقى (١٢٤ / ٩) وصححه الألبانى فى صحيح الجامع (٧٤٧٩).

والآخرون يجيبون عن هذا: بأن الحيضة علم ظاهر فإذا ظهر بها الحمل تبيناً أنه لم يكن دليلاً، ولهذا يحكم بانقضاء العدة بالحيض ظاهراً ثم تبين المرأة حاملاً، والنبى ﷺ قسم النساء إلى قسمين:

امرأة معلومة الحمل، وامرأة مظنون أنها حامل.

فجعل استبراء الأولى بوضع الحمل، والثانية بالحيضة، وهذا هو الذى دل عليه الحديث، لم يدل على أن ما تراه الحامل من الدم في وقت عادتها تصوم معه وتصلى.

فصل: قال بقراط: إن العظام تصلب من الحرارة؛ لأن الحرارة تصلب العظام وترتبط بعضها ببعض، مثل الشجرة التى يرتبط بعضها ببعض، وقال: إن العصب جعل داخلياً وخارجياً، وجعل الرأس بين العاتقين، والعضدان والساعدان فى الجانبين، وفرج ما بين الرجلين أيضاً، وجعل فى كل مفصل من المفاصل عصب يوثقه ويشده.

قلت: وهو الأسر الذى شد به الإنسان.

قال: وجعل الفم ينفث من تلقاء نفسه، وركب الأنف والأذنان من اللحم، وثقبت الأذنان ثم العيان بعد ذلك وملئت رطوبة صافية.

وكان النبى ﷺ يقول فى سجوده: «سجد وجهى للذى خلقه وصوره، وشق سمعه وبصره» (٣٢٩) والواو وإن لم تقتض ترتيباً، فتقديم السمع فى اللفظ يناسب تقدمه فى الوجود.

ثم تتسع الأمعاء بعد ذلك، ويصير لها تجويف، وترتبط المفاصل، ويرتفع النفس إلى الفم والأنف، ويدخل الاستنشاق فى الفم والأنف، وينفتح البطن والأمعاء، ويخرج النفس إلى الفم بدل السرة، فإذا تم ما ذكرنا حضر وقت خروج الجنين، ونزلت فضول من معدته وأمعائه إلى المثانة، ويكون لها طريق من المعدة والأمعاء إلى المثانة، ومنها إلى مجرى البول، وإنما تنفتح هذه كلها ويتسع تجويفها بالاستنشاق، وبه ينفصل بعضها عن بعض على قدر أشكالها، وقال: إذا اتسع البطن وتبين تجويف الأمعاء صار فيها طريق إلى المثانة والإحليل اضطراراً.

قال: والمنى إذا تركز يجتمع كل شيء منه إلى صاحبه، العظام إلى العظام، والعصب إلى العصب، وكذلك جميع الأعضاء، ثم يركب الجنين.

(٣٢٩) صحيح: أخرجه مسلم (٧٧١).

ثم قال: إنا قد رأينا كثيراً من النساء قد فسدت الأجنة فيهن ثم خرجت بعد ثلاثين يوماً.

ثم قال: ألا ترى أنه إذا سقط الجنين من بعد ثلاثين يوماً رأيت مفاصلة مركبة؟
وقال: يدرك هذا بالنظر إلى السقط؛ لأنه إذا سقط ليس يسقط من حيلنا بل من قبل نفسه.
ثم قال: إذا تركيب الجنين وتألفت مفاصله، وكبرت أعضاؤه وصلبت عظامه وتحركت، جذبت من البدن دماً دسماً ويحتبس ذلك ويتحرك في رءوس العظام مثل تحرك رءوس الشجر، قال وكذلك الجنين يتقلب.

فصل: وقال في المقالة الثانية من كتابه هذا: ثم يتركب الجنين ويتم الذكر إلى اثنين وثلاثين يوماً، والأنثى إلى اثنين وأربعين يوماً، وربما زاد على هذه الأيام قليلاً وربما نقص قليلاً.

وقال: إن الجنين يتم ويتصور - إن كان ذكراً - في اثنين وثلاثين يوماً، وإن كانت أنثى ففي اثنين وأربعين يوماً.

وقال: إنا نرى ذلك من نقاء المرأة، لأنها إن ولدت أنثى فإنها تنقى في اثنين وأربعين يوماً وهي أكثر ما تحتبس المرأة، إلى أن تنقى عند ولادة الأنثى، وربما كانت في الفرد وتنقى في خمسة وثلاثين يوماً، فإذا ولدت ذكراً فإنها تنقى في اثنين وثلاثين يوماً إذا احتبست كثيراً، وربما نقيت في الفرد في خمسة وعشرين يوماً.

وقال: إن دم الطمث يخرج من حيث يخرج الجنين؛ وكما أن الذكر يتصور في اثنين وثلاثين يوماً، كذلك يكون نقاء أمه من بعد ولادته في اثنين وثلاثين يوماً، وتنقى المرأة إذا ولدت أنثى في اثنين وأربعين يوماً بعدد الأيام التي يتم تركيبها فيها.

ثم قال: إنما يجري الدم من النفساء بعد ولادها أياماً كثيرة، لأنها إذا حملت لم يحتج الجنين أول ما يخلق إلى غذاء كثير حتى يتم، فإذا تم له اثنان وأربعون يوماً اغتذى كما ينبغي، وما اجتمع في الأيام الأربعين من الدم الذي ينزل إلى الجنين بقي إلى وقت ولادة المرأة فإذا ولدت نزل أربعين يوماً.

قلت: في هذا الفصل حديثان صحيحان عن رسول الله ﷺ نذكرهما ونذكر تصديق أحدهما للآخر، ثم نتعقب كلام بقراط، ونبين ما فيه بحول الله وقوته وتوفيقه وتعليمه وإرشاده.

ففي «الصحيحين» من حديث ابن مسعود قال: حدثنا رسول الله ﷺ - وهو الصادق المصدوق: «إن أحدكم يُجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون علقه مثل ذلك، ثم يكون مضغاً مثل ذلك، ثم يرسل الله الملك فينفخ فيه الروح، ويأمر بأربع كلمات: بكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقى أو سعيد، فوالذي لا إله غيره، إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينها وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها» (٣٣٠).

وفى طريق أخرى: «إن خلق ابن آدم يجمع في بطن أمه أربعين»، وفى أخرى: «أربعين ليلة»، وقال البخارى: «أربعين يوماً وأربعين ليلة».

وفى بعض طرقه: «ثم يبعث الله ملكاً بأربع كلمات، فيكتب عمله وأجله ورزقه، وشقى أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح...» الحديث.

وفى صحيح مسلم من حديث حذيفة بن أسيد يبلغ به النبي ﷺ قال: «يدخل الملك على النطفة بعد ما تستقر في الرحم بأربعين أو خمس وأربعين ليلة، فيقول يا رب: أشقى أو سعيد؟ فيكتبان، فيقول: أى رب أذكر أم أنثى؟ فيكتبان، ويكتب عمله وأثره وأجله ورزقه، ثم تطوى الصحف فلا يزد فيها ولا ينقص» (٣٣١).

وقال الإمام أحمد: حديث سفيان، عن عمرو، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد الغفارى قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يدخل الملك على النطفة بعدما تستقر في الرحم أربعين يوماً، فيقول يا رب أشقى أم سعيد؟ فيقول الله عز وجل، فيكتبان، فيقولان: أذكر أم أنثى؟ فيقول الله عز وجل فيكتبان، فيكتب عمله وأثره ومصيبته ورزقه، ثم تطوى الصحف فلا يزد على ما فيها ولا ينقص» (٣٣٢).

وفى «صحيح مسلم» عن عامر بن واثلة، أنه سمع عبد الله بن مسعود يقول: الشقى من شقى في بطن أمه، والسعيد من وعظ بغيره، فأتى رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ يقال له حذيفة بن أسيد فحدثه بذلك من قول ابن مسعود فقال: وكيف يشقى رجل بغير

(٣٣٠) صحيح: أخرجه البخارى (٣٢٠٨) مسلم (٢٦٤٣).

(٣٣١) صحيح: أخرجه مسلم (٢٦٤٤).

(٣٣٢) صحيح: أخرجه أحمد (٧٠٦ / ٤).

عمل؟ فقال له الرجل: أتعجب من ذلك؟ فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة، بعث الله إليها ملكاً، فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها، ثم قال: يا رب أذكر أم أنثى؟ فيقضى ربك ما شاء، ويكتب الملك، ثم يقول يا رب أجله؟ فيقضى ربك ما شاء، فيكتب الملك، ثم يقول: يا رب رزقه؟ فيقضى ربك ما شاء، ويكتب الملك، ثم يخرج الملك بالصحيفة في يده، فلا يزيد على ما أمر ولا ينقص» (٣٣٣).

وفى لفظ آخر: سمعت رسول الله ﷺ بأذني هاتين يقول: «إن النطفة تقع في الرحم أربعين ليلة، ثم يتصور (٣٣٤) عليها الملك»، قال زهير: حسبته قال: «الذي يخلقها»، فيقول: «يا رب أذكر أم أنثى؟ فيجعله الله ذكراً أو أنثى، فيقول: يا رب أسوى أو غير سوى؟ فيجعله الله سوياً أو غير سوى، ثم يقول: يا رب ما رزقه؟ وما أجله؟ وما خلقه؟ ثم يجعله الله شقياً أو سعيداً».

وفى لفظ آخر: «أن ملكاً موكلاً بالرحم، إذا أراد الله عز وجل أن يخلق شيئاً بإذن الله ليضع وأربعين ليلة...» (٣٣٥) ثم ذكر الحديث.

فاتفق حديث ابن مسعود وحديث حذيفة بن أسيد على حدوث شأن وحال النطفة بعد الأربعين، وحديث حذيفة مفسر صريح، بأن ذلك يكتب بعد الأربعين قبل نفخ الروح فيه كما تقدم في رواية البخاري.

وأما حديث ابن مسعود فأحد ألفاظه موافق لحديث حذيفة، وإن كان ذلك التقدير والكتابة بعد الأربعين قبل نفخ الروح فيه، كما تقدم، من رواية البخاري، ولفظه: «ثم يبعث الله إليه ملكاً بأربع كلمات، فيكتب عمله ورزقه وأجله وشقى أو سعيد ثم ينفخ فيه الروح»، فهذا صريح أن الكتابة وسؤال الملك قبل نفخ الروح فيه، وهو موافق لحديث حذيفة في ذلك.

وأما لفظه الآخر: «فينفخ فيه الروح ويؤمر بأربع كلمات»، فليس بصريح أن الكلمات المأمور بها بعد نفخ الروح، فإن هذه جملة معطوفة بالواو ويجوز أن تكون معطوفة على

(٣٣٣) صحيح: أخرجه مسلم (٢٦٤٥).

(٣٣٤) أي: ينزل.

(٣٣٥) سبق تخريجه.

الجملة التى تليها، ويجوز أن تكون معطوفة على جملة الكلام المتقدم، أى يجمع خلقه فى هذه الأطوار ويؤمر الملك بكتب: رزقه وأجله وعمله، ووسط بين الجمل قوله: «ثم ينفخ فيه الروح» بياناً لتأخر نفخ الروح عن طور النطفة والعلقة والمضغة، وتأمل كيف أنى بـ «ثم» فى فصل نفخ الروح وبالواو فى قوله: «ويؤمر بأربع كلمات» فاتفقت سائر الأحاديث بحمد الله.

وبقى أن يقال: فحديث حذيفة يدل على أن ابتداء التخليق عقيب الأربعين الأولى، وحديث ابن مسعود يدل على أنه عقيب الأربعين الثالثة، فكيف يجمع بينهما؟ قيل: أما حديث حذيفة فصريح فى كون ذلك بعد الأربعين، وأما حديث ابن مسعود: فليس فيه تعرض لوقت التصوير والتخليق، وإنما فيه بيان أطوار النطفة وتنقلها بعد كل أربعين وأنه بعد الأربعين الثالثة ينفخ فيه الروح، وهذا لم يتعرض له حديث حذيفة بل اختص به حديث ابن مسعود، فاشترك الحديثان فى حدوث أمر بعد الأربعين الأولى.

واختص حديث حذيفة بأن ابتداء تصويرها وخلقها بعد الأربعين الأولى، واختص حديث ابن مسعود بأن نفخ الروح فيه بعد الأربعين الثالثة، واشترك الحديثان فى استغذان الملك ربه سبحانه فى تقدير شأن المولود فى خلال ذلك، فتصادقت كلمات رسول الله ﷺ وصدق بعضها بعضاً.

وحديث ابن مسعود فيه أمران: أمر النطفة وتنقلها، وأمر كتابة الملك ما يقدر الله فيها، والنبي ﷺ أخبر بالأميرين فى الحديث، قال الإمام أحمد: حدثنا هشيم أنبأنا على ابن زيد سمعت أبا عبيدة بن عبد الله يحدث قال: قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: قال، رسول الله ﷺ: «إن النطفة تكون فى الرحم أربعين يوماً على حالها لا تتغير، فإذا مضت له أربعون صارت علقة، ثم مضغة كذلك، ثم عظاماً كذلك، فإذا أراد الله أن يسوق خلقه بعث الله إليه الملك، فيقول الملك الذى يليه: أى رب! أذكر أم أنثى؟ أشقى أم سعيد؟ أقصير أم طويل؟ أناقص أم زائد؟ قوته وأجله؟ أصحيح أم سقيم؟ قال: فيكتب ذلك كله» (٣٣٦).

فهذا الحديث فيه الشفاء، وإن الحادث بعد الأربعين الثالثة تسوية الخلق عند نفخ الروح فيه.

(٣٣٦) ضعيف: أخرجه أحمد (١/ ٣٧٤، ٣٧٥) وإسناده ضعيف أبو عبيدة لم يسمع من أبيه، وعلى ابن زيد بن جدعان ضعيف.

ولا ريب أنه عند نفخ الروح فيه وتعلقها به يحدث له في خلقه أمور زائدة على التخليق الذي كان بعد الأربعين الأولى، فالأول كان مبدأ التخليق وهذا تسويته وكمال ما قدر له، كما أنه سبحانه خلق الأرض قبل السماء، ثم خلق السماء، ثم سوى الأرض بعد ذلك، ومهداها وبسطها وأكمل خلقها، فذلك فعله في المسكن وهذا فعل في الساكن، على أن التخليق والتصوير ينشأ في النطفة بعد الأربعين على التدريج شيئاً فشيئاً، كما ينشأ النبات، فهذا مشاهد في الحيوان والنبات، كما إذا تأملت حال الخروج في البيضة، فإنما يقول الإشكال من عدم فهم كلام الله تعالى ورسوله ﷺ فالإشكال في أفهامنا، لا في بيان المعصوم، والله المستعان.

وقد أغناك هذا بحمد الله عن تكلف الشارحين، فتأمله، ووازن بينه وبين هذا الجمع، وبالله التوفيق.

فصل: وقال بقراط في كتاب «الغذاء»: تصوير الجنين يكون في خمسة وثلاثين يوماً، وحركته في سبعين صباحاً، وكماله في مائة وعشرة أيام، ويتصور أجنة أخرى في خمسين صباحاً، ويتحركون التحرك الأول في مائة صباح، ويكملون في ثلاثمائة، ويتصور أجنة أخرى أربعين صباحاً، ويتحركون في ثمانين صباحاً، ويولدون في مائتين وأربعين صباحاً، ويتصور أجنة أخرى في خمسة وأربعين صباحاً، ويتحركون في تسعين صباحاً، ويولدون في مائتين وسبعين صباحاً.

قال: فأما الولادة: فيكون في الشهر السابع والثامن والتاسع والعاشر.

قلت: الحركة حركتان: حركة طبيعية غير إرادية، فهذه تكون قبل تعلق الروح به، وأما الحركة الإرادية، فلا تكون إلا بعد نفخ الروح، ولهذا فرق بقراط بين التحرك الأول والثاني.

قلت: الذي دل عليه الوحي الصادق عن خلاق البشر، أن الخلق ينتقل في كل أربعين يوماً إلى طور آخر، فيكون أولاً نطفة أربعين يوماً، ثم علقه كذلك، ثم مضغة كذلك، ثم ينفخ فيه الروح بعد مائة وعشرين يوماً، فهذا كأنك تشاهده عياناً، وما خالفه فليس مع المخبر به عيان، وغاية ما معه قياس فاسد، وتشريح لا يحيط علماً بمبدأ ما شاهده منه، أو تقليد لواحد غير معصوم، وكل من جاء به مشى خلفه فيه، فيعتقد فيه المعتقد أن هذا أمر متفق عليه بين الطبائعيين، وأصله كله واحد أخطأ فيه، ثم قلده من بعده، والقوم لم يشاهدوا ما أخبروا به من ذلك.

وغاية ما معهم أنهم شرحوا الحاليتين أحياء وأمواتاً، فوجدوا الجنين فى الرحم على الصفة التى أخبروا بها، ولكن لا علم لهم بما وراء ذلك من مبدأ الحمل وتغير أحوال النطفة، فإن ضيق مقلدهم الفرض، وقال: نفرض أنهم اعتبروا بكرة من حيث وطئت، ثم جعلوا يعدون أيامها إلى أن بلغت ما ذكره، ثم شرحوها فوجدوا الأمر على الصفة التى أخبروا بها، فهذا غاية الكذب والبهت، فإن القوم لم يدعوا ذلك، وكيف يمكنهم دعواهم وهم يخبرون أن بعد ذلك بكذا وكذا يوماً يصير شأن الحمل كذا وكذا، وإنما مع القوم كليات وأقيسة، وينبغى أن يكون كذا وكذا، والنظام الطبيعى يقتضى كذا وكذا.

وكثير منهم يأخذ ذلك من حركات القمر وزيادته ونقصانه، ومن حركات الشمس ومن التلث والتربيع والتسديس والمقابلة، ورد عليهم آخرون منهم، وأبطلوا ذلك عليهم من وجوه، وأحال به على الأخلق والأولى والأنسب، وأحال به آخرون على أيام البحارين وتغير الطبيعة فيها، ورد بعض هؤلاء على بعض، وأبطل قوله بما تركناه مخافة التطويل.

وأصح ما بأيديهم التشريح والاستقراء التام الذى لا يخرم، ونحن لا ننكر ذلك، ولكن ليس فيه ما يخالف الروحى عن خلاق الاجنة أبداً، ومما يدل على أن القوم لم يخبروا فى ذلك عن مشاهدة قولهم: إن الجنين الذى يولد فى الشهر السابع يصير ديدياً فى تسعة أيام، ودموياً فى ثمانية أيام آخر، ولحمياً فى تسعة أيام آخر، ويقبل الصورة فى اثني عشر يوماً آخر، فإذا اجتمعت هذه الأيام صارت خمسة وثلاثين يوماً، فجعلوه مضغفة فى الأربعين الأولى، وهذا كذب ظاهر قطعاً، وإنما يصير لحمياً بعد الثمانين، ومثل هذا لا يدرك إلا بوحى أو مشاهدة، وكلاهما مفقود عنهم، وإنما بأيديهم قياس اعتبروا به أحوال الاجنة من شهور ولادها، فحكموا على كل جنين ولد فى شهر من شهور الولادة، على أنه ينبغى أن يكون ديدياً: أى نطفة كذا وكذا، ودموياً: أى علقه كذا وكذا يوماً، ولحمياً: أى مضغفة كذا وكذا يوماً، ثم أضعفوا ذلك العدد وجعلوه وقت تحرك الجنين وكذبوا فى ذلك على الخلاق العلیم فى خلقه كما كذبوا عليه فى صفاته وأسمائه، فإن القوم لم يكن لهم نصيب من العلم الذى جاءت به الرسل، بل كانوا كما قال الله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾ (غافر: ٨٣).

وما غاية ما يناله المنكر المعرض عما جاءت به الرسل، وغاية ما نالوا به علماً بأمور طبيعية فيها الحق والباطل، وأمور رياضية كثيرة التعب قليلة الجدوى، وأمور الهيئة باطلها أضعاف أضعاف حقها، فإين العلم المتلقى من الوحي النازل إلى الظن المأخوذ عن الرأى

الزائل؟ وأين العلم المأخوذ عن رسول الله ﷺ عن جبريل عن الله عز وجل إلى الظن المأخوذ عن رأى رجل لم يستتر قلبه بنور الوحي طرفة عين، وإنما معه حدسه وتخمينه؟ ونسبة ما يدركه العقلاء قاطبة بعقولهم إلى ما جاءت به الرسل، كنسبة سراج ضعيف إلى ضوء الشمس، ولا تجد - ولو عمرت عمر نوح - مسألة واحدة أصلاً اتفق فيها العقلاء كلهم على خلاف ما جاءت به الرسل في أمر من الأمور البتة، فالأنبياء لم تأت بما يخالف العقل البتة، وإنما جاءت بما لا يدركه العقل.

فما جاءت به الرسل مع العقل ثلاثة أقسام لا رابع بها البتة: قسم شهد به العقل والفطرة، وقسم يشهد بجملته ولا يهتدى لتفصيله، وقسم ليس في العقل قوة إدراكه، وأما القسم الرابع وهو ما يحيله العقل الصريح ويشهد ببطلانه، فالرسل بريئون منه، وإن ظن كثير من الجهال المدعين للعلم والمعرفة، أن بعض ما جاءت به الرسل يكون من هذا القسم، فهذا إما لجهله بما جاءت به وإما لجهله بحكم العقل أو لهما.

فصل

في مقدار زمان الحمل واختلاف الأجنة في ذلك

قال الله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (الأحقاف: ١٥) فأخبر تعالى أن مدة الحمل والقطام ثلاثون شهراً، وأخبر في سورة البقرة أن مدة تمام الرضاع حولين كاملين، فعلم أن الباقي يصلح مدة للحمل وهو ستة أشهر، فاتفق الفقهاء كلهم على أن المرأة لا تلد لدون ستة أشهر، إلا أن يكون سقطاً، وهذا أمر تلقاه الفقهاء عن الصحابة رضي الله عنهم.

فذكر البيهقي وغيره عن أبي حرب بن الأسود الديلي أن عمر أتي بامرأة قد ولدت لستة أشهر، فهم عمر برجمها، فبلغ علياً رضي الله عنه، فقال: ليس عليها رجم، فبلغ ذلك عمر، فأرسل إليه فسأله؟ فقال: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْعَمَ الرِّضَاعَةَ﴾ (البقرة: ٢٣٣) وقال: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (الأحقاف: ١٥) فستة أشهر حملة وحولين تمام الرضاعة، لا حد عليها، فخلى عنها.

وفي موطأ مالك: أنه بلغه أن عثمان بن عفان رضي الله عنه أتي بامرأة قد ولدت في ستة أشهر، فأمر بها أن ترجم، فقال علي: ليس ذلك عليها، قال الله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ وقال: ﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ (لقمان: ١٤)، فأمر بها عثمان أن ترد فوجدتها قد رُجمت.

وذكر داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان يقول: إذا ولدت المرأة لتسعة أشهر كفاها من الرضاع أحد وعشرون شهراً، وإذا وضعت لسبعة أشهر كفاها ثلاثة وعشرون شهراً، وإذا وضعت لستة أشهر كفاها أربعة وعشرون شهراً، كما قال تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾. انتهى كلامه.

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ﴾ (الرعد: ٨). قال ابن عباس: ﴿وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ﴾: ما تنقص عن التسعة أشهر ﴿وَمَا تَزْدَادُ﴾: وما تزيد عليها، ووافقه على هذا أصحابه كمجاهد وسعيد بن جبير.

وقال مجاهد أيضاً: إذا حاضت المرأة على ولدها كان ذلك نقصاناً من الولد ﴿وَمَا تَزْدَادُ﴾: قال: إذا زادت على تسعة أشهر كان ذلك تماماً لما نقص من ولدها.

وقال أيضاً: الغيض: ما رأت الحامل من الدم في حملها وهو نقصان من الولد، والزيادة ما زاد على التسعة أشهر وهو تمام النقصان.
وقال الحسن: ﴿وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ﴾ ما كان من سقط ﴿وَمَا تَزْدَادُ﴾ المرأة تلد لعشرة أشهر.

وقال عكرمة: ﴿تَغِيضُ الْأَرْحَامُ﴾: الحيض بعد الحمل، فكل يوم رأت فيه الدم حاملاً ازداد به في الأيام ظاهراً، فما حاضت يوماً إلا ازدادت في الحمل يوماً.
وقال قتادة: الغيض: السقط ﴿وَمَا تَزْدَادُ﴾ فوق التسعة أشهر.
وقال سعيد بن جبير: إذا رأت المرأة الدم على الحمل فهو الغيض للولد فهو نقصان في غذاء الولد وزيادة في الحمل.

تغيض وتزداد فعلاً متعديان مفعولهما محذوف وهو العائد على «ما» الموصولة، والغيض: النقصان، ومنه ﴿وَغِيضُ الْمَاءِ﴾ (هود: ٤٤)، وضده: الزيادة.
والتحقيق في معنى الآية أنه يعلم مدة الحمل وما يعرض فيها من الزيادة والنقصان، فهو العالم بذلك دونكم، كما هو العالم بما تحمل كل أنثى هل هو ذكر أو أنثى؟
وهذا أحد أنواع الغيب التي لا يعلمها إلا الله، كما في «الصحیح» عنه ﷺ: «مفاتيح الغيب خمس لا يعلمهن إلا الله: لا يعلم متى تجيء الساعة إلا الله، ولا يعلم ما في غد إلا الله، ولا يعلم متى يجيء الغيث إلا الله، ولا يعلم ما في الأرحام إلا الله، ولا تدرى نفس بأى أرض تموت إلا الله» (٣٣٧) فهو سبحانه المنفرد بعلم ما في الرحم، وعلم وقت إقامته فيه، وما يزيد من بدنه وما ينقص، وما عدا هذا القول فهو من توابعه ولوازمه، كالسقط والتمام ورؤية الدم وانقطاعه، والمقصود: ذكر مدة إقامة الحمل في البطن وما يتصل بها من زيادة ونقصان.

فصل: وأما أقصاها فقال ابن المنذر: اختلف أهل العلم في ذلك، فقالت طائفة: أقصى مدته سنتان، وروى هذا القول عن عائشة، وروى عن الضحاك، وهرم بن حيان، أن كل واحد منهما أقام في بطن أمه سنتين، وهذا قول سفيان الثوري.
وفيه قول ثان: وهو أن مدة الحمل قد تكون ثلاثة سنين.

روينا عن الليث بن سعد أنه قال: حملت مولاة لعمر بن عبد الله ثلاث سنين.

وفيه قول ثالث: أن أقصى مدته أربع سنين، هكذا قال الشافعى، رحمه الله.

قلت: وعن الإمام أحمد روايتان: أنه أربع سنين، والثانية سنتان.

قال: واختلف فيه عن مالك، فالمشهور عنه عند أصحابه مثل ما قال الشافعى، وحكى

ابن الماجشون عنه ذلك ثم رجع لما بلغه قصة المرأة التى وضعت لخمس سنين.

وفيه قول آخر: أن مدة الحمل قد تكون خمس سنين، حكى عن عباد بن العوام أنه

قال: ولدت امرأة معنا فى الدار لخمس سنين، قال: فولدته وشعره يضرب إلى ههنا، وأشار

إلى العنق، قال: ومربه طير فقال: هش.

وقد حكى عن ابن عجلان، أن امرأته كانت تحمل خمس سنين.

وفيه قول خامس: قاله الزهرى: أن المرأة تحمل ست سنين وسبع سنين فيكون ولدها

مخشوشاً فى بطنها.

قال: وقد أتى سعيد بن عبد الملك بامرأة حملت سبع سنين.

وقالت فرقة: لا يجوز فى هذا الباب التحديد والتوقيف بالرأى لأننا وجدنا لادنى الحمل

أصلاً فى تاويل الكتاب وهو الأشهر الستة، فنحن نقول بهذا ونتبعه ولم نجد لآخره وقتاً،

وهذا قول أبى عبيد، ودفع بهذا حديث عائشة، وقال: المرأة التى روته عنها مجهولة،

وأجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم: أن المرأة إذا جاءت بولد لأقل من ستة أشهر من

يوم تزوجها الرجل أن الولد غير لاحق به، فإن جاءت به لستة أشهر من يوم نكحها فالولد

له، وهذا وأمثاله يدل على أن الطبيعة التى هى منتهى سير الطبائعين، لها رب قاهر قادر

يتصرف فيها بمشيئته وينوع فيها خلقه كما يشاء، ليدل من له عقل على وجوده

ووجدانيته وصفات كماله ونعوت جلاله، وإلا فمن أين فى الطبيعة المجردة هذا الاختلاف

العظيم والتباين الشديد؟ ومن أين فى الطبيعة خلق هذا النوع الإنسانى على أربعة

أضرب؟..

أحدها: لا من ذكر ولا من أنثى كآدم، عليه السلام.

الثانى: من ذكر بلا أنثى كحواء، صلوات الله عليها.

الثالث: من أنثى بلا ذكر كالمسيح، عليه السلام.

الرابع: من ذكر وأنثى كسائر النوع.

ومن أين في الطبيعة والقوة هذا التركيب والتقدير والتشكيل وهذه الأعضاء والرباطات والقوى والمنافذ والعجائب التي ركبت في هذه النطفة المهيبة؟ لولا بدائع صنع الله ما وجدت تلك العجائب في مستقذر الماء ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا عَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ (١) الذي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ ﴿٧﴾ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴿٨﴾ (الانفطار: ٦ - ٨) ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ (٩) هو الذي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٠﴾ (آل عمران: ٥، ٦) لقد دل سبحانه على نفسه أوضح دلالة بما أشهده كل عبد على نفسه من حاله، وحدوثه، وإتقان صنعه وعجائب خلقه وآيات قدرته وشواهد حكمته فيه.

ولقد دعا سبحانه الإنسان إلى النظر في مبدأ خلقه وتمامه، فقال تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ (١) ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾ (٢) ﴿يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾ (الطارق: ٥ - ٧) وقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئاً﴾ (الحج: ٥).

وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ﴾ (١) ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ (الذاريات: ٢٠، ٢١).

وهذا في القرآن كثير لمن تدبره وعقله وهو شاهد منك عليك، فمن أين للطبيعة والقوة المحصورة هذا الخلق، والإتقان والإبداع وتفصيل تلك العظام وشدها ببعضها بعض على اختلاف أشكالها ومقاديرها ومنافعها وصفاتها؟ ومن جعل في النطفة تلك العروق واللحم والعصب؟ ومن فتح لها تلك الأبواب والمنافذ؟ ومن شق سمعها وبصرها؟ ومن أودع ركب فيها لساناً تنطق به، وعينين تبصر بهما، وأذنين تسمع بهما وشفقتين؟ ومن أودع فيها الصدر وما حواه من المنافع والآلات التي لو شاهدتها لرأيت العجائب؟ ومن جعل هناك حوضاً وخزانة يجتمع فيه الطعام والشراب، وساق إليه مجارى وطرقاً ينفذ فيها، فيسقى جميع أجزاء البدن كل جزء يشرب من مجراه الذي يختص به لا يتعداه ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِبَهُمْ﴾ (البقرة: ٦٠)، ومن أخذ منها تلك القوى التي بها تمت مصالحها ومنافعها؟ ومن أودع فيها العلوم الدقيقة والصنائع العجيبة وعلمها ما لم تكن تعلم،

والهمها فجورها وتقواها، ونقلها فى أطوار التخليق طوراً بعد طور، وطبقاً بعد طبق إلى أن صارت شخصاً حياً ناطقاً سميعاً بصيراً، عالماً متكلماً آمراً ناهياً، مسلطاً على طير السماء وحياتان الماء ووحوش القلوات، عالماً بما لا يعلمه غيره من المخلوقات ﴿قَتَلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾ (١٧) من أى شئ خلقه ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَفَرٌ بِيَوْمَ الْحِسَابِ﴾ (١٨) من نطفة خلقه فقدّره ﴿ثُمَّ السَّبِيلَ يَسْرُهُ﴾ (١٩) ثم أماته ﴿ثُمَّ إِيَّاهُ نُفِخُ فِي الصورِ﴾ (٢٠) ثم إذا شاء أنشأه ﴿وَنُفِخُ فِي الصورِ﴾ (٢١) ثم إذا شاء أنشأه ﴿وَنُفِخُ فِي الصورِ﴾ (٢٢) .

فصل: وقد زعم طائفة ممن تكلم فى خلق الإنسان أنه إنما يعطى السمع والبصر بعد ولادته وخروجه من بطن أمه، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (النحل: ٧٨) واحتج أنه فى بطن الأم لا يرى شيئاً ولا يسمع صوتاً، فلم يكن لإعطائه السمع والبصر هناك فائدة.

وليس ما قاله صحيحاً ولا حجة له فى الآية، لأن الواو لا ترتب فيها، بل الآية حجة عليه، فإن فؤاده مخلوق وهو فى بطن أمه، وقد تقدم حديث حذيفة بن أسيد، والصحيح: إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكاً، فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها، وهذا وإن كان المراد به: العين والأذن، فالقوة السامعة والباصرة مودعة فيها، وأما الإدراك بالفعل فهو موقوف على زوال الحجاب المانع منه، فلما زال بالخروج من البطن عمل المقتضى عمله، والله أعلم.

فصل

فى ذكر أحوال الجنين بعد تحريكه وانقلابه عند تمام نصف السنة

يعرض للجنين فى هذا الوقت أن يهتك غشاءه والحجب التى عليه وأن ينتقل عن مكانه نحو فم الرحم، فإن كان الجنين قوياً وكانت أغشيته التى تغشيه وسرته أضعف، تم الولادة، وإن كان الجنين ضعيفاً وأغشيته وسرته أقوى، فإما أن يهتكها بعض الهتك، ولا يولد، فببقى مريضاً أربعين يوماً إلى تمام آخر الشهر الثامن، فإن ولد فى هذه الأربعين يوماً مات، فلا يمكن تربيته ولا بقاؤه، وإن هو هتك أغشيته كل الهتك حتى لا يمكن تلافى ذلك ولم يولد مات، فإن لم يسقط، وإلا قتل الحامل به، وإن تهتك أغشيته هتكاً يمكن تلافيه بقى ولم يمت، ومكث فى موضعه الذى تحرك نحوه وانقلب إليه عند فم الفرج، وإنما يعرض لهم المرض فى هذه الأربعين يوماً، إذا لم يولدوا بعد تحركهم لأنهم ينقلبون عن مكانهم الذى نشأوا فيه وتتغير مواضعهم وانخلاع السرة بانتقالهم، لأن أمهاتهم، يعرض لهن أن يمرضن عند ذلك، لتمدد الأغشية وانخلاع السرة المتصلة بالرحم منهن، ولأن الجنين إذا انحل رباطه ثقل على أمه.

فصل

في سبب الشبه للأبوين أو أحدهما وسبب الإذكار والإيناث

وهل لهما علاقة بوقت الحمل أم لا؟

تقدم ذكر قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ (آل عمران: ٦).

وثبت في «الصحيحين» عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن أم سليم سألت النبي ﷺ عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل؟ فقال ﷺ: «إذا رأت المرأة ذلك فلتغتسل» فقالت أم سليم: واستحيت من ذلك، وهل يكون هذا؟ فقال النبي ﷺ: «نعم، فمن أين يكون الشبه، ماء الرجل أبيض غليظ وماء المرأة رقيق أصفر، فمن أيهما علا أو سبق يكون منه الشبه» (٣٣٨).

وفي «صحيح مسلم» عن عائشة: أن المرأة قالت لرسول الله ﷺ: هل تغتسل المرأة إذا احتلمت فابصرت الماء؟ قال: «نعم» فقالت لها عائشة: ترتب يدك، فقال رسول الله ﷺ: «دعيها، وهل يكون الشبه إلا من قبل ذلك؟ إذا علا ماؤها ماء الرجل أشبه الولد أخواله، وإذا علا ماء الرجل ماءها أشبه أعمامه» (٣٣٩).

وفي صحيح مسلم عن ثوبان، قال: كنت قائماً عند رسول الله ﷺ فجاء جبر من أحبار اليهود، فقال: السلام عليك يا محمد، فدفعته دفعة كاد يصرع منها، فقال: لم تدفعني؟ فقلت: ألا تقول: يا رسول الله؟ فقال اليهودي: إنما ندعوه باسمه الذي سماه به أهله، فقال رسول الله ﷺ: «اسمى محمد - الذي سماني به أهلي» فقال اليهودي: جئت أسألك، فقال رسول الله ﷺ: «أينفعك شيء إن حدثتك؟» فقال: أسمع بأذني، فنكت رسول الله ﷺ بعود معه، فقال: «سل» فقال اليهودي: أين يكون الناس حين تُبدل الأرض غير الأرض والسموات؟ فقال ﷺ: «هم في الظلمة دون الجسر» فقال: فمن أول الناس إجابة يوم القيامة؟ قال: «فقراء المهاجرين» قال اليهودي: فما تحفتهم حين يدخلون الجنة؟ قال: «زيادة كبد النون» (٣٤٠)، قال: فما غذاؤهم على إثرها؟ قال: «ينحر لهم ثور الجنة، الذي

(٣٣٨) صحيح: أخرجه البخاري (١٣٠) مسلم (٣١١).

(٣٣٩) صحيح: أخرجه مسلم (٣١٤).

(٣٤٠) النون: الحوت.

كان يأكل من أطرافها، قال: فما شرايهم عليه؟ قال: قال: «عينا فيها سلسبيل، قال: صدقت، قال: أردت أن أسألك عن شيء لا يعلمه أحد من أهل الأرض إلا نبي أو رجل أو رجلاً، قال: «ينفعك إن حدثتك» قال: أسمع بأذني، قال جئت أسألك عن الولد، قال: «ماء الرجل أبيض وماء المرأة أصفر، فإذا اجتمعا فعلا مني الرجل مني المرأة أذكرا بإذن الله، وإن علا مني المرأة مني الرجل أنثا بإذن الله تعالى» فقال اليهودي: لقد صدقت، إنك لنبي، ثم انصرف فذهب، فقال رسول الله ﷺ «لقد سألني عن الذي سألني عنه، وما لي علم بشيء منه حتى أتاني الله عز وجل به» (٣٤١).

وفي مسند الإمام أحمد من حديث القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عبد الله، هو ابن مسعود قال: مر يهودي برسول الله ﷺ وهو يحدث أصحابه، فقال رجل من قريش: يا يهودي! إن هذا يزعم أنه نبي، فقال: لأسألنه على شيء لا يعلمه إلا نبي، فجاء حتى جلس، ثم قال: يا محمد، مم يخلق الإنسان؟ قال: «يا يهودي! من كل يخلق من نطفة الرجل ومن نطفة المرأة، فاما نطفة الرجل فنطفة غليظة، منها العظم والعصب، وأما نطفة المرأة فنطفة رقيقة منها اللحم والدم»، فقام اليهودي فقال: هكذا كان يقول من قبلك (٣٤١).

فتضمنت هذه الأحاديث أموراً.

أحدها: أن الجنين يخلق من ماء الرجل وماء المرأة خلافاً لمن يزعم من الطبائعين، أنه إنما يخلق من ماء الرجل وحده، وقد قال تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ﴿يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾ (الطارق: ٥ - ٧).

قال الزجاج: قال أهل اللغة: التريبة موضع القلادة من الصدر، والجمع ترائب.

وقال أبو عبيدة: الترائب: معلق الحلي من الصدر، وهو قول جميع أهل اللغة.

وقال عطاء عن ابن عباس يزيد صلب الرجل، وترائب المرأة: وهو موضع قلادتها وهذا قول الكلبي ومقاتل وسفيان وجمهور أهل التفسير، وهو المطابق لهذه الأحاديث، وبذلك أجرى الله العادة في إيجاد ما يوجده ما بين أصلين كالحيوان والنبات وغيرهما من المخلوقات.

(٣٤١) صحيح: أخرجه مسلم (٣١٥).

(٣٤١) مكرر ضعيف: أخرجه أحمد (١ / ٤٦٥) وفيه انقطاع، عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه على الراجح من أقوال أهل العلم.

فالحَيوان ينعقد من ماء الذكر وماء الأنثى، كما ينعقد النبات من الماء والتراب والهواء، ولهذا قال تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنِّي يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً﴾ (الأنعام: ١٠١) فإن الولد لا يتكون إلا من بين الذكر وصاحبه، ولا ينتقض هذا بآدم وحواء أبوين، ولا بالمسيح، فإن الله سبحانه مزج تراب آدم بالماء حتى صار طيناً، ثم أرسل عليه الهواء والشمس حتى صار كالنفخ، ثم نفخ فيه الروح، وكانت حواء مستقلة منه وجزءاً من أجزائه، والمسيح خلق من ماء مريم ونفخة الملك، وكانت النفخة له كالأب لغيره.

فصل: الأمر الثاني: إن سبق أحد المائتين سبب لشبه السابق ماؤه، وعلو أحدهما سبب المجانسة الولد للعالي ماؤه، فهنا أمران: سبق، وعلو، وقد يتفقا وقد يفترا، فإن سبق ماء الرجل ماء المرأة وعلاه كان الولد ذكراً والشبه للرجل، وإن سبق ماء المرأة وعلاه ماء الرجل كانت أنثى، والشبه للام، وإن سبق أحدهما وعلاه الآخر كان الشبه للسابق، والإذكار والإيناث لمن علا ماؤه.

ويشكل على هذا أمران:

أحدهما: أن الإذكار والإيناث ليس له سبب طبيعي، وإنما هو مستند إلى مشيئة الخالق سبحانه، ولهذا قال في الحديث الصحيح: «فيقول الملك: يا رب أذكر أم أنثى؟ فما الرزق؟ فما الأجل؟ شقى أم سعيد، فيقضى الله ما يشاء ويكتب الملك» (٣٤٢).

فكون الولد ذكراً أو أنثى مستند إلى تقدير الخالق العليم، كالشقاوة والسعادة والرزق والأجل؛ وأما حديث ثوبان فانفرد به مسلم وحده (٣٤٣)، والذي في «صحيح البخاري» (٣٤٤): إنما هو الشبه، وسببه علو ماء أحدهما أو سبقه، ولهذا قال: «فمن أيهما علا أو سبق يكون الشبه له».

الأمر الثاني: أن القافة مبناه على شبه الواطئ لا على شبه الأم، ولهذا قال النبي ﷺ في ولد الملاعنة: «انظروا فإن جاءت به على نعت كذا وكذا، فهو لشريك بن السحماء - يعني الذي رميت به - وإن جاءت به على نعت كذا وكذا فهو لهلال بن أمية» (٣٤٥)، فاعتبر شبه الواطئ ولم يعتبر شبه الأم.

(٣٤٢) سبق تخريجه.

(٣٤٣) سبق تخريجه.

(٣٤٤) سبق تخريجه.

(٣٤٥) صحيح: أخرجه البخاري (٤٧٤٧).

ويجاب عن هذين الإشكالين.

أما الأول: فإن الله سبحانه قدر ما قدره من أمر النطفة من حين وضعها في الرحم إلى آخر أحوالها بأسباب قدرها، حتى الشقاوة والسعادة، والرزق والاجل، والمصيبة، كل ذلك بأسباب قدرها، ولا ينكر أن يكون للإذكار والإيناث أسباب، كما أن للشبه أسباب لكون السبب غير موجب لمسببه، بل إذا شاء الله جعل فيه اقتضاءه، وإذا شاء سلبه اقتضاءه، وإذا شاء رتب عليه ضد ما هو سبب له، وهو سبحانه يفعل هذا تارة وهذا تارة، فالموجب مشيئة الله وحده، فالسبب متصرف فيه لا متصرف، محكوم عليه لا حاكم، مدبر ولا مدبر، فلا تضاد بين قيام سبب الإذكار والإيناث، وسؤال الملك ربه تعالى أى الأمرين يحدثه فى الجنين، ولهذا أخبر سبحانه أن الإذكار والإيناث وجهها هبة محضة منه سبحانه راجع إلى مشيئته وعلمه وقدرته.

فإن قيل: فقول الملك: «يا رب! أذكر أم أنثى؟» مثل قوله: «ما الرزق وما الاجل؟» وهذا لا يستند إلى سبب من الواطئ وإن كان يحصل بأسباب غير ذلك.

قيل: نعم، لا يستند الإذكار والإيناث إلى سبب موجب من الوطء، وغاية ما هناك أن ينعقد جزء من أجزاء السبب، وتتمام السبب من أمور خارجة عن الزوجين، ويكفى فى ذلك أنه إن لم يأذن الله باقتضاء السبب لمسببه لم يترتب عليه، فاستناد الإذكار والإيناث إلى مشيئته سبحانه لا ينافى حصول السبب، وكونهما بسبب لا ينافى استنادهما إلى المشيئة، ولا يوجب الاكتفاء بالسبب وحده.

وأما تفرد مسلم بحديث ثوبان، فهو كذلك، والحديث صحيح لا مطعن فيه، ولكن فى القلب من ذكر الإيناث والإذكار فيه شيء، هل حفظت هذه اللفظة أو هى غير محفوظة؟ والمذكور إنما هو الشبه، كما ذكر فى سائر الأحاديث المتفق على صحتها، فهذا موضع نظر كما ترى، والله أعلم.

فصل: وأما الأمر الثالث: وهو اعتبار القائف لشبه الأب دون الأم، فذلك لأن كون الولد من الأم أمر محقق لا يعرض فيه اشتباه سواء أشبهها أو لم يشبهها، وإنما يحتاج إلى القافة فى دعوى الآباء، ولهذا يلحق بابوين عند أصحاب رسول الله ﷺ وأكثر فقهاء الحديث، ولا يلحق بأميين، فإذا ادعاه أبوان أرى القافة، فألحق بمن كان الشبه له إذا لم يكن ثم فراش، فإن كان هناك فراش لم يلتفت إلى مخالفة الشبه له، فالشبه دليل عند عدم

معارضة ما هو أقوى منه من الفراش والبيئة، نعم، لو ادعاه امرأتان أرى القافة، فالحق بمن كان أشبه بها منهما فعلمنا بالشبه فى الموضوعين.

ونص الإمام أحمد على اعتبار القافة فى حق المرأتين، فسئل عن يهودية ومسلمة ولدتا، فادعت اليهودية ولد المسلمة، فقيل له: يكون فى هذا القافة؟ قال: ما أحسنه، وهذا أصح الوجهين للشافعية.

وقالوا فى الوجه الآخر: لا تعتبر القافة ههنا لإمكان معرفة الأم يقيناً بخلاف الأب، والصحيح اعتبار القافة فى حق المرأتين لأنه اعتبار لشبه الأم، والولد يأخذ الشبه من الأم تارة ومن الأب تارة، بدليل كما ذكرنا من حديث عائشة وأم سلمة وعبد الله بن سلام وأنس ابن مالك وثوبان رضي الله عنهم، وإمكان معرفة الأم يقيناً لا يمنع اعتبار القافة عند عدم اليقين كما نعتبرها بالشبه إلى الرجلين عند عدم الفراش.

وقد روى سليمان بن حرب، عن حماد عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، قال: حج بنا الوليد، ونحن سبعة ولد سيرين، فمر بنا إلى المدينة، فلما دخلنا على زيد بن ثابت قيل له: هؤلاء بنو سيرين، قال: فقال زيد: هذان لام، وهذان لام، وهذان لام، فما أخطأ.

وقد قال بقراط فى كتاب «الأجنة»: إذا كان منى الرجل أكثر من منى المرأة أشبه الطفل أباه، وإن كان منى المرأة أكثر من منى الرجل أشبه الطفل أمه.

وقال: المنى ينزل من أعضاء البدن كلها، ويجرى من الصحيحة صحيحاً ومن السقيمة سقيماً.

وقال: إن الصلغ يلدون صلغاً، والشهل يلدون شهلاً، والحول حولاً.

وقال: أما اللحم فإنه يربو ويزداد مع اللحم ويخلق فيه مفاصل، ويكون كل شئ من الجنين شبيهاً بما يخرج منه.

وقال: قد يتولد مراراً كثيرة من العميان ومن به شامة أو أثر، ومن به علامات آخر ممن به علامة مثلها، وكثيراً ما يولد أبناء يشبهون أجدادهم ويشبهون آباءهم.

وقال: الذكور فى الأكثر يشبهون آباءهم، والإناث يشبهن أمهاتهن.

فصل: وقد يكون قبح المولود وحسنه من أسباب آخر، منها: أن أفكار الوالدين -

وخاصة الوالدة - إذا جالت عند المباشعة وبعدها إلى وقت خلق الجنين في الأشخاص التي تشاهدها وتعاينها وتذكرها وتشواقها، لأنها تحبها وتودها، فإذا دامت الفكرة فيه والاشتياق إليه - أشبه الجنين وتصور بصورته، فإن الطبيعة نقالة، واستعدادها وقبولها أمر يعرفه كل أحد.

وحدثني رئيس الأطباء بالقاهرة، قال: أجلس ابن أخى يكحل الناس، فما مكث إلا يسيراً حتى جاءني وبه رمد، فلما برا منه عاد فعاوده الرمد، فعلمت أنه من فتح عينيه في أعين الرمداء، والطبيعة نقالة.

وقد ذكر الأطباء: إن إدمان الحامل على أكل السفرجل والتفاح مما يحسن وجه المولود ويصفى لونه، وكرهوا للحامل رؤية الصورة الشنيعة، والألوان الكمدية، والبيوت الوحشة الضيقة، وأن ذلك كله يؤثر في الجنين.

فصل: وقال بقراط في كتاب «الأجنة»: إذا حصل منى الرجل داخل الرحم عند الجماع ولم يسر إلى الخارج، ولكنه مكث في فم الرحم وانضم فمه علقته المرأة، وإذا انضم فم الرحم اختلط المنيان في جوفه وتم الحبل، فإذا توافق إنزال الرجل وإنزال المرأة في وقت واحد، واختلط الماءان، وثبتا في الرحم واشتمل عليهما وانضم علقته المرأة، وتدير ذلك يكون في ثلاثة أوقات: قبل المباشعة، ومعها، وبعدها، بإعداد الرحم لقبول النطفة، ومعها بإيصال النطفة إلى مستقرها في الرحم، واتفاق الإنزالين وبعدها بشبات النطفة في الرحم وإمساكه.

قلت: السبب المذكور غير موجب، وإنما الموجب مشيئة الله وحده كما بينا، والله أعلم.

فصل: وإذا تكوّن الجنين وصوّره الخالق البارئ المصور خلق ورأسه إلى فوق ورجلاه إلى أسفل؛ فعندما يأذن الله بخروجه ينقلب ويصير رأسه إلى أسفل، فيتقدم رأسه سائر بدنه، هذا باتفاق من الأطباء والمشرحين، وهذا من تمام العناية الإلهية بالجنين وأمه، لأن رأسه إذا خرج أولاً كان خروج سائر بدنه أسهل من غير أن يحتاج شيء منها إلى أن ينثنى، فإن الجنين لو خرجت رجلاه أولاً لم يؤمن أن ينشأ (٣٤٦) في الرحم عند يديه، وإن خرجت رجله الواحدة لم يؤمن أن يتعلق وينشأ في الرحم عند إدراكه، وإن خرجت اليدين

(٣٤٦) أى: يعلق.

لم يؤمن أن ينشب عند رأسه، إما أنه يلتوى إلى خلف وإما لأن السرة تلتوى إلى عنقه، أو على كتفه، لأن الجنين إذا انحدر فصار إلى موضع فيه السرة ممتدة، التوت هناك على عنقه وكتفه، فيعرض من ذلك إما أن يجاذب السرة فتألم الأم غاية الألم، ثم إن الجنين إما أن يموت، وإما أن يصعب خروجه ويخرج وهو عليل متورم، فاقتضت حكمة أحكم الحاكمين أن ينقلب فى البطن، فيخرج رأسه أولاً، ثم يتبع الرأس باقى البدن.



فصل

في السبب الذي لأجله لا يعيش الولد إذا ولد لثمانية أشهر

ويعيش إذا ولد لسبعة أشهر وتسعة وعشرة

إذا تم الجنين سبعة أشهر، عرض له حركة قوية يتحركها بالطبع للانقلاب والخروج، فإن كان الجنين قوياً من الأطفال الذين لهم بالطبع قوة شديدة في تركيبهم وجبلتهم، حتى يقدر بحركته على أن يهتك ما يحيط به من الأغشية المحيطة به المتصلة بالرحم، حتى ينفذ ويخرج منها خرج في الشهر السابع وهو قوى صحيح سليم لم تؤلمه الحركة ولم يمرضه الانقلاب، وإن كان ضعيفاً عن ذلك، فهو إما أن يعطب بسبب ما يناله من الضرر والألم بالحركة للانقلاب فيخرج ميتاً، وإما أن يبقى في البطن، فيمرض ويلبث مدة مرضه نحواً من أربعين يوماً حتى يبرأ وينتعش ويقوى، فإذا ولد في حدود الشهر الثامن ولد وهو مريض لم يتخلص من ألمه فيعطب ولا يسلم ولا يتربى، وإن لبث في الرحم حتى يجاوز هذه الأربعين يوماً إلى الشهر التاسع قوى وصح وانتعش، وبعد عهده بالمرض كان حراً أن يسلم، وأولاهم بأن يسلم أطولهم بعد الانقلاب لبثاً في الرحم، وهم المولودون في الشهر العاشر، وأما من ولد بين العاشر والتاسع فحالهم في ذلك بحسب القرب والبعد.

وقال غيره: العلة في أنه لا يمكن أن يعيش المولود لثمانية أشهر، أنه يتوالى عليه ضربان من الضرر:

أحدهما: انقلابه في الشهر السابع في جوف الرحم للولادة.

والثاني: تغير الحال عليه بين مكانه في الرحم وبين مكانه في الهواء، وإن كان قد يعرض ذلك التغير لجميع الأجنة، لكن المولود لسبعة أشهر ينجو من الرحم قبل أن يناله الضرر الذي من داخل بعقب الانقلاب والأمراض التي تعرض في جوف الرحم، فالمولود لسبعة أشهر وعشرة أشهر يلبث في الرحم حتى يبرأ وينجو من تلك الأمراض، فليس يتوالى عليهم الضرران معاً، والمولود لثمانية أشهر يتوالى عليه الضرران معاً، وكذلك لا يمكن أن يعيش، وجميع الأجنة في الشهر الثامن يعرض لهم المرض.

ويدلك على ذلك أنك تجد جميع الحوامل والحبال في الشهر الثامن أسوأ حالا،

وأثقل منهم فى مدة الشهور التى قبل خهَذَا الشهر وبعده، وأحوال الامهات متصلة بأحوال الأجنة.

فصل: وبكاء الطفل ساعة ولادته يدل على صحته وقوته وشدته، وإذا وضع الطفل يده أو إبهامه أو إصبعه على عضو من أعضائه فهو دليل على ألم ذلك العضو، وكل الحيوان بالطبع يشير إلى ما يؤلمه من بدنه، إما بيده أو بفمه أو برأسه أو بذيئه، فلما كان الطفل عادماً للنطق أشار بإصبعه أو يده إلى موضع ألمه كالحيوان البهيم.

فصل

في أن الأطفال وهم حمل في الرحم أقوى منهم

بعد ولادتهم وأصبر وأشد احتمالاً لما يعرض لهم

وكذلك تكون العناية بهم بعد ولادتهم أكّد، والحذر عليهم أشد، فإن أغصان الشجرة وفروعها ما دامت لاصقة بالشجرة ومتصلة بها لا تكاد الرياح العواصف تزعزعها ولا تقتلعها، فإذا فصلت عنها وغرست في مواضع آخر نالتها الآفة ووصلت إليها بادنى ريح تهب حتى تقتلعها.

وكذلك الجنين ما دام في الرحم، فهو يقوى ويصبر على ما يعرض له ويناله من سوء التدبير والأذى على ما لا يصبر على اليسير منه بعد ولادته وانفصاله عن الرحم، وكذلك الثمرة على الشجرة أقوى منها وأثبت بعد قطعها منها.

ولما كان مفارقة كل معتاد ومألوف بالانتقال عنه شديداً على من رآه، ولا سيما إذا كان الانتقال دفعة واحدة، فالجنين عند مفارقتها للرحم ينتقل عما قد ألفه واعتاده في جميع أحواله دفعة واحدة، وشدة ذلك الانتقال عليه أكثر من شدة الانتقال بالتدريج.

وكذلك قال بقراط: قد يعلم بأهون سعى وأيسره أن التدبير الرديء من المطعم والمشرب إذا كان يجرى مع رداءته على أمر واحد يشبه بعضه بعضاً دائماً، فهو أوثق وأحرز وأبعد عن الخطر في التماس الصحة للأبدان، من أن ينقل الرجل تدبيره دفعة واحدة إلى غذاء أفضل منه.

فالجنين ينتقل عما ألفه واعتاده في غذائه وتنفسه ومداخله وما يكتنفه وهلة واحدة، وهذه أول شدة يلقيها في الدنيا، ثم تنوافر عليها الشدائد حتى يكون آخرها الشدة العظمى التي لا شدة فوقها، أو الراحة العظمى التي لا تعب دونها، ولذلك يبكى عند ورود هذه الشدة عليه مع ما يلقيه من وكز الشيطان وطعنه في خاصرته.

فصل: والجنين في الرحم كان يغتذى بما يلائمه، وكان يجتذب بالطبع المقدار الذى يلائمه من دم أمه وبعد خروجه يجتذب من اللبن ما يلائمه أيضاً، لكنه يجتذب بشهوته وإرادته فيزيد على مقدار ما يحتاج إليه مع كون اللبن يكون رديئاً ومعلولاً كما

يكون صحيحاً، وكذلك يعرض له القيء والغثيان، ويجتذب أخلاط بدنه وتعرض له الآلام والأوجاع والآفات التى لم تعرض له فى البطن، وقد كان عليه من الأغشية والحجب ما يمنع وصول الأذى إليه، فلما ولد هبى له أغشية وحجب آخر لم يكن يالفيها ويعتادها، وربما ضحى (٣٤٧) للحر والبرد والهواء، وكان يجتذبه من سرته وهو اللطف شئ معتدل صحيح قد نضج قلب الأم وعروقها الضواري، فهو شبيه بما يجتذبه من هو داخل الحمام من الهواء اللطيف المعتدل، ثم يخرج منه وهلة واحدة عرياناً إلى الهواء العاصف المؤذى.

وبالجسملة فقد انتقل عن مألوفه وما اعتاده وهلة واحدة إلى ما هو أشد عليه منه وأصعب، وهذا من تمام حكمة الخلاق العليم، ليمرن عبده على مفارقة عوائده ومألوفاته إلى ما هو أفضل منها وأنفع وأوفق له، وقد أشار تعالى إلى هذا بقوله: ﴿لَتَرْكُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ (الانشقاق: ١٩) أى حالاً بعد حال، فأول أطباقه كونه نطفة ثم علقه ثم مضغة ثم جنيناً ثم مولوداً ثم رضيعاً ثم فطيماً، ثم صحيحاً أو مريضاً، غنياً أو فقيراً، معافاً أو مبتلى، إلى جميع أحوال الإنسان المختلفة عليه إلى أن يموت ثم يُبعث، ثم يوقف بين يدي الله تعالى، ثم يصير إلى الجنة أو النار، فالمعنى: لتركبن حالاً بعد حال ومنزلاً بعد منزل وأمرأ بعد أمر.

قال سعيد بن جبير وابن زيد: لتكونن فى الآخرة بعد الأولى، ولتصيرن أغنياء بعد الفقر، وفقراء بعد الغنى، وقال عطاء: شدة بعد شدة.

والطبق والطبقة: الحال، ولهذا يقال: كان فلان على طبقات شتى.

قال عمرو بن العاص: لقد كنت على طبقات ثلاث (٣٤٨) أى: أحوال ثلاث.

قال ابن الأعرابي: الطبق: الحال على اختلافها.

وقد ذكرنا بعض أطباق الجنين فى البطن من حين كونها نطفة إلى وقت ولادته، ثم نذكر أطباقه بعد ولادته إلى آخرها، فنقول:

الجنين فى الرحم بمنزلة الشجرة على الشجرة فى اتصالها بمحلها اتصالاً قوياً، فإذا بلغت الغاية لم يبق إلا انفصالها لثقلها وكمالها وانقطاع العروق الممسكة لها، فهكذا الجنين، تنهتك عنه تلك الأغشية وتنفصل العروق التى تمسكه بين المشيمة والرحم،

(٣٤٧) أى: ظهر وبرز.

(٣٤٨) صحيح: أخرجه مسلم (١٢١).

وتصير تلك الرطوبات المزلقة، فتعينه بإزلاقها وثقله وانتهاك الحجب وانفصال العروق على الخروج فينفتح الرحم انفتاحاً عظيماً جداً، ولا بد من انفصال بعض المفاصل العظيمة ثم تلثم في أسرع زمان، وقد اعترف بذلك حذاق الأطباء والمشرحين.

وقالوا: لا يتم ذلك إلا بعناية إلهية وتدبير تعجز عقول الناس عن إدراك كيفيته ﴿قَبَّارُكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ (المؤمنون: ١٤).

فإذا انفصل الجنين، بكى ساعة انفصاله لسبب طبيعي، وهو مفارقة إلفه ومكانه الذي كان فيه، وسبب منفصل عنه، وهو طعن الشيطان في خاصرته، فإذا انفصل وتم انفصاله مد يده إلى فيه، فإذا تم له أربعون يوماً تجدد له أمر آخر على نحو ما كان يتجدد له وهو في الرحم، فيضحك عند الأربعين، وذلك أول ما يعقل نفسه، فإذا تم له شهران رأى المنامات، ثم ينشأ معه التمييز والعقل على التدريج شيئاً فشيئاً إلى سن التمييز، وليس له سن معين، بل من الناس من يميز لخمس، كما قال محمود بن الربيع: عقلت من النبي ﷺ مجة مجها في وجهي، من دلو في برهم، وأنا ابن خمس سنين (٣٤٩)، ولذلك جعلت الخمس حداً لصحة سماع الصبي، وبعضهم يميز لأقل منها، ويذكر أموراً جرت له وهو دون الخمس سنين، وقد ذكرنا عن إياس بن معاوية أنه قال: أذكر يوم ولدتنى أمي بانى خرجت من ظلمة إلى ضوء، ثم صرت إلى ظلمة، فسئلت أمه عن ذلك فقالت: صدق، لما انفصل مني لم يكن عندي ما ألفه به فوضعت عليه قصعة، وهذا من أعجب الأشياء وأندرها، فإذا صار له سبع سنين دخل في سن التمييز وأمر بالصلاة كما في «المسند» و«السنن» من حديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ «مروا أبناءكم بالصلاة لسبع سنين واضربوهم عليها لعشر سنين، وفرقوا بينهم في المضاجع» (٣٥٠).

وقد خير النبي ابنة فطيماً بين أبيوها، كما روى أبو داود في «سننه» من حديث عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن رافع بن سنان الأنصاري، قال: أخبرني أبي عن جدي رافع ابن سنان أنه أسلم فأبى امرأته أن تسلم، فأبى النبي ﷺ فقالت: ابنتي وهي فطيم أو شبهه، وقال رافع: ابنتي، فقال رسول الله ﷺ: «أقعد ناحية»، وقال لها: «أقعدى ناحية»، فأقعد الصبية ناحية بينهما، ثم قال: «ادعواها»، فمالت إلى أمها، فقال النبي ﷺ: «اللهم

(٣٤٩) صحيح: أخرجه البخاري (٧٧).

(٣٥٠) سبق تخريجه.

أهدها» فمالت إلى أبيها، فأخذها (٣٥١)، ولا أحسن من هذا الحكم ولا أقرب إلى الفطرة والعدل.

وعند النسائي في رواية عن عبد الحميد بن جعفر الأنصاري أن جده أسلم، وأبت امرأته أن تسلم، فجاء بابين له صغير ولم يبلغ، فأجلس النبي ﷺ الأب ههنا والام ههنا، ثم خيره وقال: «اللهم اهده»، فذهب إلى أبيه (٣٥٢).

وفي «المسند» من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ خير غلاماً بين أبيه وأمه (٣٥٣).

وأما تقييد وقت التخيير بسبع فليس في الأحاديث المرفوعة اعتباره، وإنما ذكر فيه أثر عن علي وأبي هريرة: قال عمارة الجرمي: خيرني على بين أمي وعمي، وكنت ابن سبع سنين أو ثمانى سنين، وهذا لا يدل على أن من دون ذلك لا يُخير، بل اتفق أن ذلك الغلام المخير كان سنه ذلك.

وفي السنن من حديث أبي هريرة: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله، إن زوجي يريد أن يذهب بابني وقد سقاني من بئر أبي عنية وقد نفعتي، فقال له النبي ﷺ: «هذا أبوك وهذه أمك، فخذ بيد أيهما شئت»، فأخذ بيد أمه، فانطلقت به (٣٥٤)؛ ولم يسأله عن سنه، وظاهر أمره أن غاية ما وصل إليه أنه سقاها من البئر، فليس في أحاديث التخيير مرفوعها وموقوفها تقييد بالسبع، والذي دلت عليه أنه متى ميز بين أبيه وأمه خير بينهما، والله أعلم.

وكذلك صحة إسلامه لا تتوقف على السبع، بل متى عقل الإسلام ووصفه صح إسلامه.

واشترط الخرقى: أن يكون ابن عشر سنين.

(٣٥١) صحيح: أخرجه أحمد (٤٤٦، ٤٤٧/٥) أبو داود (٢٢٢٤) والنسائي (١٨٥/٦) ابن ماجه (٢٣٥٢) وصححه الألباني في صحيح أبي داود (١٩٤١).

(٣٥٢) انظر الحديث السابق.

(٣٥٣) صحيح: أخرجه أحمد (٢٤٦/٢) وأبو داود (٢٢٧٧) والترمذي (١٣٥٧) والنسائي (٢٤٩٦) وابن ماجه (٢٣٥١) وصححه الألباني في الإرواء (٢١٩٢) وصحيح أبي داود (١٩٧٠).

(٣٥٤) سبق تخريجه.

وقد نص أحمد على ذلك في الوصية، فإنه قال في رواية ابنه صالح وعبد الله، وعمه أبي طالب، وإسحاق بن إبراهيم، وأبي داود وابن منصور: على اشتراط العشر سنين لصحة وصيته.

وقال له أبو طالب: فإن كان دون العشر؟ قال: لا.

واحتج في رواية إسحاق بن إبراهيم بأنه يضرب على الصلاة لعشر.

وأما إسلامه فقال في المغنى: أكثر المصححين لإسلامه لم يشترطوا العشر ولم يحددوا له حداً.

وحكاية ابن المنذر عن أحمد؛ لأن المقصود حصل، لا حاجة إلى زيادة عليه.

وروى عن أحمد: إذا كان ابن سبع فإسلامه إسلام، لأن النبي ﷺ قال: «مروهم بالصلاة لسبع» فدل على أن ذلك حد لأمهم وصحة عباداتهم، فيكون حداً لصحة إسلامهم.

وقال ابن أبي شيبة: إذا أسلم وهو ابن خمس سنين، جعل إسلامه إسلاماً، لأن علياً أسلم وهو ابن خمس سنين.

وقال أبو أيوب: أجزئ إسلام ابن ثلاث سنين من أصاب الحق من صغير أو كبير أجزأه، وهذا لا يكاد يعقل الإسلام ولا يدرى ما يقول، ولا يثبت لقوله حكم، فإن وجد ذلك منه ودلت أقواله وأفعاله على معرفة الإسلام وعقله إياه، صح منه كغيره. انتهى كلامه.

فقد صرح الشيخ بصحة إسلام ابن ثلاث سنين إذا عقل الإسلام.

وقد قال الميموني: قلت لأبي عبد الله: الغلام يسلم وهو ابن عشر سنين، ولم يبلغ الحنث؟ قال: أقبل إسلامه، قلت: بأي شيء تحتج فيه؟ قال: أنا أضربه على الصلاة ابن عشر، وأفرق بينهم في المضاجع.

وقال الفضل بن زياد: سألت أحمد عن الصبي النصراني يسلم كيف تصنع به؟ قال: إذا بلغ عشرًا أجبرته على الإسلام، لأن النبي ﷺ قال: «علموا أولادكم الصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر» فهذه رواية.

وعنه رواية أخرى «يصح إسلام ابن سبع سنين».

قال أبو الحارث: قيل لأبي عبد الله: إن غلاماً صغيراً أقر بالإسلام، وشهد ألا إله إلا الله

وأن محمداً رسول الله، وصلى وهو صغير لم يدرك، ثم رجع عن الإسلام، يجوز إسلامه وهو صغير، قال: نعم، إذا أتى له سبع سنين ثم أسلم، أجبر على الإسلام، لأن النبي ﷺ قال: «علموهم الصلاة لسبع» فكان حكم الصلاة قد وجب، إذ أمر أن يعلموهم الصلاة لسبع.

وقال صالح: قال أبي: إذا بلغ اليهودي والنصراني سبع سنين ثم أسلم، أجبر على الإسلام، لأنه إذا بلغ سبعاً أمر بالصلاة، قلت: وإن كان ابن ست؟ قال: لا.

فصل: فإذا صار ابن عشر ازداد قوة وعقلاً واحتمالاً للعبادات، فيضرب على ترك الصلاة، كما أمر به النبي ﷺ، وهذا ضرب تأديب وتمرين، وعند بلوغ العشر يتجدد له حال أخرى يقوى فيها تمييزه ومعرفته، ولذلك ذهب كثير من الفقهاء إلى وجوب الإيمان عليه في هذا الحال، وأنه يعاقب على تركه، وهذا اختيار أبي الخطاب وغيره، وهو قول قوى جداً، وإن رُفِع عنه قلم التكليف بالفروع، فإنه قد أعطى آلة معروفة الصانع والإقرار بتوحيده وصدق رسله، وتمكن من نظر مثله واستدلاله كما هو متمكن من فهم العلوم والصنائع، ومصالح دنياه، فلا عذر له في الكفر بالله ورسوله، مع أن أدلة الإيمان بالله ورسوله أظهر من كل علم وصناعة يتعلمها.

وقد قال تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيْنَا هَٰذَا الْقُرْآنَ لِأُنذِرْكُمْ بِهِ وَمَن بَلَغَ﴾ (الأنعام: ١٩) أى ومن بلغه القرآن، فكل من بلغه القرآن وتمكن من فهمه فهو منذر به.

والأحاديث التي رويت في امتحان الأطفال والمعتوهين والهالك في الفترة، إنما تدل على امتحان من لم يعقل الإسلام، فهؤلاء يدلون بحجتهم أنهم لم تبلغهم الدعوة ولم يعقلوا الإسلام، ومن فهم دقائق الصنائع والعلوم لا يمكنه أن يدلى على الله بهذه الحجة، وعدم ترتيب الأحكام عليهم في الدنيا قبل البلوغ لا يدل على عدم ترتبها عليهم في الآخرة، وهذا القول هو المحكى عن أبي حنيفة وأصحابه، وهو في غاية القوة.

فصل: ثم بعد العشر إلى سن البلوغ يسمى مراهقاً ومناهزاً للاحتلام، فإذا بلغ خمس عشرة سنة عرض له حال آخر، يحصل معه الاحتلام ونبات الشعر الخشن حول القبل، وغلظ الصوت، وانفراق أرنبة أنفه.

والذى اعتبره الشارع من ذلك أمران: الاحتلام والإنبات.

أما الاحتلام فقال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ

لَمْ يَلْعُوا الْحَلْمُ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ﴿النور: ٥٨﴾، ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحَلْمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ (النور: ٥٩).

وقال النبي ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنْ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيْقَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ» (٣٥٥) وقال لمعاذ: «خُذْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا» رواهما أحمد وأبو داود (٣٥٦).

وليس لوقت الاحتلام سن معتاد، بل من الصبيان من يحتلم لاثنتي عشرة سنة، ومنهم من يأتي عليه خمس عشرة وست عشرة، وأكثر من ذلك ولا يحتلم، واختلف الفقهاء في السن الذي يبلغ به مثل هذا، فقال الأوزاعي وأحمد والشافعي وأبو يوسف ومحمد: متى كمل خمس عشرة سنة حكم ببلوغه.

ولأصحاب مالك ثلاثة أقوال:

أحدها: سبع عشر.

والثاني: ثماني عشرة.

والثالث: خمس عشرة، وهو المحكي عن مالك.

وعن أبي حنيفة روايتان:

إحدهما: سبع عشرة.

والأخرى: ثماني عشرة، والجارية عنده سبع عشرة.

وقال داود وأصحابه: لا حد له بالسن، إنما هو الاحتلام، وهذا قول قوي، وليس عن رسول الله ﷺ في السن حد البتة، وغاية ما احتج به من قيده بخمس عشرة سنة، بحديث ابن عمر حيث عرض على النبي ﷺ في القتال وهو ابن أربع عشرة سنة فلم يجزه، ثم عرض

(٣٥٥) صحيح: أخرجه أحمد (١٠٠، ١٠١، ١٤٤) وأبو داود (٤٣٩٨) والنسائي (١٥٦ / ٦) وابن أبي شيبة (١٨٠ / ٤) والدارمي (٢٢٩٦) والطحاوي في شرح المعاني (٧٤ / ٢) وابن حبان (١٤٢) والحاكم (٥٩ / ٢) والبيهقي (٢٠٦، ٨٤ / ٦) وصححه الألباني في صحيح الجامع (٣٥١٣، ٣٥١٢).

(٣٥٦) صحيح: أخرجه أبو داود (١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨) والترمذي (٦٢٣) والنسائي (٢٥ / ٥)، والدارمي (١٦٢٣، ١٦٢٤) والطبراني (٥٦٧) وعبد الرزاق (٦٨٤١) والدارقطني (١٠٢ / ٢) وابن حبان (٤٨٨٦) والحاكم (٣٩٨ / ١) والبيهقي (٩٨، ٩٩ / ٤) وصححه الألباني في الإرواء (٧٩٥).

عليه وهو ابن خمس عشرة فاجازه (٣٥٧)، وهذا الحديث وإن كان متفقاً على صحته فلا دليل فيه على أنه أجاز له بلوغه، بل لعله استصفره أولاً، ولم يره مطيقاً للقتال، فلما كان له خمس عشرة سنة رآه مطيقاً للقتال فاجازه، ولهذا لم يسأله هل احتملت أو لم تحتلم؟ والله سبحانه إنما علق الأحكام بالاحتلام وكذلك رسول الله ﷺ، ولم يأت عنه في السن حديث واحد سوى ما حكاه ابن عمر من إجازته ورده، ولهذا اضطربت أقوال الفقهاء في السن الذي يحكم ببلوغ الصبي له، وقد نص الإمام أحمد: على أن الصبي لا يكون محرماً للمرأة حتى يحتلم، فاشتراط الاحتلام.

فصل: وأما الإنبات: فهو نبات الشعر الخشن حول قبل الصبي والبنت، ولا اعتبار بالزغب الضعيف؛ وهذا مذهب أحمد، ومالك، وأحد قولي الشافعي، وقال في الآخر: هو علم في حق الكفار دون المسلمين، لأن أولاد المسلمين يمكن معرفة بلوغهم بالبينة، وقبول قول البالغ منهم، بخلاف الكافر.

وقال أبو حنيفة: لا اعتبار به بحال، كما لا يعتبر غلط الصوت، وانفراق الأنف؛ واحتج من جعله بلوغاً، بما في «الصحيحين»، أن النبي ﷺ لما حكّم سعد بن معاذ في بنى قريظة، فحكم أن تقتل مقاتلتهم، وتسي ذراريهم (٣٥٨)، وأمر بأن يكشف عن مؤثرهم، فمن أنبت فهو من المقاتلة، ومن لم ينبت الحق بالذرية، قال عطية: فشكوا في، فأمر النبي ﷺ أن ينظروا إلى، هل أنبت بعد؟ فنظروا في فلم يجدوني أنبت فالحقوني بالذرية (٣٥٩)؛ واستمر على هذا عمل الصحابة - رضي الله عنهم - بعد النبي ﷺ فكتب عمر إلى عامله: ألا تأخذ الجزية إلا ممن جرت عليه الموسى، وذكر البيهقي من حديث ابن علية، عن إسماعيل بن أمية، عن محمد بن يحيى بن حبان، أن عمر رفع إليه غلام ابتهر جارية في شعره، فقال: انظروا إليه؛ فلم يوجد أنبت، فدرأ عنه الحد.

قال أبو عبيد: والابتهاج: أن يقدفها بنفسها، فعلت بها؛ كاذبا.

وذكرت عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أنه أتى بغلام قد سرق، فقال: انظروا إلى مؤثره، فلم يجدوه أنبت الشعر، فلم يقطعه.

(٣٥٧) صحيح: أخرجه البخاري (٤٠٩٧) مسلم (١٨٦٨).

(٣٥٨) صحيح: أخرجه البخاري (٣٠٤٣) مسلم (١٧٦٨).

(٣٥٩) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٤٠٤، ٤٤٠٥) والترمذي (١٥٨٤) والنسائي (٣٤٢٩) وابن ماجه (٢٥٤٢) وصححه الألباني في تصحيحه للسنن الأربعة.

وذكرت عن ابن عمر: إذا أصاب الغلام الحد، فارتبب فيه، هل احتلم أم لا؟ فانظر إلى عاقبته.

وفى هذا بيان أن الإنبيات علم على البلوغ، وعلى أنه علم في حق أولاد المسلمين والكفار، وعلى أنه يجوز النظر إلى عورة الأجنبية للحاجة من معرفة البلوغ وغيره. وأما ما ذكره بعض المتأخرين: أنه يكشف ويستدبره الناظر، ويستقبلان جميعاً المرأة، وينظر الناظر، فيرى الإنبيات، فشيء قاله من تلقاء نفسه، لم يفعله رسول الله ﷺ، ولا أحد من الصحابة، ولا اعتبره أحد من الأئمة قبله.

فصل: فإذا تيقن بلوغه جرى عليه قلم التكليف وثبت له جميع أحكام الرجل ثم يأخذ في أول بلوغ الأشد.

قال الزجاج: الأشد: من نحو سبع عشرة سنة إلى نحو الأربعين، وقال ابن عباس في رواية عطاء عنه، الأشد: الحلم، وهو اختيار يحيى بن يعمر والسدي. وروى مجاهد عنه ستاً وثلاثين سنة، وروى عنه أيضاً ثلاثين. وقال الضحاك: عشرين سنة.

وقال مقاتل: ثمانى عشرة. وقد أحكم الزهري تحكيم اللفظة، فقال: بلوغ الأشد يكون من وقت بلوغ الإنسان مبلغ الرجال إلى أربعين سنة، قال: فبلوغ الأشد محصور الأول محصور النهاية غير محصور ما بين ذلك، فبلوغ الأشد مرتبة بين البلوغ وبين الأربعين، ومعنى اللفظة من الشدة: وهى القوة والجلادة، والشديد: الرجل القوى، فالأشد القوى.

قال الفراء: واحداً شدة في القياس، ولم أسمع لها بواحد. وقال ابن الهيثم: واحداً شدة كنعمة وأنعم. وقال بعض أهل اللغة: واحداً: شدة بضم الشين، وقال آخرون منهم: هو اسم مفرد، كالآنك، وليس بجمع حكاهما ابن الأنباري.

فصل: ثم بعد الأربعين يأخذ في النقصان وضعف القوى على التدريج، كما أخذ في زيادتها على التدرج، قال الله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ (الروم: ٥٤).

فقوته بين ضعفين، وحياته بين موتين، فهو أولاً: نطفة ثم علقه ثم مضغة، ثم جنيناً ما دام في البطن، فإذا خرج فهو وليد، فما لم يستتم سبعة أيام، فهو: صديغ - بالغين المعجمة - لأنه لم يشتد صدغه، ثم ما دام يرضع فهو رضيع، فإذا قطع عنه اللبن فهو فطيم، فإذا دب ودرج فهو دارج، قال الرازي:

* أم صبي قد حبا أو دارج *

فإذا بلغ طوله خمسة أشبار فهو: خماسي، فإذا سقطت أسنانه، فهو: مثغور - وقد ثغر، فإذا نبتت بعد سقوطها فهو: مثغر، بوزن مذكر بالتاء والتاء معاً، فإذا بلغ السبع وما قاربها فهو: مميز، فإذا بلغ العشر، فهو: مترعرع وناشئ، فإذا قارب الحلم، فهو: يافع، ومراقق مناهز للحلم، فإذا بلغ، فهو: بالغ، فإذا اجتمعت قوته، فهو: حزور، واسمه في جميع ذلك غلام، ما لم يخضر شاربه، فإذا اخضر شاربه وأخذ عذاره في الطلوع فهو: باقل، وقد بقل وجهه بالتخفيف، ثم هو ما بين ذلك وبين تكامل لحيته: فتى، وشارخ بحصول شرح الشباب له.

قال الجوهري: الفتى: الشاب، والفتاة: الشابة، ويطلق الفتى على المملوك، وإن كان شيخاً كبيراً، ومن الحديث: «لا يقل أحدكم: عبدي وأمتي، وليقل: فتى» (٣٦٠).

ويقال: الفتى: على السخى الكريم، فإذا اجتمعت لحيته، فهو: شاب إلى الأربعين، ثم يأخذ في الكهولة إلى الستين، ثم يأخذ في الشيخوخة، فإذا أخذ شعره في البياض، قيل: شاب، فإذا ازداد قيل: وخطه الشيب، فإذا زاد قيل: شبط، فإذا غلب شيبه فهو أغثم، فإذا اشتعل رأسه ولحيته شيباً فهو متقعوس، فإذا انحط قواه فهو: هرم، فإذا تغيرت أحواله وظهر نقصه فقد رد إلى أرذل العمر، فالموت أقرب إليه من اليد إلى الفم.

فصل: فإذا بلغ الأجل الذي قدر له واستوفاه جاءته رسل ربه عز وجل ينقلونه من دار الفناء إلى دار البقاء، فجلسوا منه مد البصر، ثم دنا منه الملك الموكل بقبض الأرواح، فاستدعى بالروح، فإن كانت روحاً طيبة، قال: اخرجي أيتها النفس الطيبة كانت في الجسد الطيب، اخرجي حميدة وأبشرى بروح وريحان ورب غير غضبان، فتخرج من بدنه كما تخرج القطرة من في السقاء، فإذا أخذها لم يدعها الرسل في يديه طرفة عين، فيحتنونها

(٣٦٠) صحيح: أخرجه البخاري (٢٥٥٢) مسلم (٢٢٤٩).

ويكفنونها بحنوط وكفن من الجنة، ثم يصلون عليها، ويوجد لها كاطيب نفحة مسك وجدت على وجه الأرض، ثم يصعد بها للعرض الأول على أسرع الحاسبين، فينتهي بها إلى السماء الدنيا، فيُستأذن لها فيفتح لها أبواب السماء ويصلى عليها ملائكتها، ويشيعها مقربوها إلى السماء الثانية، فيفعل بها كذلك، ثم الثالثة، ثم الرابعة إلى أن ينتهي بها إلى السماء التي فيها الله عز وجل فتحى ربها تبارك وتعالى بتحية الربوبية «اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام» فإن شاء أذن لها بالسجود، ثم يخرج لها التوقيع بالجنة، فيقول الرب جل جلاله: «اكتبوا كتاب عبدى فى عليين، ثم أعيدوه إلى الأرض، فأنى منها خلقتهم وفيها أعيدهم ومنها أخرجهم تارة أخرى» ثم ترجع روحه إلى الأرض فتشهد غسله وتكفينه وحمله وتجهيزه، ويقول: قدمونى قدمونى، فإذا وضع فى لحده وتولى عنه أصحابه دخلت الروح معه، حتى إنه ليسمع قرع نعالهم على الأرض فأتاه حينئذ فتانا القبر، فيجلسانه ويسألانه: من ربك؟ وما دينك؟ ومن نبيك؟ فيقول: ربى الله، ودينى الإسلام، ونبىي محمد، فيصدقانه ويبشرا به بان هذا الذى عاش عليه ومات عليه، وعليه يبعث.

ثم يفسح له فى قبره مد بصره، ويُفرش له خضرًا ويقبض له شاب حسن الوجه طيب الرائحة، فيقول: أبشر بالذى يسرك، فيقول: من أنت؟ فوجهك الوجه يجىء بالخير، فيقول: أنا عملك الصالح، ثم يُفتح له طاقة إلى النار، ويقول: انظر ما صرف الله عنك، ثم يفتح له طاقة إلى الجنة ويقول: انظر ما أعد الله لك، فيراهما جميعاً.

وأما النفس الفاجرة: فبالضد من ذلك كله، إذا أذنت بالرحيل نزل عليها ملائكة سود الوجوه، معهم حنوط من نار وكفن من نار فجلسوا منه مد البصر، ثم ذنا الملك الموكل بقبض النفوس، فاستدعى بها وقال: اخرجى أيتها النفس الخبيثة - كانت فى الجسد الخبيث - أبشرى بحميم وغساق، وآخر من شكله أزواج، فيتطاير فى بدنه فيجتذبها من أعماق البدن فتتقطع معها العروق والعصب كما ينتزع الشوك من الصوف المبلول، فإذا أخذها لم يدعها فى يده طرفة عين، ويوجد لها كائنات ريح جيفة على وجه الأرض، فتحنط بذلك الحنوط وتلف فى ذلك الكفن، ويلعنها كل ملك بين السماء والأرض، ثم يصعد بها إلى السماء فيستفتح لها، فلا يفتح لها أبواب السماء، ثم يجىء النداء من رب العالمين: اكتبوا كتابه فى سجين، وأعيدوه إلى الأرض، فتطرح روحه طرْحاً، فتشهد تجهيزه وتكفينه

وحمله، وتقول وهي على السرير: يا ويلها! إلى أن يذهبون بها؟ فإذا وضع في اللحد أُعيدت إليه، وجاء الملكان فسألاه عن ربه ودينه ونبيه، فيتلجلج ويقول: لا أدري، فيقولان له: لا دريت ولا تليت، ثم يضربانه ضربة يصيح صيحة يسمعه كل شيء إلا الثقلين، ثم يضيق عليه قبره، حتى تختلف فيه أضلاعه، ثم يفرش له نار، ويفتح له طاقة إلى الجنة، فيقال: انظر إلى ما صرف الله عنك، ثم يفتح له طاقة إلى النار فيقال: انظر إلى مقعدك من النار، فيراهما جميعاً، ثم يقيض له أعمى أصم أبكم، فيقول: من أنت؟ فوجهك الوجه يجيء بالشر، فيقول: أنا عملك السيئ.

ثم ينعم المؤمن في البرزخ على حسب أعماله، ويعذب الفاجر فيه على حسب أعماله، ويختص كل عضو بعذاب يليق بجناية ذلك العضو، فتقرض شفاه المغتابين الذين يمزقون لحوم الناس ويقعون في أعراضهم بمقاريض من نار، وتسجر بطون أكلة أموال اليتامى بالنار، ويلقم أكلة الربا بالحجارة ويسبحون في أنهار الدم كما سبجوا في الكسب الخبيث، وترض رءوس النائمين عن الصلاة المكتوبة بالحجر العظيم، ويشق شدة الكذاب الكذبة العظيمة بكلاليب الحديد إلى قفاه ومنخره إلى قفاه وعينه إلى قفاه، كما شقت كذبه النواحي، وتعلق النساء الزواني بشديهن، وتحبس الزناة والزواني في التنور المحمى عليه، فيعذب محل المعصية منهم، وهو الأسافل، وتسلب الهموم والغموم والأحزان والآلام النفسانية على النفوس البطالة التي كانت مشغوفة باللهو واللعب والبطالة فتصنع الآلام في نفوسهم كما تصنع الهوام والديدان في لحومهم، حتى يأذن الله تعالى بانقضاء أجل العالم وطى الدنيا، فتمطر الأرض مطراً غليظاً أبيض كمنى الرجال أربعين صباحاً، فينبتون من قبورهم كما تنبت الشجرة والعشب، فإذا تكاملت الأجنة وأقربت الأم وكان وقت الولادة، أمر الله سبحانه إسرائيل فنفخ في الصور نفخة البعث، وهي الثالثة، وقبلها نفخة الموت وقبلها نفخة الفرع، فتشقت الأرض عنهم، فإذا هم قيام ينظرون.

يقول المؤمن: «الحمد لله الذي أحيانا بعد ما أماتنا وإليه النشور».

ويقول الكافر: ﴿يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾

(يس: ٥٢) فيساقون إلى المحشر حفاة غرلاً بُهَماً، مع كل نفس سائق يسوقها وشهيد يشهد عليها، وهم بين مسرور ومثبور، وضاحك وباك ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفَرَةٌ﴾ (٣٧) ضاحكة مُسْبَرَّةٌ ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ غَبَرَةٌ﴾ (٤٠) ترهقها قتره ﴿(عيسى: ٣٨ - ٤١) حتى إذا

تكاملت عدتهم وصاروا جميعاً على وجه الأرض، تشققت السماء وانتشرت الكواكب ونزلت ملائكة السماء فأحاطت بهم، ثم نزلت ملائكة السماء الثانية فأحاطت بملائكة السماء الدنيا، ثم كل سماء كذلك، فبينما هم كذلك، إذ جاء الله رب العالمين سبحانه لفصل القضاء، فأشرقت الأرض بنوره وتميز المجرمون من المؤمنين، ونصب الميزان وأحضر الديوان، واستدعى بالشهود، وشهدت يومئذ الأيدي والألسن والأرجل والجلود، ولا تزال الخصومة بين يدي الله سبحانه حتى يختصم الروح والجسد.

فيقول الجسد: إنما كنت ميتاً لا أعقل ولا أسمع، ولا أبصر، وأنت كنت السمعة المبصرة العاقلة وكنت تصرفيني حيث أردت.

فتقول الروح: وأنت الذي فعلت وياشرت المعصية وبطشت.

فيرسل الله سبحانه إليهما ملكاً يحكم بينهما فيقول: مثلكما مثل بصير مقعد، وأعمى صحيح، دخلا بستناً: فقال المقعد، أنا أرى الثمار ولا أستطيع أن أقوم إليها، وقال الأعمى: أنا أستطيع القيام، ولكن لا أرى شيئاً، فقال له المقعد: احملني حتى أصل إلى ذلك، ففعلاً، فعلى من تكون العقوبة؟ فيقولان: عليهما، فيقول: فكذلك أنتما.

فيحكم الله سبحانه بين عباده بحكمه الذي يحمد عليه جميع أهل السماوات والأرض، وكل بر وفاجر ومؤمن وكافر ﴿وَتُوفِّي كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ﴾ (النحل: ١١١) ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ (الزلزلة: ٧، ٨) ثم ينادي مناد: لتتبع كل أمة ما كانت تعبد.

فيذهب أهل الأوثان مع أوثانهم، وأهل الصليب مع صليبيهم، وكل مشرك مع إلهه الذي كان يعبد، لا يستطيع التخلف عنه فيتساقطون في النار.

ويبقى الموحدون، فيقال لهم: ألا تنطلقون حيث انطلق الناس؟ فيقولون: فارقنا الناس أحوج ما كنا إليهم، وإن لنا رباً ننتظره، فيقال: وهل بينكم وبينه علامة تعرفونه بها؟ فيقولون: نعم، إنه لا مثل له، فيتجلى لهم سبحانه في غير الصورة التي يعرفونه، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: نعوذ بالله منك، هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا، فإذا جاء ربنا عرفناه، فيتجلى لهم في صورته التي رأوه فيها أول مرة ضاحكاً، فيقول: أنا ربكم فيقولون: نعم، أنت ربنا ويخرون لله سجداً، إلا من كان لا يصلي في الدنيا أو يصلي رياء، فإنه يحال بينه وبين السجود.

ثم ينطلق سبحانه ويتبعونه ويضرب الجسر ويساق الخلق إليه، وهو دحض مزلة مظلم لا يمكن عبوره إلا بتور، فإذا انتهوا إليه، قُسمت بينهم الأنوار على حسب نور إيمانهم وإخلاصهم وأعمالهم فى الدنيا، فنور كالشمس ونور كالنجم ونور كالسراج فى قوته وضعفه.

وترسل الأمانة والرحم على جنبتي الصراط، فلا يجوزه خائن ولا قاطع رحم، ويختلف مرورهم عليه بحسب اختلاف استقامتهم على الصراط المستقيم فى الدنيا، فمار كالبرق وكالريح وكالطير وكأجاويد الخيل، وساع وماش وزاحف وحاب حيوياً.

وينصب على جنبتيه كلاليب لا يعلم قدر عظمها إلا الله عز وجل، تعوق من علقت به عن العبود على حسب ما كانت تعوقه الدنيا على طاعة الله ومرضاته وعبوديته، فجاج مسلم ومخدوش مسلم ومقطع بتلك الكلاليب ومكدوس فى النار، وقد طفى نور المنافقين على الجسر أحوج ما كانوا إليه، كما طفى فى الدنيا من قلوبهم، وأعطوا دون الكفار نوراً فى الظاهر كما كان إسلامهم فى الظاهر دون الباطل، فيقولون للمؤمنين: قفوا لنا: ﴿نَقْتِس مِنْ نُورِكُمْ﴾ (الحديد: ١٣) ما نجوز به، فيقول لهم المؤمنون والملائكة: ﴿ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا﴾.

قيل: المعنى: ارجعوا إلى الدنيا فخذوا من الإيمان نوراً تجوزون به كما فعل المؤمنون، وقيل: ارجعوا وراءكم حيث قسمت الأنوار فالتمسوا هناك نوراً تجوزون به.

ثم ضرب ﴿بَيْنَهُمْ﴾ وبين أهل الإيمان ﴿يَسُورُهُ يَابَ بَاطِنُهُ﴾ الذى يلى المؤمنين ﴿فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهَرُهُ﴾ الذى يليهم ﴿مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ﴾ ﴿يُنَادُونَهُمْ أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنَّكُمْ فَتَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ وَتَرَبَّصْتُمْ وَارْتَبْتُمْ وَغَرَّتْكُمُ الْأَمَانِيُّ حَتَّىٰ جَاءَ أَمْرُ اللَّهِ وَغَرَّكُمْ بِاللَّهِ الْغُرُورُ﴾ ﴿فَالْيَوْمَ لَا يُخَذُّ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ (الحديد: ١٣ - ١٥).

فإذا جاوز المؤمنون الصراط، ولا يجوزه إلا مؤمن، آمنوا من دخول النار فيحبسون هناك على قنطرة بين الجنة والنار فيقتص لبعضهم من بعض مظالم كانت بينهم فى دار الدنيا، حتى إذا هذبوا أذن لهم فى دخول الجنة، فإذا استقر أهل الجنة فى الجنة، وأهل النار فى النار أُنِى بالموت فى صورة كبش أملح، فيوقف بين الجنة والنار: ثم يقال: يا أهل الجنة، فيطلعون وجلين، ثم يقال: يا أهل النار فيطلعون مستبشرين، فيقال: هل تعرفون

هذا؟ فيقولون: نعم، وكلهم قد عرفه، فيقال: هذا الموت، فيذبح بين الجنة والنار، ثم يقال: يا أهل الجنة خلود ولا موت، ويا أهل النار خلود ولا موت.

فهذا آخر أحوال هذه النطفة التي هي مبدأ الإنسان، وما بين هذا المبدأ وهذه الغاية أحوال وأطباق قدر العزيز العليم تنقل الإنسان فيها وركوبه لها طبقاً بعد طبق حتى يصل إلى غايته من السعادة والشقاوة.

﴿ قُتِلَ الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ ۚ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ۚ ﴿١٧﴾ مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ ۚ ﴿١٨﴾ ثُمَّ السَّبِيلَ يَسْرَهُ ۚ ﴿١٩﴾ ثُمَّ أَمَانَةً فَأَفْجَرَهُ ۚ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ ۚ ﴿٢١﴾ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ ۚ ﴿٢٢﴾ ﴾ (عيسى: ١٧ - ٢٣).

فنسأل الله العظيم أن يجعلنا من الذين سبقت لهم منه الحسنی ،
ولا يجعلنا من الذين غلبت عليهم الشقاوة فخسروا فی الدنيا
والآخرة، إنه سمیع الدعاء وهو حسبنا ونعم الوکیل .

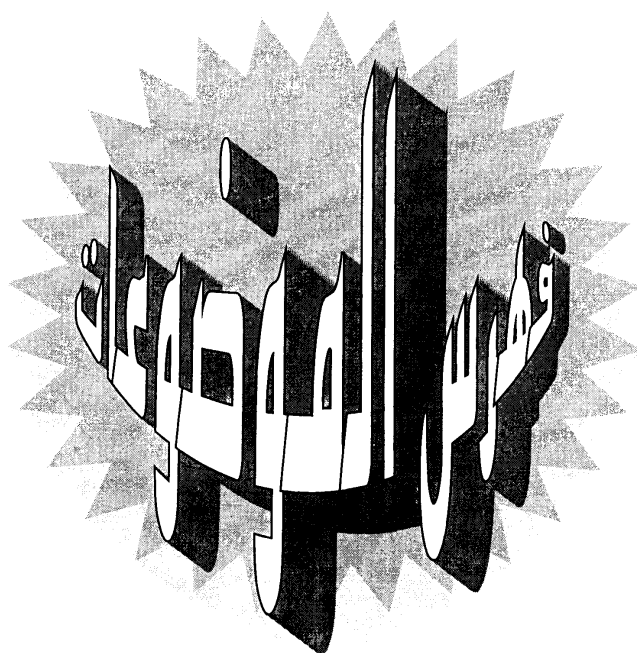
آمین آمین آمین

والحمد لله رب العالمین

وصلواته علی خیر خلقه محمد خاتم النبیین

وعلی آله وصحبه وسلم أجمعین

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلی العظيم



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة التحقيق	٥
مقدمة المصنف	٧
الباب الأول	
في استحباب طلب الأولاد	١١
الباب الثاني	
كراهة تسخط البنات	١٧
الباب الثالث	
في استحباب بشارة من ولد له ولد وتهنئته	٢١
الباب الرابع	
في استحباب التأذين في أذنه اليمنى والإقامة في اليسرى	٢٣
الباب الخامس	
في استحباب تحنيكه	٢٥
الباب السادس	
في العقيقة وأحكامها	٢٧
الفصل الأول: في بيان مشروعيتهما	٢٩
الفصل الثاني: في ذكر حجج من كرهها	٣٠
الفصل الثالث: في أدلة الاستحباب	٣١
الفصل الرابع: في الجواب عن حجج من كرهها	٣٦
الفصل الخامس: في اشتقاقها ومن أى شيء أخذت؟	٣٨
الفصل السادس: في هل تكره تسميتها عقيقة؟	٤٢
الفصل السابع: في ذكر الخلاف في وجوبها واستحبابها وحجج الطائفتين	٤٣
الفصل الثامن: في الوقت الذي تستحب فيه العقيقة	٤٨

الموضوع

الصفحة

- الفصل التاسع: في أن العقيقة أفضل من التصدق بشمنها ولو زاد ٥٠
- الفصل العاشر: في تفاضل الذكر والأنثى فيها واختلاف الناس في ذلك ٥٢
- الفصل الحادى عشر: في ذكر الغرض من العقيقة وحكمها وفوائدها ٥٤
- الفصل الثانى عشر: في استحباب طبخها دون إخراج لحمها نيئاً ٥٨
- الفصل الثالث عشر: في كراهة كسر عظامها ٥٩
- الفصل الرابع عشر: في السن المجزئ فيها ٦١
- الفصل الخامس عشر: في أنه لا يصح الاشتراك فيها، ولا يجزئ الرأس إلا
عن رأس ٦٢
- الفصل السادس عشر: هل تشرع العقيقة بغير الغنم كالإبل والبقر أم لا؟ ٦٣
- الفصل السابع عشر: في بيان مصرفها ٦٤
- الفصل الثامن عشر: في حكم من لم يعق عنه أبواه، هل يعق عن نفسه إذا
بلغ؟ ٦٦
- الفصل التاسع عشر: في حكم من يعق عنه أبوه ٦٧
- الفصل العشرون: في حكم جلدتها وسواقطها ٦٨
- الفصل الحادى والعشرون: فيما يقال عند ذبحها؟ ٧١
- الفصل الثانى والعشرون: في حكم اختصاصها بالأسابيع ٧٢
- الباب السابع
- في حلق رأسه والتصديق بوزن شعره ٧٤
- الباب الثامن
- في ذكر تسميته وأحكامها ووقتها ٧٧
- الفصل الأول: في وقت التسمية ٧٨
- الفصل الثانى: فيما يستحب من الأسماء وما يكره منها ٨٤
- فصل: في كراهية التسمي بأسماء الأنبياء ٩٥

الموضوع الصفحة

- ٩٦ الفصل الثالث: فى تغيير الاسم باسم آخر لمصلحة تقتضيه
- ٩٩ الفصل الرابع: فى جواز تكنية المولود بأبى فلان
- ١٠٠ الفصل الخامس: فى أن التسمية حق للاب، لا للام
- ١٠١ الفصل السادس: فى الفرق بين الاسم والكنية واللقب
- ١٠٢ الفصل السابع: فى حكم التسمية باسم نبينا ﷺ والتكنى بكنيته إفراداً وجمعاً
- ١٠٦ الفصل الثامن: فى جواز التسمية بأكثر من اسم واحد
- ١٠٧ الفصل التاسع: فى بيان ارتباط معنى الاسم بالمسمى
- ١٠٨ الفصل العاشر: فى بيان أن الخلق يدعون يوم القيامة بأبائهم لا بأمهاتهم
- الباب التاسع
- ١٠٩ فى ختان المولود وأحكامه
- ١١٠ الفصل الأول: فى بيان معناه واشتقاقه
- الفصل الثانى: فى ذكر ختان إبراهيم الخليل والأنبياء بعده صلى الله عليهم
- ١١١ أجمعين
- ١١٥ فصل فى: ختان الرجل نفسه بيده
- ١١٦ الفصل الثالث: فى مشروعته، وأنه من خصال الفطرة
- ١١٨ الفصل الرابع: فى الاختلاف فى وجوبه واستحبابه
- ١٢٨ الفصل الخامس: فى وقت وجوبه
- ١٣٠ الفصل السادس: فى الاختلاف فى كراهية اليوم السابع
- ١٣٢ الفصل السابع: فى حكمة الختان وفوائده
- ١٣٥ الفصل الثامن: فى بيان القدر الذى يؤخذ فى الختان
- ١٣٧ الفصل التاسع: فى أن حكمه يعم الذكر والأنثى
- ١٣٩ الفصل العاشر: فى حكم جناية الخاتن وسراية الختان

الموضوع

الصفحة

الفصل الحادى عشر: فى أحكام الألف، من طهارته، وصلاته، وذبيحته، وشهادته، وغير ذلك	١٤٠
الفصل الثانى عشر: فى المسقطات لوجوبه	١٤٢
الفصل الثالث عشر: فى ختان النبى ﷺ	١٤٤
الفصل الرابع عشر: فى الحكمة التى لأجلها يعاد بنو آدم غرلا	١٤٨
الباب العاشر	
فى ثقب أذن الصبى والبنت	١٤٩
الباب الحادى عشر	
فى حكم بول الغلام والجارية قبل أن يأكلا الطعام	١٥١
الباب الثانى عشر	
فى حكم ريقه ولعابه	١٥٤
الباب الثالث عشر	
فى جواز حمل الأطفال فى الصلاة وإن لم يعلم حال ثيابهم	١٥٥
الباب الرابع عشر	
فى استحباب تقبيل الأطفال	١٥٦
الباب الخامس عشر	
فى وجوب تأديب الأولاد وتعليمهم والعدل بينهم	١٥٧
الباب السادس عشر	
فى فصول نافعة فى تربية الأطفال تحمد عواقبها عند الكبر	١٦١
فصل: فى وقت الفطام	١٦٣
فصل: فى وطء المرضع، وهو الغيل	١٦٥
الباب السابع عشر	
فى أطوار ابن آدم من ووت كونه نطفة إلى استقراره فى الجنة أو النار	١٦٩

الموضوع	الصفحة
فصل : فى مقدار زمان الحمل واختلاف الأجنة فى ذلك	١٨١
فصل : فى ذكر أحوال الجنين بعد تحركه وانقلابه عند تمام نصف السنة	١٨٦
فصل : فى سبب الشبه للأبوين أو أحدهما وسبب الإذكاء والإيناث	١٨٧
فصل : فى السبب الذى لاجله لا يعيش الولد إذا ولد لثمانية أشهر ويعيش إذا ولد لسبعة أشهر وتسعة وعشرة	١٩٤
فصل : فى أن الأطفال وهم حمل فى الرحم أقوى منهم بعد ولادتهم وأصير وأشد احتمالاً لما يعرض لهم	١٩٦
فهرس الموضوعات	٢١٣

